

مصطفى بكري

دم أعدائ

الحقيقة والوهم

الوطن

مصطفى بكري

داعش

الحقيقة والوهم



العنوان
داعش
الحقيقة والوهم

تأليف
مصطفى بكري

الوطن

27 شارع محي الدين أبو المز - الدقي - الجيزة.
تليفون 33331000 (202+) فاكس 37615198 (202+)

يناير 2105

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة ©
يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر.

الترقيم الدولي: 978-977-14-5225-6
رقم الإيداع: 2014/25924

داعش
الحقيقة والوهم

إهداء

إلى مصر

الحاضر والماضي والمستقبل

مقدمة

تعود جذور الفكر السلفي الجهادي إلى أول خلاف حدث في فجر الإسلام، بين الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، ومعاوية بن أبي سفيان في أعقاب قضية التحكيم بينهما، والذي أفضى إلى إنهاء عهد الخلافة ليحل بدلاً منه عصر التوريث.

منذ هذا الوقت ظهر ما سُمِّي بفكر «الخوارج»، حيث انطلق هذا الفكر من رؤية سياسية مغايرة ومعارضة لمبدأ التحكيم من الأساس، وكان من رأيهم «أن التحكيم سيقود إلى نهاية عهد الخلافة»، مما دعاهم إلى رفض حكم معاوية بن أبي سفيان وتكفير الإمام علي بن أبي طالب هو ومن أيدوه في فكرة التحكيم من الأئمة والدعاة.

غير أن هذا الفكر وجد له أنصارًا في كل مكان وزمان منذ هذا الوقت، حيث اعتُبر ابن تيمية (661 - 728 هـ) عماد هذا الفكر المتطرف، وأصبحت فتاواه بمثابة الأساس الفقهي لجماعات التطرف والعنف الأصولي في العديد من البلدان العربية والإسلامية.

ويُنظر إلى تنظيم «داعش» في العراق وسوريا باعتباره من أكثر هذه التنظيمات تشددًا وتطرفًا، بما في ذلك تنظيم «القاعدة» الذي خرج منه «أبو مصعب الزرقاوي»، والذي يُعدُّ بمثابة الأب الشرعي لتنظيم «داعش».

لقد سعى الخوارج والأُمويون وغيرهما إلى استخدام كافة أساليب القهر والترهيب وارتكاب المجازر الجماعية، إما بهدف توطيد أركان حكمهم أو فرض ثقافتهم العقائدية بحد السيف، وكل ذلك كان يجري تحت راية القتال في سبيل الله وشريعته.

إن الملاحظ في كل هذه الحروب والمواجهات هو استدعاء نصوص الدين والأحاديث النبوية وتوظيفها وفقًا للحسابات السياسية، وهو نفس ما ينطبق على تنظيم «داعش» الذي أضاف على ذلك استدعاء رواية نهاية العالم بخروج المسيح عليه السلام وكذلك معركة «هرمجدون»، بالضبط كما حدث مع جهيمان العتيبي الذي هاجم الحرم المكي في نوفمبر 1979، بادعاء أنه «المهدي المنتظر».

هكذا قدّم «أبو بكر البغدادي» نفسه في صورة «المخلص» الذي سيحرر العالم بسيفه، مستندًا في ذلك إلى روايات تاريخية ودينية متعددة، فباسم الشريعة الإلهية أقام المذابح والمجازر واستخدم أساليب السحل والعبودية، وباسم الحرب على المرتدين امتدت أنهار الدماء من تكريت والموصل بالعراق إلى الرقة وحلب وإدلب وحمص في سوريا.

إن الحروب التي تستند إلى الذرائع الدينية والطائفية تبقى دومًا هي الأكثر عنفًا ودموية في التاريخ البشري، ذلك أنه في اللحظة التي تتوقف فيها لغة الحوار، تشحذ الأطراف جميعها أسلحتها الفتاكة لخوض حرب ضروس بلا هوادة، وكل ذلك باسم الشريعة الإلهية.

وفي العصور الوسطى كانت الحروب الصليبية والحروب بين الكاثوليك والبروتستانت وغيرها، هي خير مثال على ذلك، حيث سقط عشرات الألوف من القتلى الذين قضوا باسم «الإله».

وإذا كانت «داعش» قد أشهرت سلاح «الشريعة الإلهية» بزعم أن السماء منحتهم التصريح المطلق لشن حرب مقدسة ضد من تسميهم بالكفرة والمرتدين، فإن الثقافة التي أصبحت سائدة بين عناصر هذا التنظيم هي ثقافة الدم والانتقام بلا حدود.

لقد أذاعت شبكة «فوكس نيوز» الأمريكية فيديو لأحد قيادات «داعش» في العراق يُدعى «أبا موسى» في شهر أغسطس 2014 يقول فيه: «أتعهد لله الواحد الأحد بأن أفرض شريعته بحد السيف».

ويقول في نفس الفيديو: «لقد أمرنا الله بقتال التركمان والشيعة والإيزيديين وطرد المسيحيين المستوطنين في الشرق الأوسط منذ ألفي عام؛ ذلك لأنهم كفار مرتدون، وأعداء لله والدين والإنسانية، وما عليهم إلا الدخول في الإسلام أو الهرب أو أن يُقتلوا».

إن ذلك هو الذي دعا مؤرخ الحروب الدينية الفرنسي «دوني كروزيه» إلى أن يعقد مقارنة بين سلوك «داعش» وسلوك المحاربين في المجزرة الفرنسية التي سُمِّيت تاريخيًا بمجزرة «سان بارتليمي» عام 1572 م، وذُبح خلالها ما يقرب من 30 ألف بروتستانتي على يد السلطات الكاثوليكية والعناصر الدينية المتطرفة بأوامر من الملك شارل التاسع ووالدته.. حيث لم يفرق القتلة بين طفل وعجوز أو امرأة.

ويرى «كروزيه» أن هناك تشابهًا كبيرًا بين طريقة التفكير والسلوك والمصطلحات التي استخدمها جنود الحروب الصليبية في القرن السادس عشر وبين جنود «داعش»؛ فكلاهما يضم مقاتلين على قدر من الاحتراف في حمل السلاح وعلى قدر من التشدد الديني أيضًا.

وقال: «لقد كان الجنود الصليبيون بعد استيلائهم على مدينة ما واستتباب الأمر لهم فيها يدعون إلى قتل مَنْ يسمونهم بالأنجاس والشياطين»، وهو نفس ما فعله مقاتلو داعش مع الإيزيديين في جبل سنجار بشمال العراق بحجة أنهم عبدة الشيطان».

ويشير «كروزيه» إلى صورة أخرى في سياق المقارنة، إذ يقول: «في الحروب الصليبية ومن أجل إيصال الجنود لدرجة التعصب، كان لابد أن يخطب فيهم رجل مفوّه يتمتع بالكاريزما، ففي باريس وقف القس فرانسوا بيكار في العام 1552 م مناديًا في حشد من الجنود بأن المسيح على وشك الظهور، ومن أجل التعجيل بذلك يجب محاربة أولئك المسلمين المهرطقين الذين لا يؤمنون بالوحيته».

وعلى نفس النهج يسير أبو بكر البغدادي، إذ يقدم نفسه باعتباره خليفة المسلمين وسيداً ينحدر من سلالة النبوة، ويلقب نفسه بـ«أمير المؤمنين»، ويربط طاعته بطاعة الله بترديد مقولة «أطيعوني ما أطعت الله فيكم» في كل خطبة من خطب صلاة الجمعة أسبوعياً.

ويقول «كروزيه»: «كما فعل الكاثوليك بسحل جثث البروتستانت في سان بارتليمي يفعل مقاتلو داعش في المدن التي يستولون عليها، ويزيدون على ذلك بتفجير أماكن عبادات أصحاب الديانات الأخرى. إنها سان بارتليمي على الطريقة الداعشية».

لقد قامت «داعش» بنشر واستغلال صورة لطفل من بوليفيا بعين واحدة، وراحوا يروّجون في محاولة لتجنيد المزيد من الشباب بأن هذا الطفل هو «المسيح الدجال» الذي يأتي في آخر الزمان.

لقد نشرت مواقع أمريكية عديدة قصة هذا الطفل الذي وُلد مشوهاً لأسباب جينية وصحية مختلفة، إلا أن «داعش» راحت تبث الذعر بين الشباب وتطالبهم بسرعة اللحاق بقطار الآخرة قبل فوات الأوان.

ويقوم التنظيم بالترويج لحلم الخلافة على أوسع نطاق إعلامي محاولاً بذلك إعادة إنتاج التاريخ بأحداثه ووقائعه، بل حتى عندما أصدر صحيفة «دابق» فقد كان يهدف إلى نسبتها لمعركة «مرج دابق»، التي انتصر فيها السلطان سليم الأول على قنصوه الغوري بالقرب من حلب وبموجبها فُتحت الشام.

لقد استطاعت «داعش» استقطاب الشباب والنساء من أصحاب نزعات العنف والتطرف ليكونوا فاعلين أصليين في لعبة الدم والموت التي باتت تجذب البعض من الساخطين والمرضى النفسيين والباحثين عن العيش داخل مجتمعات تمنحهم الحق في الخروج عن المألوف والسعى إلى بناء عالم آخر مختلف عن صورة الحياة التي عاشوها في مجتمعاتهم.

إن مثال الضابط السابق بالشرطة «أحمد الدروي» الذي كان مرشحاً لعضوية البرلمان المصري، هو خير دليل على هذا النمط من السلوك النشاز الذي يدفع هؤلاء إلى المضي قدماً نحو طريق العنف والدم بلا هوادة.

لقد فشل «الدروي» في الحصول على عضوية البرلمان المصري عام 2012، رغم الأموال الضخمة التي قام بصرفها على دعايته الانتخابية، ثم اكتشف في وقت لاحق أنه مصاب بمرض صداع مزمن أدى إلى مضاعفات صحية خطيرة، فسافر إلى أمريكا لإجراء عملية جراحية ومنها إلى تركيا، ثم إلى سوريا حيث تولى منصب القائد العسكري لجماعة جند الخلافة الإرهابية باللاذقية.

وبعدها بفترة من الوقت بايع «الدروي» أبا بكر البغدادي وانضم إلى «داعش»، وقُتل في عملية انتحارية، بعد أن عيّنه البغدادي قائداً عسكرياً للتنظيم في تكريت.

وعندما نشر «أبو مصعب المصري» القيادي في تنظيم «داعش» خبر مقتل الدروي في شهر أكتوبر الماضي، كانت الصدمة كبيرة لكل من عرفوه، ولم يظن أحد منهم ولو للحظة أن هذا الرجل «الهادئ الصامت دائماً» يمكن أن يتحول إلى مشروع «انتحاري وإرهابي» يقتل بلا رحمة ودون وازع من دين أو ضمير.

إن نفس الظاهرة تمتد أيضاً إلى النساء الغربيات اللاتي يتدفقن إلى ساحة القتال ويعلنن انضمامهن لـ «داعش»، رغم كافة الظروف القمعية التي تعانيها النساء في دولة «داعش».

وتفسر الباحثة البريطانية في شئون الإرهاب «كاترين براون» هذه الظاهرة بالقول: «إنه توجد عدة أسباب تدفع النساء للانضمام إلى داعش، من بينها أن تنظيم داعش يمثل يوتوبيا سياسية، وأن قيادات داعش يعرضون أسلوب حكمهم بطريقة رومانسية، كما أن غالبيةن يسافرن بهدف المغامرة والمشاركة في بناء دولة الخلافة ليصبحن شريكات في هذا المشروع الجديد، أمهات الدولة وزوجات المجاهدين».

ومن توظيف الدين لتحقيق الأجندات السياسية، عبر آليات القتل والموت والدمار، إلى الحلم الذي راود هذه التنظيمات الإرهابية على مدى عقود طويلة من الزمن، وتحديدًا منذ تأسيس جماعة الإخوان «المسلمين» في عام 1928، لمواجهة الحركة الوطنية ضد المحتل الإنجليزي والتي كان لها دويها أثناء ثورة 1919 وفي أعقابها.

كان الحلم هو تأسيس كيان سياسي خاص بهم، على مساحة من الأرض والسكان، يخضع لسيطرتهم ويطبق على أرضه مشروعهم السياسي والعقائدي، ويتجسد فيه حلم «الخلافة» التي سقطت في عام 1924.

جاءت «داعش» لتشكّل عنوان هذا الحلم، فقد وُلدت في ظروف غامضة، ونجحت فجأة في اقتطاع مساحة من الأرض من جغرافية سوريا والعراق بطريقة وسرعة أثارت الشكوك، وطرحت علامات الاستفهام، فقد نجحت بمقتضى ذلك في تأسيس ما أسمته بـ«الدولة الإسلامية في العراق»، ثم تطور المشروع إلى «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام»، ثم إلى «الدولة الإسلامية»، ومُنحت البيعة من عناصر التنظيم لأبي بكر البغدادي خليفة «للمسلمين»!!

إن نشأة «داعش» وتطورها السريع وامتلاكها لآليات الحرب المتقدمة، كانت ولا تزال محل جدل شديد، ومثار اهتمام كبير لدى أجهزة الاستخبارات، التي أدركت أن صناعة هذا التنظيم مرتبطة بأجندات إقليمية ودولية.

لقد كانت تركيا من أولى الدول التي أشير إليها باعتبارها الدولة الحاضنة «للتنظيم» والتي وفرت كافة أنواع الدعم اللوجستي، ودربت عناصره وفتحت الطريق أمام مرور آلاف الأجانب للانضمام إلى التنظيم في سوريا والعراق.

لقد كان من أهداف تركيا التي وقفت وراء دعمها واحتضانها لهذا التنظيم تحقيق الحلم بعودة النفوذ التركي إلى المنطقة مجددًا بعد الفشل الكبير الذي منيت به السياسة التركية في سوريا ومصر على وجه التحديد.

لقد فشلت تركيا في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، كما أن سقوط حكم الإخوان بعد ثورة الثلاثين من يونيو في مصر، وضع الحكومة التركية أمام مأزق شديد، ودفع إلى انحسار الحلم التركي في عودة النفوذ والدور الإقليمي من جديد.

كانت تركيا مستعدة للتحالف مع الشيطان من أجل البحث عن صيغة لتعويض الفشل الذي منيت به السياسة الخارجية خلال السنوات الثلاث الماضية، فلجأت إلى خيار «داعش» بهدف تحقيق أهدافها، وفي نفس الوقت المشاركة في إعادة رسم خارطة المنطقة علّها تنجح في إقامة منطقة عازلة تمكنها من لجم مطالب الأكراد في دولة مستقلة على حدودها، وفي نفس الوقت استعادة ولاية الموصل إلى حدود الدولة التركية من جديد.

لقد أدركت تركيا أن تحقيق الحلم باستعادة الموصل مرتبط بتقسيم العراق وإقامة دولة سنية على الحدود، وهو أمر تستطيع «داعش» تحقيقه على الأرض من خلال سيطرتها على مساحة واسعة من أراضي سوريا والعراق.

إن المتابع للمتغيرات الحادثة في مسار السياسة الخارجية التركية باتجاه العراق يستطيع التوقف أمام عدد من الملاحظات المهمة، أبرزها: حدوث انقلاب في الموقف التركي الذي كان يدعو دومًا إلى وحدة العراق، إلى موقف آخر مغاير يدفع إلى التقسيم وتمزيق الكيان الوطني، وكذلك الحال أيضًا قيام تركيا بتوقيع اتفاقات بترولية مع كردستان العراق دون مراجعة الحكومة العراقية المركزية.

وإلى جانب تركيا فإن «إسرائيل» والولايات المتحدة وقطر أطراف لديها أجنداتها السياسية التي لا تخفى على أحد من وراء صناعة هذا التنظيم، وامتداد نفوذه الواسع في المنطقة، ذلك أن للدول الثلاث مصلحة مباشرة في إسقاط نظام الأسد وتفتيت الكيانات الوطنية لحساب مشروع الشرق الأوسط الجديد.

أما إيران، التي أدركت أن «داعش» يشكل خطرًا على نفوذها ومصالحها، فقد تحركت بحذر شديد ولم تبدر ردًا فوريًا على الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المرشد العام الإيراني علي خامنئي يطالبه فيها بضرورة التدخل العسكري المباشر على الأرض العراقية لمواجهة «داعش».

صحيح أن إيران لم يكن لها يد في صناعة «داعش»، على عكس ما يردده الداعون إلى إسقاط نظام الأسد في سوريا إلا أن الحقائق على الأرض تشير إلى وجود علاقة غير مباشرة بين الطرفين تقوم على أساس

التحالف المصلحي، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الأمنية والاستراتيجية دون حاجة إلى عقد اتفاقيات مباشرة بينهما.

يبقى الحديث إذن عن هذا التناقض في الموقف الأمريكي، فبالرغم من أن كافة المؤشرات لا تستبعد وجود دور أمريكي فاعل في نشأة تنظيم «داعش» كما هو الحال سابقًا مع القاعدة - فإن الحيرة تكتنف المرء أمام هذا الحشد الذي سعت الولايات المتحدة إلى تكوينه تحت شعار «التحالف الدولي لمواجهة إرهاب داعش».

إن الأمر يعود في تقديري إلى نتائج هذا الاجتماع المهم والخطير الذي عقده ما سمي بـ «الخلوة الدبلوماسية الأمريكية» في شهر يونية 2014، والتي أصدر الرئيس أوباما قرارًا بتشكيلها لبحث الإجابة عن السؤال الأكثر إلحاحًا: «كيف تتعامل أمريكا مع الوضع الجديد في الشرق الأوسط في ضوء نمو حركات التطرف والإرهاب وفي مقدمتها داعش»؟!

لقد جرى تشكيل الخلوة الأمريكية برئاسة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندليزا رايس» وضمت وزراء الخارجية السابقين «جيمس بيكر، مادلين أولبرايت، هيلاري كلينتون، كولن باول» وأيضًا وزير الخارجية الحالي جون كيري وعدداً من مستشاري الأمن القومي والمخابرات الأمريكية السابقين، في حين تولت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي متابعة أعمال هذه اللجنة.

وبعد عدة جلسات أصدرت اللجنة توصياتها، التي كان لها أثر كبير في تحرك الإدارة الأمريكية والسعي نحو تشكيل التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب.

لقد تناولت «الخلوة» ثلاثة عناوين مهمة هي:

١ - التغيير في مصر وسقوط حكم الإخوان.

٢ - الوضع في سوريا والعراق في ضوء التطورات الجديدة.

٣ - إيران النووية.

وجاءت توصيات «الخلوة» حول العناوين الثلاثة على قدر كبير من الأهمية، وأهم ما فيها أنها تضمنت المطالبة بمراجعة أخطاء السياسة الأمريكية التي وقعت فيها إدارتا بوش الابن وأوباما في إدارة هذه الملفات.

وبعيداً عن الملفين المصري والإيراني، فقد تضمنت توصيات «الخلوة» بشأن سوريا والعراق انتقادات حادة للسياسة الأمريكية في التعامل مع هذا الشأن ومن بينها القول حرفياً: «لقد أثبتت سياستنا في الفترة القصيرة الماضية أننا لم نكن على علم ودراية بكل تحركات قوى التغيير في المنطقة، فما يحدث في العراق الآن كنا ننظر له على أنه من فعل مجموعات إرهابية تابعة للقاعدة، وتناسينا طيلة الفترة الماضية أن تنظيم القاعدة الذي عمل في العراق أصبح من الصعب اجتثاثه؛ لأن عوامل

كثيرة ساعدت على نمو هذا التنظيم وخلق بيئة حاضنة له في صفوف الشعب العراقي تحميه وتمده بالدعم بل وتحالف معه».

وقال التقرير: «لقد تعاملينا عن واقع العراق، ونظرنا للنظام القائم هناك على أنه نظام حليف ويعمل وفق أجندتنا، وهذا ما كان ينفيه الواقع، فتأثير إيران في المعادلة العراقية أصبح أكثر من دورنا وتأثيرنا هناك».

لقد أهملنا طيلة الفترة الماضية شرائح واسعة من الشعب العراقي وقواه التي ساعدتنا وتحالفت معنا في إسقاط نظام صدام حسين وتناسيناها، ودعمنا نظامًا مارس القهر والاستبداد على هذه الشرائح والقوى، فلم يكن أمامها في النهاية وبعد أن سُدَّت كل الأبواب في وجه مطالبها سوى التحالف مع القاعدة حتى ولو كان هذا التحالف شيطانيًا.

لقد أضعنا عدة فرص تاريخية لبناء نظام ديمقراطي في العراق، بل على العكس من ذلك دعمنا الاستبداد والتطرف وتوافقنا عن قصد أو بغير قصد مع الأجندة الإيرانية في العراق».

وقال التقرير: «إن هذا سيكون له ثمن كبير بالنسبة لأمريكا، فلن نكون قادرين على إعادة توحيد وحشد الشعب العراقي ضد الإرهاب مرة أخرى، ولهذا يجب علينا أن نعيد النظر في كل سياساتنا باتجاه العراق، وأن نعترف أن سياساتنا هناك كانت فاشلة، وأنها ستكون سببًا في تقسيمه».

أما بالنسبة للموضوع السوري فقد قال التقرير: «لقد كان هناك إقرار بفشل السياسة الأمريكية في سوريا لأنها ارتكزت على آراء وتصورات بعض الحلفاء في المنطقة، واقتنعت الإدارة الأمريكية بها دون أن تدرس الواقع السوري جيدًا».

وقال التقرير: «لقد كان على الإدارة الأمريكية أن ترى أن الواقع السوري مختلف تمامًا عن الأوضاع في أماكن أخرى سواء في ليبيا أو تونس أو مصر أو اليمن أو العراق، فالخصوصية السورية لم تكن محل تركيز من قبلنا، أما حلفاء سوريا فلم نُقِم لهم وزنًا في حساباتنا إلى أن فوجئنا بمدى صلابة حلفهم واستعدادهم للذهاب إلى أبعد مدى».

لقد كانت السياسة الأمريكية في سوريا سياسة فاشلة بامتياز، فالإدارة الأمريكية كانت تنتظر سقوط النظام لحظة بلحظة كالأنظمة التي سبقتها في بلاد أخرى».

وقال التقرير: «إن هذه السياسة لم تعتمد على الرؤية الأمريكية الخالصة، بل كانت تتأثر بالدول المحيطة بسوريا خصوصًا تركيا وإسرائيل وبعض دول الخليج، فتعاملت الولايات المتحدة مع الواقع السوري على أنه في حكم المنتهي حتمًا، والمسألة مجرد وقت، وأن هناك وضعًا سوريًا جديدًا سيخلف هذا النظام على الأرض قريبًا!!»

وقال التقرير: «لقد ردد الرئيس أوباما خلال عام تصريحات صحفية لا حصر لها تشير إلى أن نظام بشار الأسد قد أصبحت أيامه معدودة،

مع أن كل الدلائل كانت تشير إلى عكس ذلك، مما كان له بالغ الأثر في هز مصداقية الولايات المتحدة أمام الرأي العام».

وقال التقرير: «يجب ألا نكون مسرورين للواقع السوري الجديد القائم حاليًا، فهو في المحصلة نظام معادٍ ومهدد لأمريكا وحلفائها ومصالحها، ذلك أن الطرفين المشتبكين الآن في سوريا هما خصمان لدودان للولايات المتحدة، وقد عجزنا عن تكوين وتأسيس قوى مدنية ديمقراطية معتدلة تشكل أساس التحرك في سوريا، بل على العكس من ذلك لقد انجررنا وراء سياسة الحلفاء في المنطقة، فساعدنا قوى الإرهاب على تنظيم نفسها ودعمناها بكل ما نملك».

وقال التقرير: «من الآن علينا أن نقرر، من هو الأكثر خطورة، هل هو نظام بشار الأسد أم نظام أيمن الظواهري والقاعدة وداعش والنصرة؟!».

وقال التقرير: «إن الواقع القائم في سوريا الآن لا يشكل خطرًا على النظام السوري، بل أصبح هذا الخطر يشكل تهديدًا على دول الجوار جميعًا، خاصة إسرائيل والأردن ولبنان ودول الخليج، وإن هذا الإرهاب سيتمدد إلى هذه الدول آجلاً أو عاجلاً إذا لم نكن قادرين على إعادة التوازن في سياساتنا هناك».

وقال التقرير: «إن ما يحدث في سوريا والعراق يهدد أولاً الأردن، الذي ستحيط به عناصر الإرهاب وداعش تحديداً من محورين أساسيين،

وسيكون من الصعب على الأردن الصمود والمواجهة إذا لم نُعدّ تقييم سياساتنا هناك.

أما إسرائيل فستكون مضطرة للتدخل بنفسها وبدون قرار أمريكي؛ لأن وجودها سيصبح مهددًا في حال إجراء أي تغيير في الأردن.

كما أن آبار النفط في دول الخليج ستسقط كاملة في يد هؤلاء الإرهابيين إذا ما تمكنوا من الوصول إليها في دول الخليج، مما سترتب عليه آثار خطيرة في العالم بأسره.

لقد تم رفع هذه التوصيات إلى الرئيس الأمريكي في أعقاب التطورات الخطيرة التي شهدتها العراق وسوريا بعد هجوم «داعش» المفاجئ على الموصل في 10 يونية 2014 ، وبعد مناشدة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للرئيس أوباما سرعة التحرك لمواجهة الإرهاب الذي كاد يعصف بأمن واستقرار دول المنطقة.

وبعد أن اطلع الرئيس أوباما على هذا التقرير ودراسة الواقع الجديد في ضوء الانتصارات المفاجئة التي حققها مقاتلو «داعش»، أصدر تعليماته لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالقيام بجولة في المنطقة في النصف الأخير من شهر يونية 2014 ، لم يستطع فيها إقناع الأطراف المعنية ببناء تحالف دولي لمواجهة الإرهاب، إلا أنه ومع تصاعد الأوضاع عاد مرة أخرى إلى المنطقة، وتمكن من إقناع الراضين وتم عقد مؤتمر جدة في 12 سبتمبر 2014 .

وإذا كان مؤتمر «جدة» قد أعلن بشكل واضح وصريح حشد كافة الإمكانيات السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية في مواجهة «داعش» فإن مسار الحملة العسكرية يطرح العديد من علامات الاستفهام أبرزها: الموقف مما يجري في «عين العرب» السورية «كوباني»؛ حيث تحاصر «داعش» الأكراد في هذه المنطقة منذ 16 سبتمبر الماضي بينما يكتفي التحالف الدولي بتوجيه بعض الضربات غير المؤثرة على قوات «داعش» التي تحتل نسبة كبيرة من أراضي المدينة وقراها المختلفة.

إن التساؤلات التي تطرح نفسها حول نشأة تنظيم «داعش» ومساراته وأهدافه الحقيقية وتحالفاته المختلفة، ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية منه سوف تبقى ولفترة طويلة مثار حوار وجدل بين المحللين والمعنيين، بل والرأي العام أيضًا.

من هنا يأتي هذا الكتاب الذي حاولت من خلاله الإجابة على بعض التساؤلات المطروحة في الشارع؛ من خلال قراءة الواقع بأبعاده المختلفة؛ سعيًا إلى فك طلاسم الكثير من علامات الاستفهام.

مصطفى بكري

القاهرة: نوفمبر 2014

من الزرقاوي إلى البغدادي!!

وُلد إبراهيم عواد إبراهيم علي البدرى السامرائي، المشهور إعلاميًا وشعبيًا باسم «أبي بكر البغدادي»، في مدينة سامراء العراقية عام 1971، وترجع أصوله إلى منطقة ديالى شرق العراق، وهو ينتمي إلى عشيرة السامرائي، إلا أنه عاش طفولته في سامراء التي توصف بأنها معقل السنة في شمال بغداد.

قضى البغدادي سنواته الأولى في بغداد، ودرس في الجامعة وحصل على الماجستير والدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالأعظمية، ثم تزوج بعد أن أنهى الدكتوراه في عام 2000، وبعد أقل من عام وُلد ابنه الأول. لقد بدأ حياته ربًّا لأسرة بسيطة، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، لم يُظهر البغدادي في البداية أي عداء للغزاة الجدد، إلا أن حدثًا ما شكّل متغيرًا في موقفه من الأحداث التي كانت تشهدها العراق في هذا الوقت.

لقد وقع خلاف بينه وبين صاحب المسجد المحلي، والذي كان هو أيضًا صاحب المنزل الذي يعيش فيه البغدادي، بعد أن طلب صاحب المسجد من أبي بكر البغدادي الانضمام إلى الحزب الإسلامي في العراق، إلا أن البغدادي كان يرى أن الأحزاب تمثل دنسًا وتحديًا لحكم الله وشريعته، فرفض الانضمام، وقد حدثت المشادة العنيفة بين الطرفين والتي وصلت إلى حد التشابك بالأيدي وفقًا لروايات بعض مَنْ عاصروا هذه الأحداث.

ويصفه أحمد الدباش، قائد «الجيش الإسلامي» الذي قاتلت قواته جنبًا إلى جنب مع داعش بأن «البغدادي كان شخصًا هادئًا يمضي وقته وحيدًا أثناء ملازمته له في الجامعة الإسلامية».

كان والده الشيخ عواد من وجهاء عشيرة «البويدري» التي قيل إن أصولها تعود إلى «قريش»، وقد ظهر كقطب للسلفية الجهادية ومن أبرز شيوخها في محافظتي ديالى وسامراء.

لقد بدأ أبو بكر البغدادي نشاطه الديني من جامع أحمد بن حنبل، ثم قام بتأسيس خلايا جهادية صغيرة ارتكبت عددًا من العمليات الإرهابية، ثم أنشأ تنظيمًا أسماه «جيش أهل السنة والجماعة».

وقد جرى اعتقاله في أحد السجون الأمريكية بالعراق والذي يطلق عليه معسكر «بوكا»، وقيل إنه تم تجنيده خلال فترة السجن ليلعب دورًا مهمًا في أوساط الجماعات الإرهابية المتشددة فيما بعد.

وبحلول عام 2005 كان أبو بكر البغدادي قد انتقل إلى بلدة القائم، حيث قام بإصدار أحكام بالإعدام على الكثير من المواطنين المحليين، وشارك في تنفيذها بنفسه، بعد أن سقطت هذه المنطقة في قبضة هذه الجماعات المتطرفة.

وتقول إحدى وثائق وزارة الدفاع الأمريكية: «إن أبا دعاء - وهذه كنيته - كان يعمد إلى التهيب والتعذيب وقتل المدنيين في مدينة (القائم) على الحدود الغربية للعراق مع سوريا، وكان يقوم بختطف أفراد وعائلات بأكملها، يحاكمهم ويعدمهم علناً».

لقد ثارت في العراق تساؤلات كثيرة في هذا الوقت حول حقيقة العلاقة بين أبي بكر البغدادي وأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي كانت موجودة على أرض العراق، غير أن الشهادة التي أدلى بها «إدوارد سنودن» الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكي كشفت أن «أبي بكر البغدادي» تم تدريبه من قبل الـ «سي.آي.إيه» عندما كان معتقلاً في عام 2004، حتى أصبح موظفاً في وكالة الاستخبارات الأمريكية، وتلقى تدريبات خاصة جنباً إلى جنب مع عناصر أخرى من نفس التنظيم.

ويقول «سنودن» الهارب إلى روسيا - «إن أمريكا وبريطانيا وإسرائيل تعاونت معاً لخلق منظمة مسلحة قادرة على جذب المتطرفين من مختلف دول العالم إلى الالتقاء في مكان واحد، حول استراتيجية يُطلق عليها

داعش .. الحقيقة والوهم

«عش الدبابير» من أجل حماية إسرائيل وخلق تنظيم «سني» متطرف ومعادٍ لجميع الجهات الأخرى بالمنطقة».

وكان يُنظر لهذا العمل، كما يرى «سندون»، على أنه الحل الوحيد لحماية إسرائيل وخلق عدو خارج حدودها يستطيع مهاجمة الدول العربية المعادية لإسرائيل!!

وهو ما يفسر عدم وجود أي خطة لدى «داعش» للعداء أو القتال مع إسرائيل.

كان أبو مصعب الزرقاوي، أو «أحمد فاضل نزال الخلايلة» المولود بمدينة الزرقاء الأردنية، يُعدُّ واحدًا من أكثر الشخصيات التي أثرت في فكر ومسيرة أبي بكر البغدادي.

وفي عام 1989 سافر أحمد الخلايلة إلى أفغانستان، حيث شارك في القتال ضد قوات الاتحاد السوفيتي. وأمضى هناك ثلاث سنوات، وهناك أطلق على نفسه اسم «أبو مصعب الزرقاوي».

حيث كان قد انضم إلى جماعة «التوحيد والهجرة» السلفية المتطرفة، وتلمذ على يد زعيمها أبو محمد المقدسي.

وعندما عاد إلى الأردن عام 1993، بعد أن قررت الجماعة الإرهابية نقل التجربة إليها، كان جهاز المخابرات العامة الأردنية يتابع خطواته وسعيه إلى بناء التنظيم والتحضير للقيام بعمليات عنف واسعة ضد منشآت أردنية وأجنبية في البلاد، ونجح في هذا الوقت في تأسيس أول

تنظيم جهادي سلفي في الأردن عُرف إعلاميًا باسم «بيعة الإمام»، أو «تيار الموحدين» وكان من أهدافه: تكفير النظام الحاكم، والكفر بالمشاركة السياسية كوسيلة من وسائل التغيير، فتم القبض عليه وتقديمه للمحاكمة عام 1994، حيث صدر ضده حكم بالسجن خمسة عشر عامًا، وصدرت أحكام أخرى ضد بعض المتطرفين الذين أُلقي القبض عليهم معه ومنهم أبو محمد المقدسي، وعصام البرقاوي وسميح زيدان وأبو قتية المجالي.

وداخل السجن حدثت خلافات في سبل المواجهة مع الأنظمة الحاكمة بين محمد المقدسي وأبي مصعب الزرقاوي، حيث كان الزرقاوي يرفض أية محاولات للتغيير السلمي، وكان يرى أن الحل في العنف المسلح ومحاربة مَنْ كان يسميهم بالكفرة والمرتدين.

كان الزرقاوي يعلن أن برنامجه هو المجموع المفصل في قول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ بالسيف بين يدي الساعة حتى يُعبد الله وحده»، ويقول: «لا نؤمن بالسياسة على الطريقة المعهودة عند بعض الجماعات ذات التوجه الحزبي والتي ترفع الإسلام شعارًا لها، ثم تراها داخلية في البرلمانات وتشارك الطغاة في إشغال المناصب التي تحتكم لغير شرع الله، كما أن المشاريع السياسية لبعض الجماعات فيها متاهات مريرة ومخالفات كثيرة، ولهم تطبيقات منحرفة بعيدة كل البعد عن الدين».

وبعد قضائه عدة سنوات في السجون، كان الزرقاوي، واحدًا ممن شملهم قرار العفو الصادر من العاهل الأردني الملك حسين فتم الإفراج عنه، ليغادر بعدها إلى منطقة «يشاور» على الحدود بين باكستان وأفغانستان حيث تولى في عام 2000 الإشراف على معسكر لتدريب القاعدة.

دخل الزرقاوي العراق بشكل غير شرعي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والتحق بمعسكر تدريب في شمال العراق مع جماعة «أنصار الإسلام»، ثم شارك بعد ذلك في تأسيس تنظيم «التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين» وفي أكتوبر عام 2004 بايع الزرقاوي أسامة بن لادن وبعدها بدأ في تأسيس تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين».

ومنذ هذا الوقت بدأ الزرقاوي يظهر في العديد من التسجيلات يعلن مسؤوليته عن الهجمات والتفجيرات التي كان يقوم بها في مناطق مختلفة من العراق.

وفي عام 2004، ذبح أبو مصعب الزرقاوي أحد الرهائن الأمريكيين في العراق ويدعي «يوجين أرمسترونج»، وذلك بجزء عنقه بسكين في فيديو مصور قامت جماعة التوحيد والجهاد بنشره على الإنترنت.

وقد رصدت الولايات المتحدة مبلغ 10 ملايين دولار لمن يدلي بأية معلومات تقود إلى اعتقاله، ومن العراق أرسل الزرقاوي خلايا مسلحة تقوم بعمليات نوعية في الأردن، ونجم عن ذلك ما سُمّي

بتفجيرات عمان 2005 ، التي استهدفت ثلاثة فنادق رئيسية، ومثلت أكبر تحدٍّ للمملكة.

سعى أبو مصعب الزرقاوي إلى جمع فصائل التنظيمات الجهادية المتصارعة في إطار إعلان ما سُمِّي بـ«مجلس شوري المجاهدين» في العراق الذي تم الإعلان عنه في 15 يناير 2006، وفي هذا الوقت تم اختيار أبو عمر البغدادي أميرًا للمجلس الذي ضم كلاً من تنظيمات قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، وجيش الطائفة المنصورة، وسرايا أنصار التوحيد، وسرايا الجهاد الإسلامي، وسرايا بلاد الرافدين، وسرايا الغرباء، إضافة إلى كتائب الأهوال وجيش أهل السنة والجماعة..

في صباح 7 يونيو 2006 ، أعلن رئيس الحكومة العراقية - في هذا الوقت - نوري المالكي عن مقتل أبو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم «القاعدة في بلاد الرافدين»، وفي هذا الوقت تم انتخاب أبي حمزة المهاجر، الملقب بـ«أبي أيوب المصري» أميرًا للتنظيم في منتصف أكتوبر 2006.



أبو حمزة المهاجر:

لم يأت اختيار أبي حمزة المهاجر أو «أبي أيوب المصري» من فراغ، فالرجل له تاريخ إرهابي طويل يؤهله لقيادة التنظيم

وفي الخامس عشر من شهر يونيو 2006 ، أعلن الجنرال «ويليام كالدويل» المتحدث باسم الجيش الأمريكي في العراق - في مؤتمر صحفي أن «أبا أيوب المصري» هو في الحقيقة «أبو حمزة المهاجر» ، وأنه أصبح زعيماً لتنظيم القاعدة في العراق بعد مقتل «أبي مصعب الزرقاوي» ، وعرض الجنرال «كالدويل» صورة لزعيم القاعدة الجديد ، وقال «إن الجيش الأمريكي يلاحق هذا الرجل ، وإنه تم رصد خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه» .

في هذا الوقت وعقب نشر صورة «أبي أيوب المصري» أعلنت مصادر أمنية مصرية أن صاحب هذه الصورة هو الإخواني السابق والقيادي في جماعة الجهاد «محمد فؤاد حسن السيد هزاع» ، الشهير بالشيخ شريف هزاع» . وكان من المثير للاهتمام أن تعلن الجهات الأمنية أن هزاع لا يزال نزيلاً في سجن استقبال طرة منذ سبع سنوات ولم يخرج من السجن أصلاً حتى يذهب إلى العراق ، وأن المعلومات الخاصة به تقول إنه من مواليد شبين الكوم بمحافظة المنوفية وإنه مسجون برقم قيد 4512 وفصيلة دمه (B) ويحمل بطاقة أحوال مدنية رقم 3716 المنوفية وصادرة بتاريخ 26 مايو 1990 .

وقد أشارت المصادر الأمنية إلى أن محمد فؤاد حسن السيد هزاع ، الشهير بشريف هزاع ، كان عضواً في تنظيم «الإخوان» ثم انتقل إلى التيار السلفي وبعدها انضم إلى التنظيمات الجهادية التي التقى بعدد

من قياداتها في أفغانستان، ثم عاد إلى مصر حتى تم القبض عليه في أغسطس 1999، وتم توجيه الاتهام إليه بالانضمام إلى تنظيم «العائدين من ألبانيا» وتم تقديمه للمحاكمة العسكرية، حيث قضت المحكمة ببراءته، فصدر قرار باعتقاله، وظل ينتقل بين السجون المصرية إلى أن استقر به الحال في سجن استقبال طرة.

بعد نشر خبر مقتله في العراق، ملحقًا بصورته الحقيقية، أرسلت زوجته «أم بلال» بيانًا مكتوبًا إلى الصحافة ووسائل الإعلام أبدت فيه دهشتها من الأنباء التي تقول إن زوجها قد قُتل في العراق، وأكدت أنه لا يزال في سجنه وأنه لا صحة للأنباء التي تقول إنه قُتل في العراق وقد كان يقود تنظيمًا إرهابيًا في العراق.

وقالت «أم بلال» في البيان المنسوب إليها إن زوجها يعاني انسدادًا في شرايين القلب وارتفاعًا في ضغط الدم والتهابًا في الغضاريف بالعمود الفقري، وهو لا يستطيع الحركة، وحالته حرجة للغاية.

غير أن المفاجأة الخطيرة جاءت من اليمن، جاءت على لسان الزوجة اليمنية «حسناء ع.ح» التي اكتشفت أن زوجها «أبا أيوب المصري» يحمل جواز سفر باسم محمد فؤاد حسن السيد هزاع، بالرغم من أنه تزوجها في صنعاء عام 1998 بجواز سفر يحمل اسم «يوسف حداد ليب».

إن الأغرب من كل ذلك أنه ليس محمد هزاع ولا يوسف ليب، ولكن اتضح أن اسمه الحقيقي هو عبدالمنعم عز الدين علي البدوي من

مواليد محافظة سوهاج في صعيد مصر عام 1968 ، وقد تدرج في المواقع القيادية في تنظيم الجهاد، ثم انضم إلى تنظيم القاعدة في اليمن وأصبح من قيادات التنظيم في العراق، ثم أميراً لمجلس شورى التنظيم، وتم اختياره خليفة لأبي مصعب الزرقاوي بالإجماع في يوليو 2006.

وقد نجا أبو حمزة المهاجر أو «أبو أيوب المصري» من محاولة لقتله، حيث تمكنت القوات الأمريكية والعراقية من قتل الشخص الذي كان مرافقاً لـ «أبي حمزة المهاجر» وتمكن من الهرب، في حين تم اعتقال زوجته اليمنية «حسنا»، وبعدها انتقل إلى الفلوجة لفترة قصيرة ثم إلى منطقة «زوبع» في «أبو غريب».

بعد إعلان قيام «الدولة الإسلامية في بلاد العراق» تحت رئاسة «أبي عمر البغدادي»، تم اختيار أبي حمزة المهاجر وزيراً للحرب ونائباً أول لرئيس دولة العراق الإسلامية، بعد أن سبق له أن أعلن مبايعته لأبي عمر البغدادي زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، ليحدث بذلك اندماج كامل بين تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين مع التنظيم الذي يقوده أبو عمر البغدادي تحت مسمى «الدولة الإسلامية في العراق».

وقد استطاع أبو عمر البغدادي أن يعيد بناء قواعد التنظيم وأن ينشر دعوته في العديد من مناطق العراق المختلفة، وقد ارتكب في هذا الوقت مجازر إرهابية بشعة ضد معارضيهِ وفي مناطق أخرى متعددة في العراق.

في عام 2007 انتقل أبو حمزة المهاجر «أبو أيوب المصري» إلى منطقة الثرثار الصحراوية التي تقع على مسافة لا تزيد على عشرة كيلومترات من تكريت، وظل يتنقل في أكثر من منزل إلى أن رصدته المخابرات الأمريكية وكان يختبئ في أحد المنازل مع «أبي عمر البغدادي» فقامت بشن عملية مشتركة مع القوات العراقية يوم الإثنين 10 إبريل 2010، وبعد اشتباكات عنيفة واستدعاء للطائرات تم قصف المنزل، وأسفرت المعركة عن مقتل «أبي عمر البغدادي» زعيم «الدولة الإسلامية في العراق» ومعه أبو حمزة المهاجر «أبي أيوب المصري»، وبعد عرض صورهما صدر بيان من الجيش الأمريكي قال فيه: «إن مقتل هذين الإرهابيين قد يشكل ضربة قاصمة للقاعدة في العراق».

في هذا الوقت قامت السلطات العراقية باعتقال «حسناء اليمنية» زوجة أبي حمزة المهاجر، وأولاده الثلاثة محمد ومريم وفاطمة، ثم أفرجت عن الأبناء، لكنَّ الحكومة رفضت الإفراج عن حسناء اليمنية، إلا بعد تدخل الخارجية اليمنية والعديد من المنظمات الحقوقية، بعد أن أثبتت أن حسناء لم تكن تعرف حتى مجرد الاسم الحقيقي للرجل الذي تزوجها بوثائق مزورة وأنجبت منه أطفالاً نسبتهم إلى أب يعيش باسم وهمي.

لقد قُتل أبو حمزة المهاجر ولكن ظل سره مثار علامات استفهام في هذا الوقت، كيف تحول عبد المنعم بدوي إلى يوسف حداد لبيب المدرس في صنعاء ثم إلى محمد فؤاد حسن السيد هزاع الشهير بالشيخ يوسف

هزاع وتنقل بين عدة دول بهذا الاسم، ليصل به الأمر بعد ذلك إلى قيادة تنظيم القاعدة في العراق تحت اسم حمزة المهاجر «أبي أيوب المصري»؟! لقد جاءت الإجابة على لسان «إبراهيم محمد صالح البناء» القيادي البارز بتنظيم القاعدة في اليمن، والذي كشف الحقيقة كاملة في التحقيقات التي أجرتها معه السلطات اليمنية في يوم الأربعاء 25 أغسطس 2010 في أعقاب القبض عليه مباشرة.

لقد اعترف إبراهيم صالح بأنه استقبل عبدالمنعم بدوي في اليمن، بعد أن وصل إليها هاربًا من مصر بجواز سفر باسم «يوسف حداد لبيب»، وكان مسئولاً عن تدريبه، وهو من رشحه لقيادة تنظيم القاعدة في العراق بحكم قربيه من الرجل الثاني في التنظيم العالمي أيمن الظواهري في هذا الوقت.

وقد تولى عبدالمنعم البدوي بعد ذلك تدريب الوافدين، واشترك مع إبراهيم البناء في تأسيس جناح مخبرات الجماعة، وقال البناء في التحقيقات إنه استطاع مع عبدالمنعم بدوي أن يعد جيشًا قويًا، خاصة فصيل المخبرات الذي ظل يقود إلى أن تولى قيادة التنظيم في العراق خلفًا لأبي مصعب الزرقاوي.

وعندما سأله المحقق عن عبدالمنعم بدوي وهل هو أبو أيوب المصري قائد تنظيم القاعدة في العراق، قال إبراهيم البناء: نعم اسمه الأصلي كان عبدالمنعم عز الدين علي البدوي وكنيته الحقيقية أبو الدرداء، وقبل

أن يسافر إلى أفغانستان عام 2000 قمت بتزوير جواز سفر له باسم «أبو أيوب المصري» الحقيقي.. وقد انتحل عبدالمنعم اسمه وكنيته أيضًا. وقال: «في عام 1996 عندما تكاسل أحمد النجار عن قيادة الجماعة، ولم يحقق النتائج المرجوة، قام أيمن الظواهري بإقصائه وأمر بترحيله إلى «تيرانا في ألبانيا» وأقام بمنطقة «روبا برزول»، وأسند قيادة التنظيم إليّ، ووقتها أعددت له جواز سفر باسم أحمد رجب محمد فودة وسافر معه عدد من الشباب، وقمت أيضًا بتزوير جوازات سفرهم وانضموا جميعًا إلى الجماعة في ألبانيا.

سأله المحقق.. وماذا فعلت بعد أن توليت قيادة الجماعة في اليمن؟ فأجاب: «اتحدنا أنا وعبدالمنعم وأسسنا الجماعة على نهج منظم جدًّا، وبدأنا في التغلغل بين القبائل في اليمن، وكوَّنا شبكة علاقات لا بأس بها بمشايخ القبائل البدوية، خاصة الحوثيين، وكنا نبيع لهم السلاح ونستعين بهم في تدبير المأوى لأفراد الجماعة، ثم التنظيم حتى وقت قريب، وأيضًا تمكَّنَّا من ضم عدد كبير جدًّا من أبناء القبائل اليمنية والمجاهدين الهاربين من سلطات الأمن».

وكشف إبراهيم البنياء أن عبدالمنعم غادر اليمن ومعه محمد الظواهري، واستقرا في أفغانستان قبل أن يغادرا إلى العراق، وقال: «إن عبدالمنعم هو المرجع المعلوماتي عن التنظيم وأن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري كانا يستقيان معلوماتهما من عبدالمنعم بدوي ومحمد

الظواهري، وإن عبد المنعم كان مديرًا للفصيل المخبراتي لكافة فروع التنظيم في العالم، وإنه لهذا السبب رشحه ودعمه لدى أيمن الظواهري لتولي قيادة التنظيم خلفًا للزرقاوي.



بعد الإعلان رسميًا عن مقتل أبي عمر البغدادي، تم في 16 مايو 2010 توجيه الدعوة على الفور إلى مجلس شوري الدولة الإسلامية في العراق لانتخاب قيادة جديدة، فجرى انتخاب «أبي بكر البغدادي» عضو مجلس شوري التنظيم أميرًا والناصر لدين الله سليمان وزيرًا للحرب.

لقد كانت مهمة أبي بكر البغدادي قبل أن يتولى موقعه الجديد هي تسهيل انضمام العناصر الإرهابية المتطرفة إلى التنظيم، خاصة العناصر القادمة من سوريا والمملكة العربية السعودية.

وكان «البغدادي» يتولى بنفسه الإشراف على عمليات خطف الأفراد والمجموعات المخالفة لأفكار التنظيم، وكان يُخضعهم للمحاكمة أمام «المحكمة الإسلامية» أو «المحكمة الشرعية» التي كانت في أغلب الأحيان تُصدر أحكامها بالإعدام فيأمر «البغدادي» بتنفيذها علنًا؛ لبث الخوف بين المواطنين.

وبعد أن سطع نجمه في عام 2010 وقام بعمليات إرهابية كان لها تأثيرها الكبير على الأرض في العراق، لفت الأنظار وأصبح يُنظر إليه على أنه يشكل خطرًا كبيرًا على الأوضاع.

في نهاية عام 2011 ، كانت حركات التمرد ضد الرئيس السوري بشار الأسد قد بدأت تشهد تطورًا غير مسبوق، وبدأ أن المؤامرة تهدف إلى إسقاط النظام وإسقاط الدولة السورية وتقسيمها إلى دويلات طائفية وعرقية.

في هذا الوقت كانت ما سُمّيت بـ«الثورة السورية» قد حظيت باهتمام واسع في أوساط مقاتلي «الدولة الإسلامية في العراق»، وبدأت أعداد من السوريين تهرب في الخفاء وتمضي إلى سوريا للانضمام لحركات التمرد.

كان العقيد حجي بكر - وهو من ضباط الجيش العراقي في زمن صدام حسين - هو اليد اليمنى لأبي بكر البغدادي في هذا الوقت وقبل أن يلقي مصرعه في يناير 2014 في سوريا.

لقد نصح «أبو بلال» - وهذه هي كنيته - «أبا بكر البغدادي» بأن يتخذ إجراءات حاسمة تحول دون تسرب المقاتلين الواحد تلو الآخر إلى سوريا، مما يهدد استمرار «الدولة الإسلامية في العراق» بكامل قوتها. وقد أصدر أبو بكر البغدادي في هذا الوقت قرارًا يقضي بأن أي شخص يغادر إلى سوريا يُعتبر منشقًا وخارجًا على نظام الدولة.

ومع تزايد حدة العنف في سوريا، ازداد الغليان داخل مقاتلي «الدولة الإسلامية في العراق»، فنصح العقيد حجي بكر أمير الدولة «أبا بكر البغدادي» بأن يلجأ إلى فكرة تشكيل مجموعة من غير العراقيين تشارك في الحرب ضد نظام بشار الأسد.

وقد تم اختيار «محمد الجولاني»، أحد كبار مساعدي «أبي بكر البغدادي»، ليتولى قيادة هذه المجموعة، خاصة أنه سوري الجنسية.

وبالفعل سافر محمد الجولاني إلى سوريا وبدأ تشكيل «جبهة النصرة لأهل الشام» بستة أفراد من المقاتلين، ثم بدأ الكثيرون ينضمون إليها مع بداية الإعلان، وقد أثار ذلك قلق «أبي بكر البغدادي»، خاصة بعد أن راح اسم «محمد الجولاني» يزاحم اسمه، وبدأ المقاتلون من السعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب واليمن والخليج يتدفقون للانضمام إلى صفوف الجبهة.

في هذا الوقت قدّم العقيد حجي بكر نصيحة أخرى إلى «أبي بكر البغدادي» طالبه فيها بوضع حد لتسرب المقاتلين إلى داخل الحدود السورية والانضمام إلى «جبهة النصرة»، وقبل أن يُصدر البغدادي قراره بحل «جبهة النصرة» وإعلان قيام «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بثلاثة أسابيع، بعث بالعقيد حجي بكر إلى سوريا للبدء في تشكيل فصائل مناوئ لتوجهات ومواقف «محمد الجولاني» يكون مستعداً لمواجهة حال رفضه الانصياع لتعليمات «أبي بكر البغدادي».

وقد نجح العقيد حجي بكر، خلال أيام معدودة، في جذب قادة تحت سلطتهم نحو قرابة ألف مقاتل وأخبرهم سرّاً بوقت إعلان حل «جبهة النصرة» حتى يكونوا مستعدين للمواجهة.

وأبلغ العقيد حجي بكر بقية قادة جبهة النصرة بوجود الأمير أبي بكر البغدادي في سوريا حتى يهيئهم لتقبل قرار الحل والمبايعة.

وفي التاسع من إبريل 2013 بثت شبكة «شموخ الإسلام» رسالة صوتية من «أبي بكر البغدادي» يعلن فيها دمج «جبهة النصرة» مع «دولة العراق الإسلامية في العراق والشام» تحت مسمى «داعش».

كان الخبر صادماً لمحمد الجولاني أمير «جبهة النصرة» والمقربين منه، فثاروا وأعربوا عن غضبتهم ورفضهم لهذا القرار الذي قيل إن البغدادي اتخذ دون التشاور معهم.

كانت مدينة الرقة السورية قد سقطت منذ فترة تحت حكم العديد من الفصائل السورية المسلحة، حيث تواجدت على أرضها «جبهة النصرة» و«حركة أحرار الشام الإسلامية» وفصائل أخرى.

وبعد الإعلان عن الدولة الإسلامية بايع القسم الأكبر من «جبهة النصرة» أبا بكر البغدادي، وشكلوا على الفور النواة الأساسية لتنظيم «داعش» في هذه المنطقة، ومع بداية شهر يوليو 2013 بدأ التنظيم بمواجهات عسكرية مع بقية الفصائل وسعى إلى تفكيكها والقضاء عليها.

وفي الأول من أغسطس 2013، استطاع التنظيم أن ينتصر على «لواء أحفاد الرسول» في معركة استمرت 13 يوماً، وبتاريخ 13 أغسطس، نجح التنظيم في تفجير سيارة مفخخة داخل مقر اللواء أدت إلى مقتل وإصابة العشرات، مما دفع العديد من التنظيمات الأخرى إلى الهجرة

داعش .. الحقيقة والوهم

والانسحاب من الرقة، التي سيطر عليها تنظيم «داعش» وفرض سيطرته عليها واتخذها عاصمة للدولة الإسلامية بعد أن طهرها تمامًا من كافة القوى الأخرى في 12 يناير 2014.

بعد ذلك قامت «داعش» بإعدام الآلاف من السكان والمقاتلين، كما قام التنظيم باعتقال أكثر من 1200 من أبناء المدينة.

وبعد أن انحاز أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة إلى موقف «جبهة النصرة» ورفض قرار أبي بكر البغدادي بضم الجبهة إلى «الدولة الإسلامية في العراق» وإضافة اسم الشام إلى الدولة، كان رد البغدادي حاسماً وقوياً، إذ أذاع رسالة صوتية تم بثها في مايو 2013 اتهم فيها أيمن الظواهري بارتكاب مخالفات شرعية، وقال في رسالته «إني خيّر بين حكم ربي وحكم الظواهري فاخترت حكم ربي».

وفي يونيو 2013 بثّت مواقع التواصل الاجتماعي رسالة للظواهري طالب فيها بأن يعمل كل تنظيم في مقر نشأته، وأن يتوقف الخلاف الناشب بين التنظيمين في العراق وسوريا.

كما أصدر بياناً أذاعته قناة «الجزيرة» في 8 نوفمبر 2013 دعا فيه إلى إلغاء قيام «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وقصرها على العراق فقط، كما أكد دعمه لـ «جبهة النصرة» بزعامة محمد الجولاني، وقال إن الجبهة لا تزال فرعاً لتنظيم القاعدة في سوريا، وليست فرعاً للدولة الإسلامية «داعش».

وقد تضمن التسجيل الصوتي لأيمن الظواهري قوله: «تُلغى دولة العراق والشام الإسلامية ويستمر العمل باسم دولة العراق الإسلامية»،

كما قال: «إن جبهة النصرة لأهل الشام تُعدُّ فرعًا مستقلاً لجماعة قاعدة الجهاد تتبع القيادة العامة»، وقال: «إن الولاية المكانية لدولة العراق الإسلامية هي العراق، والولاية لجبهة النصرة لأهل الشام هي سوريا».

لقد أعلن «الظواهري» عن غضبه الشديد وقال: «لقد أخطأ الشيخ أبو بكر البغدادي بإعلان دولة العراق والشام الإسلامية دون أن يستأمرنا أو يستشيرنا، بل دون إخطارنا، كما أخطأ الشيخ محمد الجولاني بإعلانه رفض دولة العراق والشام الإسلامية وإظهار علاقته بالقاعدة دون أن يستأمرنا أو يستشيرنا، ودون إخطارنا».

لقد أراد «الظواهري» من وراء رسالته تحريض قواعد التنظيم ضد أبي بكر البغدادي، وهو أمر ترك آثاراً سلبية لدى «البغدادي» وقيادات «داعش»، مما دفعه إلى الرد على بيان «الظواهري» في اليوم نفسه، الثامن من نوفمبر 2013.

لقد قال أبو بكر البغدادي، في بيانه، متحدّياً «الظواهري»: «الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية ولن نساوم عليها أو نتنازل عنها». كانت الرسالة واضحة ومختصرة ومحددة، وكان ذلك يعني نقلاً للصراع مع «القاعدة» ومع تنظيم النصرة إلى العلن، خاصة أن «البغدادي» سبق أن أعلن، في رسالة صوتية بُثت في إبريل من نفس العام، أن «جبهة النصرة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها»، معلناً «إلغاء اسم دولة العراق الإسلامية وإلغاء اسم جبهة

النصرة وجمعها تحت اسم واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)».

لقد قال «أبو بكر البغدادي» وقتها إنه «استشار أهل الحل والعقد في دمج التنظيمين وإنهم باركوا هذه الخطوة»، لكنَّ محمد الجولاني، زعيم تنظيم النصرة، كذَّب «البغدادي» وقال إنه لم يُستشر في هذا الأمر، بل إن كبار علماء النصرة لم يُبلغوا بخبر الدمج إلا عبر وسائل الإعلام.

كان طبيعيًا أن ينعكس الصراع الحاد على قواعد التنظيم في سوريا تحديدًا، مما أحدث انقسامًا بين مقاتلي الجبهة على الأرض السورية، وزاد من حدة الانقسام إعلان «الجولاني» تجديد بيعته للظواهري، معتبرًا أن بيعته السابقة لـ «البغدادي» كانت بصفته ممثلًا للظواهري في العراق!!

صمم أبو بكر البغدادي على رفض الانصياع لنصيحة «الظواهري» وقرر تعزيز وجود «داعش» في سوريا، فبدأت «داعش» السورية في تصعيد حربها ضد جبهة النصرة أولاً، ثم ضد بقية فصائل المعارضة ثانيًا، مما أثار قائد جبهة النصرة، الذي وصف ما تقوم به «داعش» على الأرض السورية بأنها أفعال إجرامية وكافرة، وقد اضطرت «داعش» إلى الرد على لسان الناطق باسمها بالتهديد «بسحق كل مَنْ يختلف معها»، وعرضت جائزة مالية لكل مَنْ «يقطع رأس مقاتل من جبهة النصرة».

ومع تزايد الخلافات بين التنظيمين، دعا أيمن الظواهري، في يناير 2014، إلى إقامة مجلس لحل الخلافات، استنادًا إلى مبادئ الشريعة

والفقه الإسلامي لتوحيد جهود الحرب ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، لكنَّ أبا بكر البغدادي رفض دعوة «الظواهري» وأصر على المضي في طريق إقامة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» كما رفض طلب الظواهري والجولاني بتأجيل البت في هذا القرار إلى ما بعد سقوط نظام «الأسد»، مما اضطر القيادة العامة لتنظيم القاعدة إلى إصدار بيان في فبراير 2014 نفت فيه أي علاقة لها بتنظيم (داعش)، وأعلنت في بيان موقَّع باسم «جماعة قاعدة الجهاد» بوقف العمل والتواصل مع هذا التنظيم.

وقال البيان: «إن تنظيم داعش ليس فرعاً من القاعدة ولا تربطه بها علاقة تنظيمية، وإن التنظيم قطع علاقته مع داعش، عقب عصيانه للأوامر الصادرة من زعيم التنظيم أيمن الظواهري».

ومنذ هذا الوقت أصبح الصراع مفتوحاً بين ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وبين تنظيم القاعدة وجبهة النصرة في سوريا، ومع تزايد حدة الصراع ونجاح «داعش» في اجتياح العديد من مواقع جبهة النصرة في سوريا، بدأ العديد من فروع «القاعدة» في بلدان العالم العربي والإسلامي يعلن ولائه لتنظيم «داعش» ويبايع أبا بكر البغدادي (خليفة للمسلمين)، حتى وصل الأمر إلى ما سمي بتنظيم «أنصار بيت المقدس» في مصر وبعض المنتمين لجماعة الإخوان الإرهابية!!



الصدمة والخيار البديل

في العاشر من يونيو 2014 فوجئ الرأي العام في الداخل والخارج بالانتصارات «الصادمة» التي حققها تنظيم «داعش» على الأرض العراقية؛ ففي ساعات محدودة سقطت محافظة نينوى، ثانية كبريات المحافظات العراقية؛ حيث اجتاحت قوات «داعش» والقوى المتحالفة معها أرض المحافظة بعد أن طوّقتها من اتجاهات محددة، ولم يكن من خيار أمام قوات الجيش والأمن العراقية إلا الهروب من ميدان المعركة وترك أسلحتهم الثقيلة لتسقط في أيدي المقاتلين ذوي البأس الشديد، المدرّبين تدريبًا جيدًا على فنون الحرب المختلفة.

تقع محافظة نينوى، وعاصمتها الموصل، على بعد 350 كيلومترًا إلى الشمال من بغداد؛ حيث تُعدُّ من المحافظات ذات المذهب السني ويبلغ تعداد سكانها نحو 3.5 مليون مواطن.

كانت البداية تحرّكًا مفاجئًا لقوات مجهولة الهوية من المسلّحين الذين ينتمون إلى العشائر السنية وما يسمى بجيش «النقشبندية» وضباط

وجنود ينتمون إلى الجيش العراقي السابق الذي تم حله في أعقاب الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، بالإضافة إلى جنود «داعش» وبعض التنظيمات السلفية الأخرى.

وبسرعة البرق، سقطت محافظة نينوى في أيدي المسلحين الذين قدموا من الشمال؛ حيث اقتحموا مقر عمليات الأنبار ونيوى للعمليات العسكرية واستولوا على المباني وحي الطيران، الذي يعتبر مربعاً أمنياً محصناً في مدينة الموصل، ويضم منازل العديد من كبار ضباط الجيش العراقي، كما نجح المسلحون في اقتحام سجن بادوش؛ حيث فتحوا الأبواب لتهديب ما يقارب الثلاثة آلاف من المسجونين السياسيين والجنايين على السواء.

كانت ساعة الصفر هي يوم الجمعة، العاشر من يونيو 2014، وكان المهاجمون يمتلكون خرائط ومعلومات دقيقة حول مواقع الجيش وعناصر الشرطة العراقية في أنحاء المحافظة، وقد نجحوا في مفاجأة القوات التي لم تجد أمامها من خيار إلا الهروب السريع وترك الساحة كاملة للمهاجمين.

وكان في مقدمة الهاربين قائد عمليات نينوى، الفريق مهدي العزاوي، والفريق أول علي غيدان، قائد القوات البرية، اللذان تمكنا من الهرب إلى بغداد عبر المروحيات، وتبعهما في ذلك آلاف الضباط والجنود الذين راحوا يهيمون على وجوههم بعيداً عن ميدان القتال.

وخلال أيام قليلة، كانت القوات المهاجمة، التي يتصدرها تنظيم «داعش»، قد تمكنت من احتلال العديد من المحافظات والمناطق التي امتدت من بغداد إلى ضواحي دمشق ومن الحدود الأردنية إلى الحدود التركية، في فترة لا تزيد على الشهر.

كان الأمر غريبًا ومثيرًا للدهشة، فبيانات الحكومة العراقية أكدت أن مَنْ قاموا بكل هذه الهجمات واحتلوا المدن والمحافظات ينتمون فقط إلى تنظيم «داعش»، بينما الحقيقة كانت تقول إن «داعش» الذي لا يزيد عدد أعضائه على ثلاثين ألف عضو في هذا الوقت ليس سوى فصيل من فصائل أخرى متعددة، اتفقت جميعها على إسقاط حكومة «المالكي» والسيطرة على المناطق السنية في العراق كبادرة للانطلاق باتجاه المنطقة بأسرها.

وقد نجحت الفصائل المسلحة بعد يوم واحد فقط في أن تصل بقواتها العسكرية إلى بلدة «العظيم» ومن بعدها «الضلوعية» على مشارف بغداد الشمالية؛ حيث وجدت ترحيبًا من أهالي البلدين، خاصة أنهما من أبرز بؤر التمرد السني منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، كما أن الضلوعية تضم المئات من ضباط الجيش العراقي السابق والمنتسبين لحزب البعث الذي تم حله بعد إسقاط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين، وكان من بين القوى التي زحفت مع «داعش»، جيش المجاهدين، وهو تنظيم سلفي، له دور كبير في مقاومة الاحتلال الأمريكي، وجيش رجال الطريقة «النقشبندية» وهو تنظيم صوفي

يقوده عزة إبراهيم الدوري، نائب الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وأيضًا تنظيم أنصار السنة، وهو تنظيم متشدد له تاريخ طويل في العراق، وكان يشاركهم أيضًا ضباط سابقون في الجيش العراقي لهم وجودهم الكبير في مدينة «الموصل» وغيرها.

كانت الخطة التي تم الاتفاق عليها تقضي بالتحرك من قرى عشائرية جنوب الموصل ومن بينها: الحديديين والبدران؛ حيث تتواصل هذه القرى بمنطقة الجزيرة التي ترتبط جغرافيًا بالأنبار، مما كان له بالغ الأثر في دعم المهاجمين وتأمين دخولهم واستيلائهم على معسكرات الجيش العراقي.

كانت الخطة تقضي بعدم الدخول في معارك مع السكان وتجنب الصدام بالقرى والأحياء غير السنية في الموصل، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الكردية والمسيحية؛ حيث بقيت أحياء الحمدانية والقوش وبعشقة وغيرها تحت سيطرة البشمركة الأكراد في بداية الأمر.

كانت وجهة القوات المهاجمة محددة، بدأ الهجوم على الجانب الأيمن من الموصل بنحو 2500 مقاتل يتمون إلى جميع الفصائل المنضوية بها فيها «داعش»، نجحت القوات المهاجمة في إسقاط مقر الشرطة الاتحادية، المعروف بممارساته القمعية والطائفية ضد السكان، خاصة «السنة» منهم، ثم تلا سقوط الفرقتين العسكريتين للجيش العراقي حدوث انهيار وفرار كبير إلى خارج المحافظة، تاركين أسلحتهم الثقيلة من الدبابات والمدافع ومنظومة الصواريخ المضادة للطائرات.

لقد استقبل سكان الموصل القوات المهاجمة بترحيب حذر، وهو أمر كان متوقعًا؛ حيث رأى السكان ذوو الأغلبية السنية أن هذه القوات ربما تحميهم من الممارسات الطائفية والقمعية التي مورست ضدهم من حكومة «المالكي» وميليشياته على وجه التحديد.

لقد اختصر محافظ الموصل، أثيل النجيفي، المشهد في حديث تلفزيوني أذاعته قناة «البغدادية» بالقول: «إن الناس في الموصل تفرُّ إلى مَنْ ينقذها، عندما يقع الظلم من القوات الأمنية». وقال: «لقد قلت للفريق علي غيدان، قائد القوات الحكومية: إنكم تخسرون الناس بممارساتكم؛ فداعش لا يمكن أن تعيش بجو ليس إيجابيًا لها».

وقال: «إن داعش تصرّفت بكياسة مع المواطنين بالموصل أكثر من القوات الأمنية الحكومية». وأضاف أن «هناك عددًا من الفصائل المقاتلة تشارك مع داعش، وأن السكان المحليين ينظمون لجان حماية بالتنسيق مع الفصائل المسلحة».

أما السياسي العراقي أحمد العبيدي، منسق اللقاء العربي - التركماني، فقد نسبت إليه صحيفة «القدس» اللندنية القول: «الأمر الجيد أن مقاتلي الدولة لم يقوموا بأي ممارسات متشددة، المسلحون هم أقاربنا ومن عشائرنّا بالنهاية، ومعظم المقاتلين في قرانا من أبناء منطقتنا وجرى تنسيق جيد بينهم وبين (داعش)!!»

لقد كان أيضًا للممارسات الطائفية والقمعية التي قامت بها بعض الميليشيات الشيعية على أرض العراق خلال السنوات التي تلت

الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 الدور الأهم في التقارب الذي حدث بين عشائر السنة وبين تنظيم داعش.

كانت عمليات القتل والذبح التي قامت بها ميليشيات «المالكي» على مدار السنوات الماضية تحديداً هي كلمة السر التي وُحِّدَت الجميع مع «داعش» في بداية الأمر، رغم الإرث التاريخي من الصراع بين العشائر السنية وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الذي كان يتزعمه أبو مصعب الزرقاوي، الذي لقي حتفه عام 2006.

لقد سعت «داعش»، منذ بدء الهجمات في العاشر من يونيو، إلى طمأنة المواطنين؛ حيث وزعت العديد من المنشورات التي أكدت فيها أنها لن تتدخل في حياتهم الخاصة، وأنها جاءت مع الفصائل الأخرى لإنقاذهم من ظلم قوات وميليشيات نوري المالكي وحلفائه، وهو الأمر الذي دفع الكثير إلى الاصطفاف التنظيمي مع أهل السنة للمرة الأولى بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والاجتماعية.

وهكذا، بعد يوم واحد من سقوط الموصل، كان الموظفون الحكوميون يعودون إلى أعمالهم ووظائفهم، وساد الهدوء المدينة بشكل غريب، وترقب الناس مسار الأوضاع في الشوارع والمناطق المختلفة، بينما سادت حالة من الخوف أدت إلى إغلاق المتاجر والمحلات والمقاهي. وأوقف المسلحون بعضاً من الرافضين لهم وتم إعدامهم في الشوارع، بينما أصدر تنظيم داعش تحذيراً للسكان من النطق بكلمة «داعش»

وإلا كان العقاب ثمانين جلدة للمخالفين، حيث بدأت داعش تكشف عن وجهها الحقيقي سريعًا.

بدأ الآلاف من العائلات في النزوح باتجاه كردستان، شمال العراق؛ خوفًا من قوانين «داعش» التي تحدّ من حريات المواطنين وتجعلهم عرضة للموت والعقاب في أي وقت.

في هذا الوقت كان الموقف الأمريكي مثيرًا للتساؤلات في نظر البعض، وهو أمر دفع المحللين إلى التساؤل عما إذا كان ما يجري يتم بضوء أخضر أمريكي، وبهدف تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد، بدءًا من سوريا والعراق.

إن أغرب التحليلات في هذا الشأن يقول: «إن سقوط الموصل في أقل من ليلة على يد المسلحين وهروب القوات العسكرية الحكومية باتجاه بغداد وكردستان إنما هو أمر متفق عليه سلفًا».

ويرى أصحاب هذا الرأي أن هناك رشاوى قُدمت لقيادات عسكرية كبرى، كما أن عنصر المفاجأة وإقدام قوات داعش وتسليحها المتقدم كل ذلك دفع إلى سقوط الموصل والعديد من المدن من حولها سريعًا.

لقد فاجأت «داعش» الجميع بقوتها، وأسلحتها المتقدمة، وتدريباتها المتميزة، فكان السؤال المطروح: كيف ومن أين.. ولماذا؟!!

منذ البداية كانت المعلومات تؤكد أن هناك قوة فاعلة ولديها القدرة والسيطرة، هي التي تقف خلف تنظيم «داعش»، تقدم له المال، وتتولى دعمه بالسلاح، وتدريب أعضائه وقياداته على فنون القتال.

إن ذلك يتجاوز حتى المخطط الذي تبنته الولايات المتحدة وسعت إلى تنفيذه على أرض الواقع، وهو ما سُمِّي «مخطط الشرق الأوسط الجديد».

ولذلك اتجهت عيون العالم صوب العاصمة الأمريكية واشنطن تراقب الموقف وردود الأفعال.

لقد أُعلن عن مؤتمر صحفي مهم للرئيس الأمريكي «باراك أوباما» لمواجهة التطورات التي تشهدها العراق وسوريا في الثامن والعشرين من أغسطس 2014.

غير أن المؤتمر جاء مخيباً لآمال الحلفاء والأصدقاء؛ فقد حدد أوباما موقفه في هذا المؤتمر على الوجه الآتي:

- إن بلاده تسعى إلى تشكيل تحالف دولي وإقليمي لمواجهة تنظيم «داعش»، وإنه قرر إيفاد وزير خارجيته «جون كيري» إلى منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض.

- إنه طلب من وزير دفاعه «تشاك هيغل» إعداد مجموعة من الخيارات لمواجهة التنظيم.

- أشار إلى إمكانية وجود دور لتحالف دولي بتقديم دعم جوي للقوات العسكرية العراقية وتوفير تدريب وعتاد، وأن الأولوية تكمن في ضمان دحر التقدم الذي أحرزه تنظيم «داعش» في العراق.

- إن الولايات المتحدة بإمكانها اقتلاع تنظيم «داعش» بسهولة، لكنه سيعود بمجرد مغادرتها، لذا فالاستراتيجية سياسية في المقام الأول.
- إنه لم يتم تحديد استراتيجية للتدخل في سوريا حتى هذه اللحظة، وإن الأسد لا يملك القدرة على الدخول لمناطق يسيطر عليها «داعش»، وبالتالي فإن أمريكا ليست مضطرة لأن تختار بين «داعش» والأسد.
- إن كسر شوكة «داعش» على المدى الطويل يتطلب استراتيجية إقليمية بالتعاون مع الشّنة في العراق وسوريا.
- بعدها دعا وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الجمعة 29 أغسطس 2014 إلى تحالف عالمي واسع من أجل مكافحة تنظيم «داعش».
- وكتب «كيري» مقالاً في صحيفة «نيويورك تايمز» مطالباً برّد موحد بقيادة الولايات المتحدة وتشكيل أوسع تحالف ممكن بين الأمم.
- وأوضح كيري «أنه سيسعى مع وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيجل» إلى تشكيل هذا التحالف خلال المحادثات مع شركائه الغربيين على هامش اجتماعات قمة حلف شمال الأطلسي التي ستُعقد في «ويلز» في الرابع والخامس من سبتمبر».
- وقال كيري: «إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما سيقترح استراتيجية ضد «داعش» خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي ستتولى الولايات المتحدة رئاسته في شهر سبتمبر».

ورأى كيري أن هذا التحالف يمكن أن يلجأ إلى الوسائل السياسية والإنسانية والاقتصادية والقانونية والاستخباراتية لدعم التحرك العسكري.



لم تكن هذه التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته إلا تعبيراً عن الأزمة التي تعيشها إدارة أوباما في الوقت الحالي، ذلك أن هذه الإدارة كان لها تحديداً دورٌ لا يمكن تجاهله في إنشاء هذا التنظيم ورعايته مع بداية تجنيد المقاتلين السلفيين للقتال ضد نظام بشار الأسد في عام 2011 .

وبعد الانتصارات التي حققها التنظيم على الساحتين العراقية والسورية ومحوه للحدود الفاصلة بين البلدين وذبح الصحفي الأمريكي «جيمس فولي» أصبح أوباما في موقف صعب، خاصة بعد الانتقادات التي وجهها «الجمهوريون» وأيضاً عناصر من حزبه «الديمقراطي».

لقد ركزت حملة الحزب الجمهوري وممثليه في الكونغرس الأمريكي على ضرورة تدخل الجيش الأمريكي لتوجيه ضربة قوية إلى «داعش» في سوريا لحساب القوى المدنية المعتدلة التي تواجه نظام الرئيس بشار الأسد، بينما يفضل الحزب الديمقراطي والرأي العام الأمريكي سياسة الحذر في معالجة الأزمة، حتى لا تنجر الولايات المتحدة مرة أخرى إلى المستنقع العراقي، إلا أن هؤلاء يرون بضرورة تكوين تحالف دولي وإقليمي يلعب الدور الأساسي في المواجهة.

من هنا جاءت الفكرة التي طرحها الرئيس أوباما لتمثل مخرجًا لإدارته من هذه الأزمة، وفي نفس الوقت تحشد المجتمع الدولي ودول المنطقة للمشاركة في هذه المواجهة.

غير أن الإدارة لم تنس أو تتجاهل الفشل الذي مُنيت به الزيارة السابقة لجون كيري إلى المنطقة والتي جاءت في أعقاب الانتصارات التي حققها تنظيم «داعش» منذ العاشر من يونيو 2014.

بدأ جون كيري جولته في 22 أغسطس 2014 بزيارة مصر، ثم الأردن والعراق وكردستان والسعودية، وخلال المباحثات التي أجراها مع الرئيس عبدالفتاح السيسي ووزير الخارجية المصري سامح شكري، طرح كيري رؤيته لما يجري في العراق والمنطقة على الوجه التالي:

- إن ما يجري في العراق يشكل خطرًا كبيرًا على أمن المنطقة، وإن الانتصارات التي حققها تنظيم «داعش» وسقوط الموصل تهدد أمن العراق بأسره وأمن دول الجوار جميعًا.

- إنه جاء إلى المنطقة مستهدفًا تشكيل تحالف جديد يتصدى للإرهاب من جهة وللدور الإيراني في المنطقة من جهة أخرى، حيث قال: «في الوقت الذي يجب علينا أن نحارب الإرهاب يجب ألا نغض البصر عن مطامع إيران في المنطقة»!!

- إن واشنطن تقترح البدء فورًا في إقامة هذا التحالف وتكون نواته الصلبة دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر والأردن.

- إنه يقترح عقد لقاء عاجل على مستوى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن بحضور مسئولى الأمن فى تلك الدول؛ لصياغة برنامج موحد فى مواجهة الإرهاب أيًا كان، سواء أكان إرهاب تنظيمات أم إرهاب دول (يقصد إيران).

لم ينطل هذا الكلام على مصر، لقد أدركت أن واشنطن تسعى إلى توريث دول المنطقة فى حرب ستصب لمصلحة أمريكا؛ ولذلك كانت وجهة نظرها التى أبلغها وزير الخارجية سامح شكرى على الوجه التالى:- أن مصر سوف تدرس هذه الاقتراحات وسترد عليها فى وقت لاحق، وأن الرئيس منشغل حاليًا بزيارة إلى الجزائر، وأن القاهرة ستدرس الموقف فى أعقاب جولة الرئيس الإفريقية.

- أن القاهرة تحبذ السعي إلى استخدام لغة الحوار للتوصل إلى رؤية واضحة للأزمة فى العراق، وتحذر من إلحاق الأذى بالشعب العراقى.

- أن مصر سوف تجري اتصالات مع رئيس الحكومة العراقية فى هذا الوقت بهدف تشكيل حكومة توافق وطنى يرضى عنها العراقيون بكافة اتجاهاتهم.



بعدها توجه جون كيرى فى أعقاب زيارته لمصر إلى الأردن مباشرة، حيث عقد لقاء مع وزير الخارجية الأردنى ناصر جودة بحضور

مسئولين آخرين، حيث كان الملك في زيارة خارج البلاد في هذا الوقت شملت ألمانيا وكازخستان.

وفي أعقاب هذا الاجتماع عقد كيري لقاءً ثلاثيًا في عمان بحضوره وحضور وزير الخارجية الأردني وأيضًا وزير الخارجية الإسرائيلي «ليberman»، وهو الاجتماع الذي جرى في سرية تامة.

وفي هذا الاجتماع حدث اشتباك لفظي بين كيري وليberman، حيث اتهم كيري ليberman بأن حكومة إسرائيل تتصرف بناء على تحليلها ونظرتها فقط دون أن تراعي ظروف الآخرين، خاصة فيما يتعلق بالموقف في العراق.

وحذر كيري ليberman من مغبة التهادي في التفرد واللعب بالملف العراقي، وطالبه بعدم توريث الأكراد في مذبح جديدة سوف تتحمل إسرائيل مسؤولية توريثهم فيها.

وطلب كيري من وزير الخارجية الإسرائيلي في هذا اللقاء منح أمريكا الوقت الكافي لبناء تحالفات جديدة في المنطقة، وطمأنه بأن «إسرائيل» لن تكون بعيدة عنها، ولكن على إسرائيل أن تنزوي حاليًا من أجل أن تتمكن أمريكا من إقامة هذا التحالف دون شبهات أو شكوك أو تحفظات، خاصة من السعودية ومصر.

وأكد وزير الخارجية الأمريكي خلال اللقاء أن المشروع الأمريكي الجديد يقوم على أساس بناء محور جديد أو متجدد في المنطقة تكون قوته

الأساسية دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصر والأردن وبالتنسيق غير المباشر مع إسرائيل. وطلب كيري من ليبرمان أن تسهل إسرائيل على أمريكا ما تسعى إليه.

وعندما سأل كيري وزير الخارجية الأردني عن رأيه في ذلك، قال: «إن الأردن مع أي تحالف يؤدي إلى التصدي للإرهاب الجديد الذي بات يهدد أمن المنطقة بأسرها».

وبعد انتهاء زيارة كيري للأردن توجه مباشرة إلى بغداد يوم الإثنين 23 يونيو 2014، والتقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وجرى بينهما حوار مطول حول مخاطر المرحلة الحالية في العراق، وقد كان الحوار صريحاً بين الجانبين وراح كل منهما يحمل الطرف الآخر المسؤولية عن تدهور الأوضاع في العراق (النص الحرفي للحوار- وثائق الكتاب). وبعد أن أنهى وزير الخارجية الأمريكي زيارته إلى بغداد توجه إلى كردستان، حيث كانت المؤشرات تؤكد أن نية قادة الإقليم تتجه نحو إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في أقرب وقت ممكن.

وخلال لقائه مع مسعود البرزاني في يوم الثلاثاء 24 يونيو 2014، حذر جون كيري المسؤولين الأكراد- وبالذات البرزاني- من مغبة التفكير بأي خطوة عاطفية متسارعة لاستغلال الأوضاع الحالية في العراق.

وأبلغ كيري المسؤولين في كردستان أن الظروف غير مهيأة في الوقت الراهن لإعلان استقلال الدولة الكردية، خاصة أن هناك كثيراً من

الأنظمة والحلفاء يعتبرونه مشروعًا خطيرًا على أمن المنطقة واستقرارها، كما أن العراق وتركيا وسوريا وإيران لن يقبلوا بهذا المشروع، وإن كانت بعض هذه الدول تتعاطف معكم الآن، لكنها في نهاية المطاف ستكون جميعها معارضة لدولة كردية مستقلة، وعليكم التفكير بهدوء حتى لا تكونوا قريباً لاتفاق الآخرين عليكم.

وقال كيري: «أنا أفهم موقف المملكة العربية السعودية تجاه حكومة العراق الحالية ومدى رفضها للمالكي، ولكن السعوديين في النهاية حريصون على وحدة العراق»، وقال: «أعتقد أنه في حال إعلانكم الاستقلال ستجدون السعوديين أقرب للمالكي وربما سيتحالفون معه أو مع غيره ضد استقلالكم لأنهم سيدافعون عن أنفسهم».

وطلب كيري من الأكراد التصرف بحكمة وضرورة المشاركة في الجهود المحلية والإقليمية لتشكيل الحكومة العراقية، وأبلغهم أن مسألة استقلال كردستان من الممكن أن تتحقق مستقبلاً من خلال المفاوضات والحوارات والقبول من الجميع.

وبعد زيارته لكردستان غادر جون كيري المنطقة متوجّهاً إلى باريس ووجّه دعوة لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن للقاءه في باريس، وكان مخططاً أن يُعقد اللقاء يوم الخميس الموافق 26 يونيو 2014، إلا أن اللقاء اقتصر على وزراء خارجية السعودية والأردن والإمارات، ولم يحقق نتيجة تُذكر.

وكانت مصر والسعودية قد توصلتا - بعد التشاور - إلى أن مبادرة كيري الجديدة لا تشكل مدخلاً مقبولاً، خاصة أن الجانب المصري ما زال يعتقد أن الأمريكان قد تجاهلوا طيلة الفترة الماضية الواقع الجديد في مصر بانتخاب قيادة جديدة، كما أن مصر غير معنية في هذه الفترة بالدخول في سياسة المحاور وإن كانت معنية بعلاقات طيبة مع الجميع، وأن مصر مستعدة للمشاركة في أي مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، لكن ليس من خلال سياسة المحاور.

أما السعودية فقد أكدت بدورها رفض المشاركة في أي لقاء لدول مجلس التعاون الخليجي تشارك فيه قطر، ولذلك فشل الاجتماع وفشلت المبادرة التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي.

وبعد لقاء باريس انتقل كيري إلى المملكة العربية السعودية، إلا أن هذه الزيارة فشلت أيضاً في إحداث أي تغيير في ملف العلاقات الفاترة بين واشنطن والرياض.

لقد رفضت القيادة السعودية مقترح «الحلف» الذي طرحه كيري، وحملت السعودية الإدارة الأمريكية مسئولية ما آلت إليه الأوضاع في سوريا والعراق.

وقد أطلع كيري المسؤولين السعوديين على نتائج مباحثاته في مصر والأردن والعراق وكردستان، إلا أن السعودية أكدت أن ممارسات حكومة نوري المالكي الطائفية هي المسئول الأكبر عن خلق هذه التنظيمات المتطرفة.

وأكد وزير الخارجية السعودي أن المملكة ترفض عمليات التطهير والإقصاء التي تقوم بها حكومة المالكي لطائفة السنة في العراق، وقال إن هذه الأفعال كان لها دور كبير في وقوف العشائر خلف هذه التنظيمات التي قدمت نفسها على أنها المنقذ للسنة.

انتهى الاجتماع بين جون كيري وكبار المسؤولين السعوديين دون التوصل إلى نتائج محددة، مما أثار قلق الولايات المتحدة، غير أن الأحداث التي شهدتها العراق وسوريا والمخاطر التي باتت تهدد الدول المجاورة والضغط الداخلي دفعت أوباما إلى اتخاذ قرار بإرسال جون كيري مرة أخرى إلى المنطقة، عندما أعلن عن ذلك في مؤتمره الصحفي في 28 أغسطس 2014 .

وقبيل بدء جولته الجديدة في المنطقة، التي استهلها بزيارات إلى عدد من دول المنطقة في الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2014 ، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري «أن التحالف الدولي سوف يستمر لسنوات من أجل القضاء على «داعش» الذي يزرع الرعب في العراق وسوريا»، وقال: «إن كل دولة سيكون لها دور في التصدي للتنظيم الإرهابي».

أما الرئيس الأمريكي باراك أوباما فقد أجرى اتصالاً هاتفياً يوم الأربعاء 10 سبتمبر 2014 بالعاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز تناول خطة التحرك الأمريكي في المنطقة لبناء تحالف دولي في مواجهة داعش.

وفي هذا الخطاب الذي ألقاه أوباما فجر الخميس 11 سبتمبر 2014 ، أكد الرئيس الأمريكي «أن أمريكا لن تلعب دور العراقيين والعرب في حماية بلدانهم من الإرهاب، ولذلك ستقود تحالفًا دوليًا ضد هذا التنظيم، ولن يجد «داعش» ملاذًا آمنًا، وسنوجه مزيدًا من القوات، وسنرسل 574 مستشارًا عسكريًا لتدريب قوات المعارضة السورية والعراقية».

وقال: «إن هذه القوات لن تخوض معارك على الأرض، ولن ننجرّ إلى معارك أخرى»، وقال: «أطالب الكونغرس بمزيد من الدعم والموارد لمحاربة هذا التنظيم».

وزعم أوباما في كلمته أن «أمريكا تسعى لمساعدة المسلمين على أن يصلوا إلى التسامح»، وقال: «نحن نريد أن نحمي السوريين والأمريكيين من الأسلحة الكيميائية، وأنا كقائد أؤكد أن الجيش الأمريكي سيلاحق «داعش» في أي مكان حتى إذا تطلب الأمر توجيه ضربات في سوريا».

وقال أوباما: «إن جون كيري وزير خارجية أمريكا سيتوجه لعدد من الدول في الشرق الأوسط لئطلع العالم على خطة الولايات المتحدة للقضاء على (داعش)»، وقال: «إن الحرب على «داعش» ستكون مختلفة، حيث لن نخوض حربًا على الأرض، وسنكتفي بضربات جوية فقط، وهذه الاستراتيجية نجحت في اليمن والصومال».

وخلال اجتماع جدة، الذي شارك فيه كل من مصر والسعودية والعراق والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عُمان والأردن وتركيا

والولايات المتحدة، تعرّض المشاركون إلى آخر التطورات على الساحتين السورية والعراقية وسبل وآليات مواجهة «داعش». كما طرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري رؤية بلاده للأوضاع في سوريا والعراق، وطالب المشاركون بضرورة الوقوف صفًا واحدًا في مواجهة هذا التنظيم الإرهابي. كذلك جرت نقاشات مطولة حول آلية مواجهة تنظيم «داعش» على الأراضي السورية، والموقف من نظام الرئيس بشار الأسد.

وبعد مناقشات مطولة صدر عن المؤتمر بيان تعهد فيه المشاركون بتبني كافة سبل مواجهة الإرهاب عسكريًا وفكريًا، بالإضافة إلى الحفاظ على وحدة الدول وسيادتها ومراقبة السلاح المتدفق عبر الحدود والذي تستخدمه الجماعات المتطرفة في عملياتها الإرهابية.

وقد أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن المجتمعين تعهدوا مع الولايات المتحدة بمحاربة تنظيم «داعش».

وقال الفيصل خلال البيان الختامي للاجتماع الذي عُقد يوم الخميس 11 سبتمبر 2014: «إن المشاركون حرصوا على الخروج برؤية موحدة لمحاربة الإرهاب عسكريًا وأمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا وفكريًا». وطالب البيان، الذي رفضت تركيا التوقيع عليه، بوضع خطط وسياسات وتقاسم الأدوار للقضاء على التنظيمات الإرهابية. كما شدد على أن أي تحرك أمني ضد الإرهاب يجب أن يترافق مع محاربة الأفكار الضالة، ووضع استراتيجية لمراقبة تدفق السلاح إلى مناطق الصراع في المنطقة.

واتهم الفصيل بعض الدول التي لم يُسمَّها بتمويل الإرهاب والتدخل في شئون الدول الأخرى، مشيرًا إلى تحذير خادم الحرمين الشريفين من خطر الإرهاب الذي شوّه صورة الإسلام.

وقال وزير خارجية السعودية: «إن إهمال ظاهرة الإرهاب سيؤدي إلى انتشارها في أوروبا وأمريكا». وقال: «لقد استمعنا إلى شرح من الوزير جون كيري عن الاستراتيجية الأمريكية بشأن الإرهاب»، وأكد أن «عدم التحرك ضد الإرهاب أدى إلى انتشاره في سوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا».

أما وزير الخارجية الأمريكي جون كيري فقد أكد خلال المؤتمر الصحفي أن «داعش» منظمة إرهابية لا تعرف حدودًا معينة. قائلًا: «داعش تنظيم بربري يغتصب النساء ويبيع البنات ويضطهد الأقليات مثل الإيزيديين»، وقال: «إن تاريخ عقد هذا الاجتماع يأتي في توقيت مهم، حيث يتوافق مع الذكرى الـ 13 لهجمات 11 سبتمبر، وينبغي علينا وقف الجرائم التي يقوم بها أعضاء التنظيم»، مشيرًا إلى أن الدول العربية تلعب دورًا محوريًا في التحالف ضد «داعش».

وأشار كيري إلى طلب الحكومة العراقية المساعدة لمواجهة «داعش» قائلًا: «سنتصر على شر (داعش)».

لقد كانت مصر محورًا مهمًا داخل هذا الاجتماع، حيث واجه وزير الخارجية المصري سامح شكري نظيره الأمريكي بكل صراحة

ووضوح متحدثًا عن المعايير المزدوجة التي تتعامل بها واشنطن تجاه الإرهاب، ففي الوقت الذي تلتزم فيه الصمت العلني والتأييد السري لجماعة الإخوان وإرهابها، تتحدث اليوم عن إرهاب «داعش» وضرورة مواجهته.

وفي كلمته العلنية أمام مؤتمر جدة أكد وزير الخارجية المصري «أن (داعش)، هذا التنظيم الوحشي، هو نتيجة طبيعية لتدهور الأوضاع السياسية في المنطقة وشعور قطاعات كبيرة من الشعب العراقي بالاغتراب نتيجة سياسات إقصائية اتبعها رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي)، بالإضافة إلى ما شهدته سوريا من فراغ وفوضى على خلفية عسكرة الثورة السورية ورد الفعل العبثي من قبل النظام ضد معارضيه، فضلًا عن تسامح البعض في منطقتنا وفي الغرب مع منطلقات ما يسمى بـ«الإسلام السياسي» وإحياء الخلافة والذي قلل البعض من خطورته وتصوّر البعض الآخر إمكانية احتوائه، وقال: «لقد لفت الوضع المتنامي الحالي لداعش، وانتهاء أعضائه لعدد كبير من الجنسيات، النظر لما سبق أن أكدته مصر مرارًا وتكرارًا، وهو أن الإرهاب لا وطن له، وأن مخاطره ستمتد آجلًا أو عاجلًا من الإطار القومي للإقليمي إلى الدولي».

وحذر الوزير سامح شكري واشنطن من مغبة توظيف هذه الحملة ضد سوريا، وقال: «إن الإجراءات الأمنية والمالية التي تستهدف القضاء على التنظيمات الإرهابية في المشرق العربي يتعين أن تقترن في الوقت ذاته

بتسوية في سوريا مبنية على العملية السياسية القائمة على مبادئ إعلان جنيف الصادر في يونيو 2012، وفي إطار صيغة تسمح بالحفاظ على مؤسسات الدولة السورية للحيلولة دون مزيد من الانفلات والفراغ الذي تتفنن التنظيمات الإرهابية في استغلاله لكسب مزيد من السطوة والسيطرة».

وقال وزير الخارجية المصري محذرًا: «إنه مع الإقرار بالحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة تجاه تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» الأخذين في التنامي بدول المشرق العربي بصورة سريعة غير مسبوقة، وكذلك البدء في تنفيذ الإجراءات التي تنص عليها مقررات الشرعية الدولية في هذا الصدد، فإنه يهمني في ذات السياق التشديد على أهمية اتساق مقارباتنا في التعامل مع ظاهرة الإرهاب البغيضة في مختلف أنحاء المنطقة، فلا يمكن ونحن نجتمع اليوم للتعامل مع التهديدات الإرهابية وتنظيماتها الظلامية أن نتجاهل مخاطر تمددها الآخذ في التنامي في المغرب العربي».

وقال: «إنه بعد أن فشلت هذه التنظيمات في تحقيق أهدافها في مصر انطلاقًا من سيناء، تسعى تلك التنظيمات جاهدة لهدم مفهوم الدولة في ليبيا»، وقال: «نحن نعلم جميعًا أن جماعة «أنصار الشريعة» التي اغتالت أعضاء القنصلية الأمريكية في بنغازي بدم بارد، ما هي إلا النسخة الليبية لذات الفكر الإرهابي بالشرق العربي، كما نعلم أن تعاظم البعض مع قوى الإسلام الراديكالي - وهي ليست من الإسلام في شيء - والتي

تحاول هدم المؤسسات الشرعية التي انتخبها الشعب الليبي بكل حرية، إنما قد يجرّ ليبيا لذات السيناريو العراقي والسوري، وربما لما هو أخطر في ضوء الثروات النفطية في هذا البلد».

وقال: «لذلك فإنني أطلب اليوم من - منطلق تضامنتنا في مواجهة الإرهاب الذي أطلّ على منطقتنا - أن نتضامن للاستجابة ولدعم مطالبات الشعب الليبي المشروعة في بناء مؤسساته ودعم خياراته الديمقراطية، ومن ثم تخفيف مصادر تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية بليبيا والتي تستهدف هدم المؤسسات والسيطرة على مقدرات الشعب الليبي».

ولعل الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي للحيلولة دون وصول السلاح والدعم لنظام القذافي إبان الثورة الليبية يمكن أن تصبح نموذجًا لما يمكن أن يتم في مواجهة الإرهاب بليبيا من خلال منع حصول الجماعات الإرهابية على الدعم الذي تقدمه - للأسف - بعض الأطراف الإقليمية، وهي الإجراءات التي لم نلمس جدية لاتخاذها».

لقد كانت كلمة وزير الخارجية المصري بمثابة رسالة لكل من يعنيه الأمر، وهي أيضًا تحذير واضح للأطراف الإقليمية وعلى رأسها قطر وتركيا وإسرائيل والأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

تعددت اللقاءات والاجتماعات من جدة إلى القاهرة إلى باريس، إلى واشنطن ذاتها، غير أن اللقاء الذي جرى بين الرئيسين عبدالفتاح السيسي وباراك أوباما يوم الخميس 25 سبتمبر 2014 ، على هامش أعمال الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، كان له أثره الكبير في مواجهة واشنطن بمخاطر ازدواجية التعامل مع الإرهاب.

لقد جاء اللقاء بناء على طلب أوباما، واستمر بحضور وفدي البلدين لأكثر من ساعة ونصف الساعة بزيادة نصف ساعة على الموعد المحدد.

ووفقاً لمصادر دبلوماسية عليمة فإن اللقاء ناقش العديد من القضايا المهمة والمحورية، وكان أبرز هذه القضايا تلك المتعلقة بالتحالف الدولي لمواجهة إرهاب «داعش».

فبعد أن رحب الرئيس أوباما بالرئيس المصري والوفد المرافق له، مؤكداً استراتيجية العلاقة مع مصر، بدأ حديثه بالتطرق إلى قضية الإرهاب في المنطقة وحدد رؤيته على الوجه التالي:

- إن الإدارة الأمريكية تطالب مصر بضرورة اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالحملة الدولية لمواجهة الإرهاب في مواجهة تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، وإن واشنطن تطلب من مصر ضرورة المشاركة العسكرية المباشرة للقضاء على هذا التنظيم أسوة بمشاركة بعض الدول العربية الأخرى في التحالف الدولي.

- إن واشنطن ترى أن إرهاب «داعش» هو خطر على المنطقة بأسرها، وأن هذا التنظيم وجد بسبب ممارسات الرئيس السوري بشار الأسد وعجز المعارضة السورية عن إسقاطه، وأن واشنطن لا تزال ترى أن الأسد هو جزء من المشكلة وليس جزءاً من الحل، ولهذا السبب فإن الكونجرس الأمريكي اعتمد مبلغ 500 مليون دولار لدعم المعارضة السورية ومساندتها في تحقيق أهدافها.

- إن الحملة العسكرية المقدّر لها أن تستمر نحو ثلاث سنوات تستوجب جهداً مكثفًا من كافة الأطراف، خاصة أن تنظيم «داعش» تغلغل في أوساط المدنيين من السكان الذين أصبحوا في قبضته، وأن ذلك قد يدعو واشنطن في لحظة ما وبعض الأطراف إلى المشاركة في جهد بري وتحديدًا على الأرض السورية لإنهاء سيطرة هذا التنظيم على المناطق التي يحتلها.

- إن الإدارة الأمريكية تدرس حاليًا خيارات عديدة في إطار مواجعتها للإرهاب في المنطقة في أماكن أخرى، وفقًا للتقديرات الحالية أو المستقبلية.



أما وجهة نظر مصر التي عبر عنها الرئيس عبدالفتاح السيسي في هذا اللقاء فقد جاءت على الوجه التالي:

- القاهرة انضمت منذ البداية للتحالف الدولي وشاركت في أعمال مؤتمر جدة، رغم تحفظاتها التي أبلغتها للسيد جون كيري وزير الخارجية برفض الازدواجية التي تعاملت بها واشنطن مع ملف الإرهاب، فالإرهاب ليس مقصوراً على داعش فقط، بل هو ممتد إلى العديد من البلدان الأخرى ومن بينها مصر وليبيا وغيرها.

- إن مصر سبق لها أن أبلغت الإدارة الأمريكية رفضها للدعم الأمريكي الذي تلقاه جماعة الإخوان من واشنطن، خاصة أن أعمال العنف والإرهاب التي تشهدها مصر منذ ثورة 30 يونية هي من أفعال هذه الجماعة الإخوانية، ومع ذلك لم نلق ردًا إيجابيًا من الإدارة الأمريكية على ذلك، بل وجدنا اتهامات كاذبة يتم إلصاقها بالحكومة المصرية التي هي بالأساس مسئولة عن حماية البلاد وأمنها واستقرارها، وأعتقد أنكم تشاركونني الرأي أن الإدارة الأمريكية لا تتردد هي الأخرى في مواجهة أية أعمال تخل بالأمن والاستقرار على أراضيها.

- إن مصر ترفض المخططات التي تستهدف إذكاء الصراعات الدينية والمذهبية والعرقية في المنطقة، والتي تستهدف تقسيم المنطقة وبناء شرق أوسط جديد، سيكون ساحة للفوضى، كما يحدث الآن في اليمن وليبيا والعراق وسوريا وغيرها من البلدان، وأن ذلك من شأنه أن يضرب المصالح الأمريكية في الصميم، ذلك أن مصالح واشنطن في المنطقة وإمدادها بالنفط لن يتحقق إلا في ظل الاستقرار والأمن.

- إنه ثبت عمليًا أن عمليات التغيير بالقوة والفوضى لن تحقق حريات الشعوب أو تمكنها من نيل حقوقها، بل العكس هو الصحيح، والمشهد الذي تعيشه المنطقة هو خير مثال على ذلك.

- إن مصر ترى أن التنمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول هي عوامل مهمة لإنهاء الإرهاب والتطرف، وأن أمن مصر هو جزء من الأمن القومي العربي، ومن ثم فإن التعاون بين مصر والدول العربية في هذا المجال سوف يستمر، وأن مصر تطالب الإدارة الأمريكية بمراجعة سياستها في المنطقة.

- إن مشاركة مصر عسكريًا في الوقت الراهن أمر غير وارد، وإن تحديد موقف مصر ينطلق من حماية أمنها واستقرارها بالأساس وحماية الأمن القومي العربي، ومن ثم فإن التطورات القادمة ستحدد مسارات المواقف، خاصة أن القاهرة مشغولة بمواجهة الإرهاب على أرضها وحدودها.

- إن مصر ترى ضرورة تحديد هدف الحملة على سوريا، وألا تُستغل الضربات في إسقاط النظام، خاصة أن مصر ترى ضرورة حل المشكلة السورية في إطارها السياسي وأنها ترى باستكمال مباحثات جنيف، حتى لا تتحول سوريا إلى ساحة للنزاعات والحروب الإقليمية والدولية.

- إن مصر تطالب بدعم أمريكي ودولي للحكومة الجديدة في ليبيا والتي اختارها مجلس النواب وهو الجهة الشرعية المنتخبة، وإن واشنطن لا بد أن تتدخل لدى أطراف دولية وإقليمية لوقف تهريب السلاح إلى ليبيا وتأجيج الحروب الأهلية بين أبنائها.

لم يتلقَّ الرئيس السيسي إجابات محددة من الرئيس باراك أوباما، إلا أنه ألقى بالكرة في ملعبه منتظرًا الإجابة في صورة إجراءات عملية لا تفرق بين إرهاب «داعش» وإرهاب الإخوان وغيرهما.



لم تتخذ واشنطن موقفًا محددًا من الفصائل الإرهابية الأخرى، بل إن موقفها كان ولا يزال يثير المزيد من علامات الاستفهام، وهو ما يدفع إلى طرح السؤال: هل حقًا واشنطن جادة في القضاء على الإرهاب في المنطقة؟ والأخرى: هل هي جادة فعلاً في القضاء على إرهاب «داعش»، أم إن لهذه الحملة الدولية أسبابًا أخرى بعيدة كل البعد عن الأهداف المعلنة؟!

الصفقة المشبوهة

في 19 سبتمبر 2014 أعلن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو نبأ الإفراج عن 49 دبلوماسيًا تركيًا كانوا محتجزين كرهائن لدى تنظيم «داعش» في مدينة الموصل منذ احتلال التنظيم لها في العاشر من يونية 2014.

كان قرار الإفراج مفاجئًا للجميع، أبدى كثير من المراقبين دهشتهم وقالوا: «من المؤكد أن هناك صفقة جرى توقيعها في الخفاء بين «داعش» والحكومة التركية».

لقد أعلنت الحكومة التركية في بداية الأمر أنها لم تعقد أي اتفاق مع «داعش» لإطلاق سراح المختطفين، أو حتى دفع فدية أو تقديم وعود، أو أية تسهيلات عبر حدودها إلا أن إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان عن أن إطلاق سراح المختطفين الأتراك تم في إطار عملية مخبرانية يتعين الحفاظ على سريتها، دفع لطرح المزيد من التساؤلات

حول الأسباب الحقيقية التي كانت وراء قرار إطلاق سراح المختطفين الأتراك.

كان العالم ينتظر إجابة شافية، تفسر هذا الحدث الاستثنائي، إلا أن أردوغان تعمد الكذب وعدم الكشف عن حقيقة ما حدث.

كانت الصحافة ووسائل الإعلام التركية تبحث وتلهث وراء أسرار الصفقة التي وقعت خلف ستار بين «داعش» وتركيا حتى بدأت الحقيقة تتكشف رويدًا رويدًا.

لقد علقت صحيفة «الإنديبننت» البريطانية على الحدث في عددها الصادر يوم الإثنين 22 سبتمبر 2014، بالقول: «إن رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شرح ملابسات الإفراج عن 49 دبلوماسيًا اختطفهم تنظيم «داعش» قد تسبب في توجيه أصابع الاتهام إلى تركيا بالتواطؤ مع «داعش» للتصدي إلى أكراد سوريا»، ومن ثم «فقد زادت الشكوك حول علاقة أنقرة الغامضة مع زعماء داعش»!!

وقالت الصحيفة: «إن الأجواء الغامضة التي أعقبت عملية الإفراج المفاجئ عن الدبلوماسيين الأتراك وعائلاتهم الذين وقعوا في الأسر لأكثر من ثلاثة أشهر على أيدي مقاتلي داعش، قد ازدادت وتفاقت».

وقالت الصحيفة: «إن تصوير عملية الإفراج عن الرهائن الذين تم اختطافهم يوم سقوط الموصل في أيدي مقاتلي «داعش» على أنها نصر لتركيا أثار تساؤلات جديدة بشأن العلاقة بين الحكومة التركية

و«داعش»، رغم تأكيد أردوغان أن الأمر كان نتيجة لعملية غير معلنة قامت بها المخابرات التركية ويجب أن تظل سرًا.

وأوضحت الصحيفة أن عملية الإفراج تزامنت مع فرار 70 ألف مواطن من أكراد سوريا عبر الحدود إلى تركيا للهروب من الحملة الشرسة التي قامت بها «داعش» ضد مدينة «كوباني» السورية-الكردية، وهو الهجوم الذي دفع نحو 3 آلاف مقاتل كردي من حزب العمال الكردستاني العراقي لعبور الحدود من العراق إلى سوريا للتوجه إلى «كوباني».

وقالت «الإنديبندنت»: إن قوات الأمن التركية أغلقت حدودها يوم الأحد 12 سبتمبر 2014 عقب اشتباكات مع اللاجئين، بعد أن أطلقت القوات القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لوقف الأكراد، الذين كانوا يحملون المساعدات لضحايا «كوباني».

أما صحيفة «حرييت» التركية فقد كشفت أن الإفراج عن الرهائن الأتراك قد تم بعد تبادل أسرى من تنظيم «داعش» كانت قد أوقفتهم تركيا في وقت سابق.

وقالت الصحيفة في عددها الصادر يوم الثلاثاء 23 سبتمبر 2014: «إن لواء «التوحيد» السوري أفرج في المقابل عن 50 فردًا من عناصر تنظيم «داعش»، بينهم أفراد من عائلة القيادي في التنظيم «حجي بكر» الذي قُتل في فبراير الماضي في حلب».

ومن المعروف أن «لواء التوحيد» ينشط في حلب وينتمي إلى الجماعة الإسلامية التي تقاتل ضد نظام الرئيس بشار الأسد، إلا أن الجماعة تعادي «داعش» وتعتبره خارجاً على الإسلام.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد كذب على شعبه وقال عقب الإفراج عن الرهائن الأتراك: إن بلاده لم تدفع فدية للإفراج عن الـ 49 موظفاً الذين تم اعتقالهم في مدينة الموصل شمال العراق في 11 يونيو 2014، وهو أمر أثار علامات استفهام جديدة حول تفاصيل العلاقة السرية بين تركيا و«داعش».

في 7 أكتوبر زعم رئيس الوزراء التركي «أحمد داود أوغلو» أن بلاده على استعداد لفعل كل ما في وسعها من أجل القضاء على «داعش» إذا حصلت على ضمانات دولية بحماية حدودها وإسقاط النظام السوري. وقال أوغلو في مقابلة مع شبكة «سي.إن.إن» الأمريكية: «إن العمليات الجوية الأمريكية في سوريا ضرورية، لكنها غير كافية، فهذه الغارات ضرورية من أجل عرقلة تقدم تنظيم «داعش»، لكننا إذا لم نطور استراتيجية موحدة فإننا حينها نقضى على ذلك التنظيم من الممكن أن تحل محله تنظيمات أخرى جديدة».

وكشف «أوغلو» مجدداً عن حقيقة أهداف بلاده عندما قال: «إن بروز التنظيم المتشدد وتناميهِ في المنطقة تم بسبب عدم إسقاط النظام السوري».

وأضاف زاعماً القول: «حينما استُخدمت الأسلحة الكيميائية في سوريا، طلبنا من الحلفاء رسمياً اتخاذ مواقف صارمة ضد النظام السوري، وذلك لأن السياسات الطائفية التي انتهجها ذلك النظام تسببت في حدوث فراغ سدّه تنظيم «داعش»».

وقال: «لقد سبق أن حذرنا الولايات المتحدة وكافة الدول، وشددنا على ضرورة فعل شيء قبل قدوم العاصفة، لكن لم يتخذ أي إجراء ضد النظام السوري».

هكذا يغسل داود أوغلو يديه ويدي حكومة بلاده من الدور المشبوه الذي لعبته تركيا بمشاركة أمريكا وقطر وإسرائيل في صناعة «داعش» التي أرادوا من ورائها سد الفراغ الحاصل بعد فشل كافة التنظيمات العملية في إسقاط النظام السوري.

لقد عززت هذه الصفقة من مصداقية المعلومات التي أكدت وجود دور محوري لتركيا في صناعة داعش ودعمها بكافة أشكال العون المادي واللوجستي.

لقد أشارت التقارير إلى أنه خلال السنوات الماضية وتحديدًا منذ بدء حركة التمرد ضد النظام السوري في عام 2011 فتحت الحكومة التركية وباتفاق أمريكي حدودها لمرور المقاتلين الأجانب للتدفق إلى سوريا ومنها إلى العراق.

كانت تركيا وبالتعاون مع حلفائها تقوم بعملية التسليح والتدريب والتمويل لهذه العناصر عبر حدودها الجنوبية مع الشمال السوري. وكانت قيادة داعش تفهم دورها تمامًا، وأبدت استعدادها لتنفيذ الأجندة المتفق عليها بكل حسم وقوة ودون تردد أو تراجع. لقد تلاقت أهداف الطرفين، وجرى التنسيق بينهما لإنجاز المهمة المتفق عليها.

لقد نشرت صحيفة «الجارديان» البريطانية تقريرًا في 27 سبتمبر 2014 أكدت فيه «سعي داعش إلى تأمين الحدود الشمالية الغربية لسوريا مع تركيا؛ لكونها البوابة الرئيسية لاستقدام المقاتلين الأجانب للانضمام إلى التنظيم».

وأوضحت الصحيفة البريطانية «أن عددًا من مقاتلي داعش يتوجهون نحو الحدود التركية عبر الشاحنات المسلحة التي استولوا عليها من القواعد العسكرية العراقية».

وقالت «الجارديان»: إن الولايات المتحدة وحكومات أوروبية حثت تركيا طيلة 18 شهرًا سابقة على ضرورة إيقاف تدفق المقاتلين الذين يعبرون إلى سوريا، غير أن أنقرة لم تبذل رغبة جدية في مواجهة هذه العناصر، وظل مسئولون فيها مصرين على أنه «يصعب التفريق بين الحجاج الآتين إلى تركيا وبين العناصر الإرهابية»!!

ونشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريرًا خلال شهر سبتمبر 2014، أكد وجود مقاتلي «داعش» في مدينة «الريحانية» في لواء

الإسكندرونة، وأن البلدة مثلت لمقاتلي التنظيم المتطرف «متجرًا شخصيًا» طوال السنوات الماضية، حيث نقلت تأكيد أهالي الریحانية «أن مستشفيات منطقتهم استقبلت مصابي «داعش» و«جبهة النصرة» خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى كون المدينة محطة أساسية لنقل المقاتلين الأجانب والأسلحة عبر الحدود».

وقالت «الواشنطن بوست»: «إنه بالرغم من أن تركيا وضعت ضمانات خلال الآونة الأخيرة لاعتقال المقاتلين الأجانب الذين يحاولون الدخول إلى سوريا والحد من تهريب الأسلحة وأبلغت بها أمريكا ودولاً أوروبية أخرى، فإن الصحيفة أشارت إلى أنه وعلى الرغم من تلك التدابير، لاتزال عناصر «داعش» يعبرون من تركيا وإليها، ما يثير أسئلة عن الجهود الدولية لتضييق الخناق على جماعة معروفة بأنها تستخدم أساليب الصلب العلني وقطع الرؤوس!!»

وقالت «الواشنطن بوست» للتأكيد على صحة معلوماتها إنها تمكنت من مقابلة مقاتل في «داعش» يدعى أبا يوسف في منطقة الریحانية التركية، وإنه أقر لمراسل الصحيفة بتلقي أسلحة وإمدادات من تركيا.. مشيرًا إلى أن معظم المقاتلين الذين انضموا إلى داعش في بداية الحرب قد جاءوا من تركيا، كما أكد أن عددًا كبيرًا من المقاتلين تلقوا علاجًا في المستشفيات التركية، مقدمًا الشكر للأتراك على النجاح الذي حققته «داعش».

وقال أبو يوسف معلقًا على حدوث متغير في الموقف التركي: «إن قوة تنظيم «داعش» التي زادت كثيرًا في الآونة الأخيرة، باتت تغنيه عن الاعتماد على الحدود التركية أو الأسلحة الآتية منها»، وقال: «بات بإمكاننا الحصول على ما يكفي من الأسلحة في العراق وفي سوريا أيضًا».

لم يكن ذلك هو الموقف الوحيد الذي يرصد الدور التركي في دعم وصناعة «داعش»، بل إن رئيس بلدية «ماردين» النائب الكردي «أحمد تورك» قدّم إلى سفير الاتحاد الأوروبي في تركيا وعدد من الصحفيين تقريرًا مفصّلًا وموثّقًا ومدعومًا بالأدلة الدامغة من صور وأشرطة فيديو تؤكد جميعها الدعم الرسمي الذي تقدمه الحكومة التركية لتنظيم «داعش».

وعدّد التقرير أشكال الدعم ومن بينها نقل أفراد من هذا التنظيم يرتدون البزة العسكرية التركية إلى منطقة الحدود التركية مع سوريا والعراق، وتقديم آليات عسكرية وكافة أشكال المساندة الأخرى.

وأكد النائب «أحمد تورك» أن رئيس بلدية «جیلان بینار» وهو من حزب «العدالة والتنمية» يلتقي داخل إحدى الخيم مقاتلين من «داعش».



لقد ظلت تركيا ترفض كافة الضغوط التي مورست عليها من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ودول حلف الناتو بالمشاركة عسكريًا في

الحلف الدولي حتى وقت قريب، بل إن وزير الخارجية التركي كان هو العضو الوحيد الذي رفض التوقيع على البيان الختامي لاجتماع جدة، الذي شاركت فيه مع الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية الأخرى.

ومع تزايد الضغوط، عقد رئيس الوزراء التركي اجتماعاً حضره عدد من الوزراء الأمنيين وقادة الجيش ورئيس جهاز الاستخبارات وتم فيه تبني سياسة المشاركة السلبية في مواجهة داعش، أي توفير المساعدات الإنسانية في مواجهة التداعيات المتوقعة للعمليات العسكرية ضد «داعش»، وتشديد الرقابة على الحدود، والسماح باستخدام قاعدة «إنجرليك» القريبة من الحدود السورية لطائرات دول التحالف (بدون طيار) في البداية.

لقد كان للسياسة التركية المعادية لسوريا آثارها الخطيرة في فتح الطريق أمام «داعش» و«جبهة النصرة» لاستخدام الحدود المفتوحة بين تركيا وسوريا والسيطرة على أغلب المدن الموازية للحدود بين سوريا وتركيا.. فتحوّلت الحدود إلى أبواب مفتوحة لتدفق الأسلحة للمقاتلين والمؤن إلى «داعش»، وأيضاً تهريب النفط السوري والعراقي إلى تركيا لتتولى بيعه واقتسام ثمنه مع تنظيم «داعش».

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن مكاتب «داعش» التي سمحت الحكومة بافتتاحها في العديد من المدن التركية لعبت دوراً مهماً في تجنيد

العناصر التركية واستقبال العناصر الأجنبية التي انضمت إلى داعش ودخلت إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في سوريا والعراق.

وكان مكتب «داعش» في حي الفاتح بمدينة إسطنبول واحدًا من أهم هذه المكاتب، حيث كان يتولى مسئول المكتب التنسيق مع أجهزة الاستخبارات التركية في تدليل العصابات التي تعترض دخول المقاتلين والمؤن والأسلحة أحيانًا إلى التنظيم في المناطق المحاذية في سوريا والعراق.

وتقدر جهات مسئولة عدد الأتراك المنضمين إلى تنظيم داعش قبيل بدء عمليات الاستيلاء على الموصل في 10 يونية 2014 بنحو ألف مقاتل تركي، فيما وصل العدد حتى شهر أكتوبر 2014 إلى نحو ثلاثة آلاف.

ولم تكن الحكومة التركية بعيدة عن عمليات تهريب النفط عبر تجار كبار حصلوا على موافقة الحكومة للقيام بهذا الدور لحسابهم ولحساب الحكومة التركية ولحساب «داعش» أيضًا.

وأمام علامات الاستفهام التي طُرحت حول الدور التركي في صناعة «داعش»، صدرت تصريحات عن نائب الرئيس الأمريكي «جو بايدن» أحدثت ردود أفعال واسعة، عندما قال في حديث له بجامعة «هارفارد» الأمريكية يوم الخميس 2 أكتوبر 2014 «أصدقائنا في المنطقة هم مشكلتنا الأكبر في سوريا، والأتراك أصدقائنا».

وقال «بايدن» في حديثه عن تركيا والحلفاء: «لقد أغدقوا مئات الملايين من الدولارات وعشرات الأطنان من الأسلحة على كل مَنْ

أراد القتال ضد نظام بشار الأسد في سوريا، وكان من بين من حصلوا على تلك المساعدات تنظيم النصرة ومتطرفون من تنظيم القاعدة».

وقال: «إن الولايات المتحدة لم تتمكن من إقناع حلفائها بالتوقف عن ذلك، وإن تركيا توصلت في وقت متأخر إلى أن تنظيم «داعش» يشكل خطرًا عليها».

وقد أثارت هذه التصريحات ردود أفعال متعددة داخل تركيا وخارجها، حيث عبّر الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» عن غضبه من تصريحات نائب الرئيس الأمريكي، وقال في مؤتمر صحفي في إسطنبول: «إذا كان بايدن استخدم لغة كهذه فهذا كفيل بأن يجعل علاقتي به من الماضي»، وقال: «لا أحد يستطيع أن يتهم تركيا بدعم تنظيمات إرهابية في سوريا بما فيها «داعش».

والغريب في الأمر أن نائب الرئيس الأمريكي أجرى بعد هذه التصريحات يومين اتصالاً هاتفياً بالرئيس التركي ليقدم له اعتذاراً عن هذه التصريحات.

لقد تساءل الكثير من المراقبين: ولماذا الاعتذار؟!

إن الإجابة هنا لا يمكن أن تخرج عن خيار من اثنين:

– إما أن «بايدن» أُجبر على الاعتذار بعد تهديد «أردوغان» بالتراجع عن المشاركة في الحملة العسكرية للتحالف الدولي لمواجهة الإرهاب الذي تقوده أمريكا ضد «داعش».

- وإما أن «أردوغان» هدد بكشف حقائق الدور الأمريكي في إنشاء «داعش» جنبًا إلى جنب مع تركيا وقطر، وأعتقد أن هذا هو السبب الحقيقي الذي كان وراء اعتذار «بايدن» بعد تدخل جهات أمريكية نافذة، كانت على علم بتفاصيل ربما لم يكن «بايدن» على علم بها.

عبودية النساء والحرب على الأقليات

في الأول من أغسطس 2014 انتهت المهلة التي منحها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» لأهالي الموصل ونيّوى لتسليم بناتهن إلى فروع التنظيم في المناطق المختلفة لحضّ الراغبات منهن على ممارسة جهاد النكاح مع مقاتلي «داعش» في المناطق المسيطر عليها، وتوعد بعقوبات رادعة للمخالفات.

لم يكن الخبر مفاجئاً، أو صادماً، لقد سبق للمشهد أن تكرر كثيراً في مناطق مختلفة من سوريا منذ نهاية عام 2012، حيث تم نشر فتوى تحضّ الفتيات على ممارسة البغاء مع المقاتلين الذين ينتمون لجهة «النصرة» تحت مسمى «جهاد النكاح»، وفي ضوء ذلك سافرت المئات من الفتيات في العالم العربي والإسلامي إلى سوريا حيث جرى اغتصابهن تحت هذا المسمى.

لقد نصّت الفتوى التي نُسبت أولاً إلى الشيخ محمد العريفي ثم عاد ونفاها، على أن ممارسة «نكاح الجهاد» تجري لمدة محددة وبعقود زواج

شفهية، وأن الغرض منها هو تخفيف العبء عن كاهل المقاتلين الذين يجاهدون من أجل «الدين والفضيلة»!!

وقد اعترف وزير الداخلية التونسي في هذا الوقت أن تونسيات ذهبن إلى سوريا ومارسن الجنس مع بعض المقاتلين، وهو أمر جرى مع أخريات، مما دفع السلطات التونسية إلى اتخاذ إجراءات تحول دون استمرار هذه الظاهرة التي نالت انتقادات واسعة داخل المجتمع التونسي وفي عدد من البلدان الأخرى. ومع دخول «داعش» إلى الموصل نقلت وكالة أنباء موسكو عن «أثمار الشطري»، عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان، قيام «تنظيم الدولة الإسلامية - داعش» في العراق بإجبار نساء العراق على ممارسة «جهاد النكاح» مع مقاتلي «داعش» في الموصل وغيرها من المدن التي فرض عليها التنظيم سطوته.

وقالت «أثمار الشطري» إن تنظيم «داعش» يُجبر أهالي الموصل على تقديم بناتهم لعناصر التنظيم لاغتصابهن تحت مسمى «جهاد النكاح». وقالت نقلاً عن أهالي الموصل ونييوى النازحين إلى كردستان العراق: «إن تنظيم داعش يمنح ما يعادل 800 دولار لكل مَنْ يُكمل أركان الجهاد بتقديم النساء لأعضاء التنظيم، وهي الأموال التي استولوا عليها من البنوك لدى سيطرتهم على الموصل».

وقالت إنهم يستخدمون أساليب الضرب المبرح على النساء اللاتي يرفضن تلبية أركان الجهاد، حسبما يدَّعون.

وأكدت أن عشرات النساء تم خطفهن في الموصل مع عدد من الصبية الذين يتمتعون بالوسامة على أيدي مسلحي «داعش» تطبيقًا لجهاد النكاح.

وكانت مصادر أخرى من داخل الموصل أكدت لوسائل إعلام عديدة أن التنظيم أمهل السكان في الموصل إلى ما بعد إجازة عيد الفطر مباشرة وتحديدًا الجمعة أول أغسطس لتسليم الفتيات إلى التنظيم، وهددوا من خلال الميكروفونات بفرض عقوبات صارمة بحق كل من يتخلف عن تقديم ابنته للجهاد.

وقد نشرت العديد من الصحف ومن بينها «المصري اليوم» في 11 يونيو 2014، أي بعد احتلال التنظيم للموصل بيوم واحد، أن 4 نساء عراقيات انتحرن بعد إجبار «داعش» لهن على ممارسة جهاد النكاح في الموصل بعد وصولهم إليها، وفقًا لتقرير أذاعته قناة «آفاق» العراقية.

وقال وزير حقوق الإنسان في العراق - في هذا الوقت - محمد شليع السوداني: «إن مثل هذا الحادث يدل على التدني الخلقي لمثل هذه التنظيمات الإرهابية عن طريق إهانة كرامة هؤلاء النساء، وهي ظاهرة دخيلة على المجتمع العراقي ولا تمارسها حتى أبشع العصابات حول العالم».

لقد أثارت هذه الدعاوى والمعلومات، التي انتشرت على مواقع الإنترنت وفي الصحف ووسائل الإعلام، حالة من الذعر والخوف

لدى الشارع العراقي، وهو ما أكده عضو مجلس محافظة «نينوى» محمد إبراهيم البياتي، الذي قال إن «داعش» تُهيئ النساء لممارسة جهاد النكاح مع عناصره.. وقال في تصريح لراديو «المريد» إن هذا يمس عرض المواطن العراقي وشرفه ويؤذي مشاعره!!

ورغم نفي بعض العناصر المرتبطة بـ«داعش» هذه الأنباء، فإن حقائق الوضع على الأرض تؤكد مصداقية هذه الأخبار، يعزز من ذلك وقائع ما شهدته المناطق التي سيطر عليها التنظيم في سوريا، وتحديدًا مناطق الرقة ودير الزور وبعض أحياء مدينة حلب.

لم تكن تلك هي المأساة الوحيدة التي تواجه النساء في سوريا والعراق، بل إن تنظيم «داعش» أصدر في هذا الوقت فتوى جديدة تقضي بختان كل النساء في العراق، خصوصًا نساء الموصل ومحيطها، مما قد يتسبب في الكثير من التشوهات الجسدية والنفسية بحق مَنْ يتم إجبارهن على الخضوع لهذا الختان، إضافة إلى وفيات عديدة يسقطن من جراء استخدام الأساليب المتخلفة في إجراء عمليات الختان للفتيات والنساء.

والغريب في الأمر أن قرار الختان لم يسر فقط على الفتيات اللاتي لم يتزوجن بعد، بل يسري أيضًا على كافة النساء بلا استثناء، بمن فيهن الطاعنات في السن.

لقد أعلن تنظيم «داعش» أنه يستهدف ختان مليوني امرأة عراقية كمرحلة أولى، وقال إن الهدف هو إبعادهن عن الفسق والرذيلة، على حد وصف البيان الصادر عن التنظيم.

وقالت الأمم المتحدة في بيان أصدرته يوم الخميس 24 يوليو 2014 إن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» أمر بختان جميع الفتيات والنساء في الموصل.

وقالت «جاكلين بادكوك» ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في العراق: «إن الفتوى الصادرة من مقاتلي «داعش» قد تؤثر على نحو أربعة ملايين امرأة وفتاة».

وأضافت: «هذا أمر جديد جدًا على العراق، خصوصًا في هذه المنطقة، ويثير القلق البالغ وتجب معالجته، خاصة أن هذا الأمر لا يعكس رغبة نساء العراق في هذه المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين».

لم يقتصر الأمر على قهر النساء وفرض الختان عليهن جميعًا، بل امتد إلى فرض الملابس وشروط الخروج، وحتى العادات والتقاليد تم التدخل فيها. لقد وزع تنظيم «داعش» في «دير الزور» وغيرها يوم الخميس 31 يوليو 2014 بيانًا يحوي مجموعة من الإرشادات الخاصة بزي النساء، حيث طالب البيان المرأة بارتداء نقاب يمنع الكشف عن أعين السيدات، وعدم لبس العباءة المفتوحة التي تُظهر ما تحتها من الثياب الملونة، أو العباءة المزينة بالخرز وما عداه.

وحذّر البيان النساء من لبس الأحذية ذات الكعب العالي والملابس المزخرفة، وطالبهن بارتداء حمّالات الصدر والتشديد على ارتداء ملابس فضفاضة لا تحدد معالم الجسد، بالإضافة لعدم استخدام

العطور. وحظر التنظيم على النساء الخروج إلى الشوارع أو الأسواق بدون محرم. ونقلت وكالة «رويترز» عن رجل دين عراقي في الموصل قوله: «إن مسلحي «داعش» جاءوا إلى مسجده وأمره أن يقرأ بياناً موجهاً إلى النساء في مكبرات الصوت أثناء تجمع المصلين، وقد تضمن البيان تحذيراً شديداً للهِجَة للنساء، وتوعد كل مَنْ لم تلتزم بفريضة النقاب، بأنها ستكون تحت طائلة المساءلة والحساب ومعرضة للعقوبة المغلظة؛ صوناً للمجتمع المسلم من الأذى؛ وحفاظاً على الدين وسلامته من الفتنة والفساد».

وقد بدأت عناصر التنظيم في رجم نساء بالحجارة حتى الموت بزعم ممارستهن البغاء والزنى، دون وجود أدلة حقيقية وشرعية تؤكد ذلك. وقد وصل الأمر إلى حد فرض أمر على أصحاب المتاجر بتغطية تماثيل العرض البلاستيكية بحجاب كامل بزعم أنها تثير الفتنة وتحرّض على الشهوة.

أما عن استخدام «داعش» للنساء في الإيقاع بالخصوم السياسيين فقد أشار إلى ذلك أحد الأمراء المنشقين عن التنظيم ويدعى «أبادجانة الليبي» الذي قال في مقابلة مع قناة «الآن» في 23 يونيو 2014: «إن التنظيم يستخدم النساء للإيقاع بخصومه الذين يصعب الوصول إليهم بالطرق التقليدية»، وقال الليبي: «إن هناك وحدة من النساء مهمتها استدراج شباب الجيش الحر المعارض، حيث تتعرف الفتاة إلى الشاب من عناصر هذا الجيش، ثم تقوم بإرسال اسمه وتجري تصفيته أو تجنيده لصالح (داعش)».

وقال «الليبي»: إن عملية التجنيد التي كانت تقوم بها الفتيات داخل مدينة «الرقّة» السورية كانت تجري عن طريق ارتداء الزي العادي، ثم يتركن شعورهن ويجلسن في المقاهي، حتى إنك لا تظن أنهن من «داعش»، وكان الهدف هو جمع المعلومات من الخصوم ومعارضتي تنظيم «داعش».

كانت تلك هي شهادة واحد من أمراء التنظيم أدلى بها بعد أن انشقَّ عنهم بسبب الممارسات التي لا تُمتُّ للدين أو القيم بصلّة، والتي كان يقوم بها التنظيم ولا يزال.

لقد شكّل تنظيم «داعش» لواءً من النساء باسم «لواء الخنساء» كانت مهمته مراقبة النساء وإلقاء القبض على اللاتي لا يلتزمّن بتطبيق قوانين التنظيم وتعليماته، وقال بيان صادر عن التنظيم: «لقد أنشأنا لواءً لرفع الوعي بديننا بين النساء ومعاقبة اللاتي لا يلتزمّن بالقانون».

ويقول أبو حمزة، وهو ناشط إعلامي سوري، معلقاً على دور «لواء الخنساء» في تصريحات إعلامية: «لقد أنشأ تنظيم «داعش» اللواء من أجل ترويع النساء، وإن اللواء داهم مدرسة حميدة طاهر للبنات واعتقل عشر طالبات واثنين من المعلمات وسكرتيرة على أساس أن بعضهن يرتدي حجاباً رقيقاً جداً».

وقال أبو حمزة: «إن النساء اللاتي تم اعتقالهن قضين ست ساعات في وقت لاحق في مركز «داعش» للاعتقال، حيث تم جلدن بعد إلقاء القبض عليهن، وجرت معاقبة بعضهن بـ 30 سوطاً لكل منهن».

وقد أشارت «زينب»، وهي مراهقة اعتُقلت من قبل عضوات اللواء، في تصريحات صحفية بقولها: «كنت أسير في الشارع عندما توقفت السيارة فجأة ونزلت منها مجموعة من النساء المسلحات وقمن بإيقافي وإهانتي، وصحن في وجهي، ثم قمن بأخذي إلى أحد المراكز وتم وضعي في غرفة مغلقة».

وقالت: «إن أحداً لم يتحدث معي عن سبب اعتقالني، وإنما فقط واحدة من النساء جاءت إليّ وأشهرت السلاح الناري في وجهي ثم راحت تستجوبني عن مدى معرفتي بالصلاة والصيام والحجاب».

وقالت «زينب» إن الحارسة قالت لها إنها اعتُقلت لأنها كانت تسير وحدها دون مرافق معها، وإنما لم تكن قد ارتدت حجابها بالشكل الصحيح ولذلك يجب أن تُعاقب لأنها لم تأخذ تعاليم الدين مأخذ الجدية.

ومنذ الحادي والعشرين من شهر يوليو 2014 بدأت فرق منظمة تنتمي إلى «داعش» في تنفيذ الفتوى التي أفتى بها ما يسمى بشيخ الشريعة للتنظيم بختان الإناث، وكان نص الفتوى قد تضمن نصاً يقول: «حرصاً من الدولة الإسلامية في العراق والشام، وخوفاً على مجتمعنا الإسلامي من انتشار الفسق والرذيلة بين أبنائه وبناته ومكرمة من سيدنا وولي أمرنا أمير المؤمنين «أبي بكر البغدادي» فقد صدر قرار يبلغ لكافة الولايات والمقاطعات يقضي بوجوب خفاض النساء مكرمة

ومنة من الخليفة أمير المؤمنين وتطبيقاً لديتنا الحنيف، وتطبيقاً لقول رسول الله ﷺ بحديث أم عطية رضي الله عنها قالت: إن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ: «لا تنهكي، فإن ذلك أحظى للزوج وأسرى للوجه». وجاء ذلك مفصلاً في رواية أخرى تقول: «عندما هاجر النساء كان فيهن أم حبيبة، وقد عرفت بختان الجواري، فلما رآها رسول الله ﷺ قال لها: «يا أم حبيبة، هل الذي كان في يدك، هو في يدك اليوم؟». فقالت: «نعم يا رسول الله، إلا أن يكون حراماً فتنهاني عنه». فقال رسول الله ﷺ: «بل هو حلال فادن مني حتى أعلمك». فدنّت منه فقال: «يا أم حبيبة، إذا أنت فعلت، فلا تنهكي، فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج». ومعنى «لا تنهكي»، أي لا تبالغي في القطع والخفض».

وهكذا منذ صدور هذه الفتوى، فإن القرار لقي ردود أفعال غاضبة في الداخل واستهجاناً دولياً كبيراً، خاصة أن القرار يشمل حوالي 4 ملايين امرأة وفتاة، وقد سبّبت عمليات الختان كثيراً من التشوهات الجسدية والنفسية للنساء، كما أنها أدت إلى حالات وفاة عديدة.

وقد أعلنت الأمم المتحدة بعد صدور الفتوى «أن تنظيم «داعش» أمر بختان كل النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 11، و46 عاماً في العراق».

والغريب أنه رغم الظروف الصعبة التي تعانيها النساء من جراء الممارسات القمعية لتنظيم «داعش» إلا أن كثيرًا من النساء الغربيات اللاتي أسلمن يجدن لذة غريبة في اجتياز الحدود والالتحاق بألوية النساء في تنظيم «داعش».

وحول أسباب هذه الظاهرة تقول «كاثرين براون» الباحثة في شئون الإرهاب في كلية «كينج» في لندن: إنه توجد عدة أسباب تدفع النساء للانضمام، منها أن تنظيم «داعش» يمثل يوتوبيا سياسية، كما أن قيادات «داعش» يعرضون أسلوب حكمهم بطريقة رومانسية.

وترى الخبيرة البريطانية أن أوضاع المسلمين في أوروبا والجدل المستمر عن الإسلام أديا إلى شعور كثير من المسلمين بالتهميش، وقالت: «إن كثيرًا من النساء والرجال يسافرون أيضًا بهدف المغامرة، وهذه حالة مشابهة لوقت الحرب الأهلية في إسبانيا قبل 75 عامًا».

وقالت: «إن بعض النساء المسلمات انضمن بهدف أن يشاركن في بناء الخلافة الإسلامية ليصبحن شريكات في هذا المشروع الجديد، أمهات الدولة وزوجات المجاهدين».

ويقول رئيس هيئة حماية الدستور في ولاية شمال الراين: «إن الرومانسية تلعب دورًا كبيرًا في انضمام الفتيات الصغيرات إلى داعش، إذ يتصورن أنهن سيتزوجن أسودًا وشهداء المستقبل، وأن كثيرًا من فتيات داعش، تم استقطابهن عن طريق الإنترنت من خلال

الفيدويوهات والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعرض فيها نساء التنظيم نصائح عن الحياة الملتزمة ودعايات لصالح التنظيم.

لقد تناولت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية سلسلة تقارير عن أوضاع النساء في تنظيم داعش، وتحدثت عن تأسيس التنظيم لكتيبتين «الخنساء وأم الريحان»، حيث أسند إليهما القيام بمهام تفتيش النساء على الحواجز وشرح تعاليم الإسلام وتوعيتهن بأساليب التقيد بهذه التعليمات.

وضمن الشروط التي تفرض على الملتحقات بهاتين الكتبتين، أن تكون الفتاة عذراء، وألا يقل عمرها عن 18 عامًا ولا يزيد على 25 عامًا.

إن من أشهر النساء اللاتي يلعبن دورًا قياديًا في صفوف «داعش» سبعة من النساء وهن:

- سلمى وزهرة وهما صوماليتا الأصل، وبريطانيتا الجنسية، أطلق على إحداهما اسم «أم جعفر».

- أم المقداد.. وتعرف بأميرة نساء «داعش»، وهي المسئولة عن تجنيد النساء بمحافظة الأنبار العراقية، وهي سعودية الجنسية ويبلغ عمرها 45 عامًا، وقد استطاعت القوات العراقية القبض عليها في يناير 2014.

- أم مهاجر.. وهي المسئولة عن كتيبة الخنساء في الرقة بسوريا والتي يبلغ عدد أعضائها 60 امرأة، وتنتمي أم مهاجر إلى الجنسية التونسية،

وهذه الكتيبة تشتهر باللثام الأسود على وجوههن وحمل الأسلحة دائماً.

- ندى معيض القحطاني.. وهي أول مقاتلة سعودية تنتمي لداعش وقد لُقبت نفسها بـ «أخت جلييب»، وقد تركت زوجها وأطفالها والتحقت بصفوف «داعش»، كما أعلنت أنها ستكون أول انتحارية في تنظيم داعش.

- أم ليث.. وهي سيدة مهاجرة من إنجلترا لسوريا، وهي تتولى ملف جذب النساء الغربيات للانضمام إلى صفوف داعش.

- أم حارثة.. وهي تمتلك صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، وعضوة بكتيبة الخنساء، وهي مغرمة بفصل رءوس المواطنين عن أجسادهم.

وقد تولى التنظيم بعد احتلال المناطق العراقية بيع بعض النساء العراقيات في أسواق نينوى وغيرها كسبايا بقيمة تصل إلى 500 دولار للمرأة الواحدة، باعتبار أن ذلك هو أحد مصادر تمويل تنظيم «داعش».

وقد ندد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالمعاملة الشنيعة التي تتعرض لها النساء والفتيات «الإيزيديات» بأيدي عناصر تنظيم «داعش» الذي فاخر ببيعهن كرقيق.

وقال كيري ردًا على ما نشرته مجلة «دابق» التي تصدر عن تنظيم «داعش» مؤكدة فيه توزيع النساء العراقيات على مقاتلي التنظيم كغنائم

حرب، قال: «إن تنظيم داعش يفاخر الآن بختف آلاف النساء والفتيات، بعضهن لا تتخطى أعمارهن الثانية عشرة، واستعبادهن واغتصابهن وإرغامهن على الزواج وبيعهن».

لقد نشر موقع «النصرة» ضربة إعلامية موجهة لتنظيم «داعش» والذي كان حليفًا للجبهة في وقت سابق عندما جرى تحويل قصة نشرت تفاصيلها جريدة النهار البيروتية استنادًا إلى موقع النصر عن شاعرة «داعش» «حلم النصر» التي نفرت إلى ولاية الرقة من بلادها السعودية، وتقول القصة التي نشرها أيضًا «الغرياء للإعلام» عن محاولات الشاعرة السعودية المتكررة للنفير إلى الرقة التي يسميها داعش «أرض الخلافة»، أرض أحلامها، حيث الأطفال يلعبون بمرح وسعادة، بأعواد الخشب، على أنها أسلحة، والتي سيقتلون بها الكفار والمرتدين ويرددون «دولة الخلافة باقية»، والناس منصرفة إلى أعمالها، فالقصص بالنسبة لها يمكن اعتباره كحوادث السيارات في أي بلد في العالم، تشاركنا سعادتها عندما كلفت بالطهي للمجاهدين وتحدثنا عن لذة التسوق في «أرض الخلافة»، حيث أول متجر دخلته في ولاية الرقة كان متجر «سلاح» باللروعة، فأهداها من معها «قنبلة صوتية وخنجرًا وطلقة دوشكا وراية الخلافة».

وتتابع الشاعرة التي تدربت على السلاح رواية أن من كان معها حين تدربت على الرماية قال لها: «تخيلي أن أمامك زعماء تنظيمات الحلف الكافر، فالسلاح بات لا يبارح كتف الشاعرة الذي حملته وكان

عبارة عن بندقية روسية وأمريكية سائلة الله تعالى «أن تفجر رأس كافر قريبًا وتنحر علقًا مرتدًا».

ولتتكمّل القصة فإن «أحلام النصر»، وبعد وصولها مباشرة إلى الرقة، عُقد قرانها على «أبي أسامة الغريب»، وهو إمام مغربي الأصل، نمساوي الجنسية، التحق هو الآخر بتنظيم «داعش» وسبق أن نشرت له «الغرباء للإعلام» كتيبًا بعنوان «المحكم في هجرة المرأة من غير محرم».

فانهالت التهاني على الزوجين عبر «هاشتاج» «مبارك زواج أبو أسامة الغريب وأحلام النصر».

ونشرت «النهار» قصة أخرى من ملف «النساء» في «داعش»، حيث نُشر على هاشتاج «لا لنفير النساء» الذي أطلقه مغرد من «النصرة» قصة رجل صومالي تركت ابنتاه منزل والدهما في النرويج، مع رسالة موجهة إليه تقول: «أنت علّمتنا الجهاد النظري، ونحن اليوم نطبقه عمليًا».

وتقول القصة: «إن الوالد بعد أن علم بذلك، أصيب بصدمة عنيفة وسافر إلى سوريا بعد أن جاء إليه اتصال بأن ابنتيه في سوريا، وأنها في مكان خطر ويجب عليه أن يدفع مبلغًا كبيرًا حتى تستطيعا الخروج والعودة».

وهناك التقى الوالد في «أطمة» ببعض هذه العناصر، فأخذت جبهة «النصرة» على عاتقها استعادة الابتين، وتفاوضت عبر رقم هاتف كانت قد اتصلت عبره واحدة من الأختين بوالدها باكية.

وفي اليوم الذي تم فيه الاتفاق على تسليمهما في «أطمة»، حضر رجل نيجيري بسيارة ومعه الفتاتان، وحدثت مشادة بينه وبين عناصر «النصرة» فرّ على إثرها بسيارته، فأطلقوا عليه النار فلجأ الرجل مع الفتاتين اللتين أصيبت إحداهما في رجليها إلى حاجز لتنظيم «داعش» في «أطمة» مستنجدًا بهم كونه من جنود «داعش»، وكاد يقع اشتباك بين عناصر جبهة «النصرة» وبين عناصر «داعش»، إلا أن الأمر انتهى باللجوء أمام محكمة «أطمة» قبل أن يجري تحويل القضية إلى محكمة «الدانة»، حيث رفع الوالد دعوى، وهناك أخبروه بأن الفتاة الكبرى تم تزويجها من أحد جنود «داعش» بعقد شرعي من المحكمة، وسجنوه 12 يومًا، قضى 9 منها في السجن الانفرادي بتهمة العمالة لتركيا، وتعرض للإهانة والتعذيب والتهديد بالقتل، إلى أن قضى مسئول المحاكم النجدي ببراءة الوالد وأوصله إلى «أطمة» مع نصيحة بالخروج من سوريا، فامثل الوالد تاركًا ابنتيه في سوريا، موضحًا لراوي القصة، الذي حاول إقناعه بالبقاء وتأمين الحماية والسعي لإخراج ابنتيه، بالقول: «ما استطعت أن أفعل لهما شيئًا، لقد رفضوا حتى أن أجلس معهما».

ويقول الراوي: «التقى زوج الابنة الكبرى وهو نيجيري ويسكن في كفر «جوم»، وحصل نقاش بينهما عن زواجه من فتاة بغير إذن وليها، فكان رد الزوج «ليس لأبيها ولاية عليها، ولي أمرها أبو بكر البغدادي، وأنا تزوجت بعقد شرعي من المحكمة!!»

وهكذا تجري عمليات «الاغتصاب» المكنن، والأخطر من ذلك أن المرأة «المهاجرة» إلى هذه الأراضي كما يسمونها، تتزوج عدة مرات، فحتى عندما ينتقل زوجها من منطقة لأخرى يطلقها ليتلقفها غيره ويبحث هو عن امرأة أخرى في المكان الجديد الذي يذهب إليه.

لقد نجح تنظيم «داعش» في إعادة إحياء العبودية للنساء، ولذلك فإن أعدادًا هائلة من النساء وتحديداً في سوريا والعراق تتطوع للانضمام بشكل مستمر إلى صفوف المقاتلين لتنظيم «داعش» بهدف دحره وإنهائه من الوجود.

ففي مدينة «عين العرب» السورية - تقود امرأة كردية القوات التي تقاتل «داعش» دفاعاً عن المدينة، كما أن نساء عديدات فجّرن أنفسهن في صفوف إرهابيي «داعش» وأسقطن عشرات القتلى والمصابين.

ووفقاً للكاتبة الأمريكية «فريدا غيتسي» التي كتبت مقالاً نشره الموقع الإلكتروني لـ «سي. إن. إن»، فإن النساء يشكلن ثلث القوات العسكرية المحاربة لداعش في سوريا، وإن أحد أسباب مشاركتهن في القتال شعورهن بأن النساء سيخسرن أكثر من أي أحد آخر.

وتقول الكاتبة الأمريكية: «إنه ولفترة من الوقت حامت الإشاعات التي اتسمت بتشدها وغرابتها لدرجة دعت إلى الشك، منها: أسواق العبيد واختطافات جماعية والتعامل مع النساء، كما لو كن غنائم للحرب، يتم توزيعهن بين المقاتلين الأشداء، وبدأت سماعها، كما لو كانت قصة من حقبة زمنية أخرى».

وتقول الكاتبة: «في عام 2014 وعبر الإنترنت قام تنظيم «داعش» بوصف ما تم فعله ضد الأقلية الإيزيدية في العراق، بعد القبض على النساء والأطفال الإيزيديين وتوزيعهم على مقاتلي «الدولة الإسلامية»، الذين شاركوا في عمليات «سنجار»، بأنه تم وفقًا لأحكام الشريعة.

وتضيف الكاتبة: «إن هذا الوصف تضمن تفسيرًا فقهيًا لتبرير المنطق الديني والفائدة الاجتماعية المترتبة على إعادة إحياء عبودية النساء».

وقالت مجلة «دابق» الناطقة بلسان «داعش»: «يجب على المرء أن يتذكر أن استعباد عائلات الكفار وسبي نسائهم هو من الأسس الثابتة للشريعة الإسلامية».

وقد أثارت هذه الادعاءات الزائفة رفضًا واسعًا بين علماء الدين والشريعة حول الطريقة التي فسّر بها تنظيم «داعش» الشريعة وفقًا لرغباته ومصالحه الدنيوية.

وتستند «داعش» في رؤيتها - كما ورد في مجلة «دابق» - إلى أن العبودية وسبي النساء تشريع عملي للغاية؛ لأن العديد من الأئمة المعاصرين - على حد وصفهم - أشاروا إلى أن إنهاء العبودية أدى إلى زيادة في «الزنى والفحشاء».

وقد أكدت الأمم المتحدة «أن أسواقًا للعبيد تعمل حاليًا في الموصل بالعراق والرقّة في سوريا، حيث التقى مندوبون للأمم المتحدة بعدد من شهود العيان الذين أشاروا إلى أن النساء اللاتي يحتجزهن التنظيم

داعش .. الحقيقة والوهم

يتعرضن للاستغلال الجنسي ويتم تسليمهن إلى تجار العبيد، حيث تقدر الأمم المتحدة وجود ما لا يقل عن 2500 ضحية، بينما ذكر آخرون أن الأرقام أكبر من ذلك بكثير.

وقالت التقارير إن القوات الكردية عندما استعادت سد الموصل عثرت على نساء عاريات وموثقات الأيدي جرى اغتصابهن عشرات المرات من عناصر «داعش» التي كانت تحاصر السد.

وقد روت إحدى النساء الإزدييات وتدعى «عمشة» حديثاً نشرته الجارديان البريطانية في 11 أكتوبر 2014 قالت فيه: «لقد تم اختطافي ضمن أخريات من خلال عناصر تنظيم «داعش»، وإنني تمكنت من الهرب بعد أن تم احتجازي مع أخريات».

وتقول عمشة إن التنظيم هاجم بلدتها في شهر أغسطس 2014 ، وقاموا بتصفية رجال البلدة ومن بينهم زوجها وشقيقها رمياً بالرصاص أمام أعين سكان القرية الذين هرب قسم كبير منهم إلى جبل «سنجار».

وقالت عمشة إنها اقتيدت مع العديد من فتيات ونساء القرية في شاحنات صغيرة إلى سجن لا يستطيعن الخروج منه، إلا إذا تم بيعهن.

وقالت: «إن عمليات بيع الفتيات كانت تتم يومياً، إذ يدخل الرجال ويختارون الفتاة التي يريدونها ويشترونها، وأكثريتهم من العراقيين».

وقالت: «لم يكن يُسمح لأحد بمغادرة السجن، إلا إذا تم بيعها». وأضافت: «كان الرجال يدخلون الغرفة يوميًا لاختيار الفتيات الأجل ثم الأصغر».

وقالت إن رجلًا خمسينيًا اشتراها بـ 12 دولارًا أمريكيًا، وإنها أُجبرت على الزواج منه قبل تمكنها من الهرب.

وفي 16 أكتوبر 2014 قالت عضو مفوضية حقوق الإنسان العراقية بشرى العبيدي في حديث لموقع «موطني» الإلكتروني: «إن تنظيم «داعش» أنشأ سوقًا للنخاسة في أكثر من مدينة عراقية، وتتواتر الأخبار عن وجود سوق مماثلة في المناطق السورية التي استولى عليها التنظيم».

وقالت: «هناك عدة أسواق للنخاسة أقامها مسلحو «داعش» في محافظة «نينوى»، إحداها في مدينة الموصل، وأخرى في مطار تلعفر، وثالثة على الحدود مع سوريا».

وقالت «إن الشهادات الموثقة تُظهر حجم هذه التجارة، إذ إن هناك ما لا يقل عن 3000 امرأة وطفل من الطائفتين المسيحية والإيزيدية، فضلًا عن نساء وأطفال مسلمين، يتم التعامل معهم كسبايا وعبيد، حيث يُباعون ويُشترَوْنَ».

وقالت: «إن هذه التجارة تجري أيضًا في مدينة «الرقعة» السورية، حيث تُمنح النساء الأسيرات للمسلحين مقابل مبالغ زهيدة»، وقالت: «إن أسعار النساء في أسواق النخاسة تتراوح من 200 دولار لتصل

إلى 1000 دولار، حيث يزداد السعر كلما كانت «السبية» بكرًا وأصغر عمرًا وأكثر جمالاً».

إذن هذا هو حال المرأة في ظل سيطرة تنظيم «داعش» على الكثير من المناطق السورية والعراقية، إنها عبودية جديدة في إطار تفسير غير صحيح للشريعة، وهو أمر يوجب على علماء الدين في العالم العربي والإسلامي التحرك سريعًا والتصدي لهذه الأكاذيب والتفسيرات الخاطئة التي تسيء للدين وتفتح الباب أمام عودة استعباد النساء والتنكيل بهن واستباحة أجسادهن والتعامل معهن كغنائم حرب.



لم تكن المرأة فقط هي المستهدفة، الأقليات كانوا هم أيضًا على جدول أعمال «داعش»، ومنذ البداية كشف تنظيم «داعش» عن وجهه سافرًا، وأعلن عداؤه للمسيحيين وللشيعة والإيزيديين وكافة الأقليات الدينية والعرقية، بل امتد ذلك إلى المسلمين الذين ينتمون إلى طائفة السنة ممن يخالفونه الرأي.

ومع دخول قوات «داعش» إلى الموصل بدأ التنظيم على الفور عمليات القتل وقطع الرؤوس وحرق الكنائس وفرض الشروط المجحفة على المسيحيين.

ومنذ الساعات الأولى بدأ التنظيم الإرهابي يضع علامات على منازل المسيحيين في الموصل، وعلامات أخرى على منازل بعض

الأقليات وتحديدًا «الشيعة»، ثم سرعان ما أصدر التنظيم بيانًا تحت تلاوته في المساجد المختلفة وضع المسيحيين أمام ثلاثة خيارات هي:

- إما اعتناق الإسلام والتخلي عن الديانة المسيحية.

- وإما دفع الجزية دون تحديد سقفها.

- وإما الخروج من مدينتهم ومنازلهم بملابسهم ودون أي أمتعة أو أموال.

وقبيل انتهاء المهلة بقليل ودّع آلاف المواطنين بيوتهم وكنائسهم وأديرتهم، وخرجوا في سيارات أجرة لتنقلهم إلى المدن القريبة في «کردستان» العراق، بينما بقي العالم صامتًا على هذه الكارثة الإنسانية الصادمة.

وهكذا منذ يوم السبت 19 يوليو أصبحت الموصل فارغة من المسيحيين بالكامل، حيث جرى وضع حواجز أسمنتية على كنائسها التي تحولت إلى مقرات لتنظيم «داعش»، بينما تم حرق وهدم كنائس أخرى، وتم الاستيلاء على المنازل والمتاجر وصودرت ملكياتهم.

كانت «داعش» قد أصدرت أمرًا قبل ذلك لمسلمي الموصل يحرم عليهم دفع أي مبالغ لمن يستأجر شيئًا من المسيحيين وحرمت التعامل معهم، قبل إصدار أوامرها بتهجيرهم عنوة من مدينتهم التي عاشوا فيها على امتداد قرون عديدة من الزمان.

والمسيحيون في العراق قدامى قدم الديانة المسيحية ذاتها، وعددهم يبلغ نحو مليون مسيحي، وقد تعرّضوا لنكبات متعددة وتحديدًا منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وعلى مدى أحد عشر عامًا غادر نحو نصف المسيحيين بيوتهم بعد تعرضهم للاضطهاد على يد المتطرفين الذين أشاعوا الإرهاب والظلم في أنحاء العراق بتواطؤ أمريكي معروف للكافة.

ويتذكر الشارع العراقي كيف اختطف كاردينال الكنيسة الكلدانية المطران بولس فرج في عام 2008 على يد عناصر التطرف الإرهابية، وذلك في منطقة النور السكنية شرق الموصل، حيث جرت عملية الاختطاف بعد أن أنهى المطران البالغ من العمر 65 عامًا طقوس صلاة (درب الصليب) التي تقام خلال صوم عيد القيامة.

وعندما كان المطران في طريقه إلى منزله مغادرًا الكنيسة تعرض له إرهابيون وأطلقوا النيران على سيارته فقتلوا سائقه واثنين من مرافقيه وتم اختطافه وتعذيبه وعُثر على جثته قرب مدينة الموصل في 13 مارس 2008، واقتصر رد الفعل على الإدانات اللفظية التي صدرت عن مسئولين محليين ودوليين.

وقبيل استيلاء «داعش» على الموصل في 10 يونيو 2014 كان بطريرك الكلدان الكاردينال «لويس ساكو» قد أعلن أن الكنيسة العراقية باتت كنيسة منكوبة في ظل التطرف الديني والاستيلاء على أملاك المسيحيين.

وقال في تصريح لوكالة «فرانس برس» في إبريل 2014: «إن تصاعد هجرة المسيحيين اليومية من العراق مخيف ومقلق جدًا»، وقال محذرًا: «أقرع اليوم أجراس الخطر، وأعلن أننا كنيسة منكوبة، وأن استمرار الوضع على هذا المنوال يعني أنه لن يكون عددنا بعد عشر سنوات سوى بضعة آلاف».

وبعد الأحداث الأخيرة عاد بطريرك الكلدان ليقول: «إنه لأول مرة في تاريخ العراق تفرغ الموصل من المسيحيين، وإن العائلات المسيحية نزحت باتجاه «دهوك وأربيل» في إقليم كردستان العراق الذي يتمتع بحكم ذاتي ويستقبل مئات الآلاف من النازحين».

وقال «لويس ساكو»: «إن مغادرة المسيحيين ثانية كبرى مدن العراق التي تضم نحو 30 كنيسة يعود تاريخ بعضها إلى نحو 1500 سنة، جاءت بعدما وزّع تنظيم (الدولة الإسلامية) الذي يسيطر على المدينة بيانًا منذ أكثر من شهر يطالبهم بتركها».

وقال: إن عناصر هذا التنظيم المتطرف كانوا في وقت سابق قد كتبوا على بيوت المسيحيين حرف (النون) أي نصاري، كما كتبوا على بيوت الشيعة حرف (الراء) أي «روافض».

ورغم أن البطريرك وجّه نداء إلى أصحاب الضمير الحي في العراق والعالم حذر فيه من خطورة ما يجري، فإن العالم صمت على هذه الجريمة البشعة وكأن شيئًا لم يحدث!!

لقد قدّرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين نزحوا داخل العراق بسبب أعمال العنف هذا العام بنحو مليون ومائتي ألف شخص .. بينما تواجه الأقليات الدينية والعرقية خطر القتل والاقتلاع والتهجير.

وقبيل الغزو الأمريكي للعراق 2003 كان هناك مليون مسيحي في العراق، من بينهم 130 ألفاً في الموصل وحدها، إلا أنه بعد الاحتلال الأمريكي وانتشار تيارات التطرف والعنف الديني بدأ العراق يشهد عمليات نزوح واسعة للمسيحيين داخل العراق وخارجه.

والأمر لم يقتصر فقط على التهجير والتنكيل بالمسيحيين، بل أحرق الإرهابيون كنيسة عمرها 1836 سنة في الموصل، وهو أمر لم يحدث في ظل كافة الفتوحات الإسلامية قاطبة، حيث ظلت أجراس الكنائس تختلط بصوت الأذان على مدى التاريخ، وكانت الموصل رمزاً لهذا التسامح الديني وحرية العقيدة.

ومن المسيحيين إلى الإيزيديين .. ففي الرابع من أغسطس 2014 سقطت مدينة «سنجار» على يد قوات «داعش»، التي زحفت بقواتها وعتادها المتقدم إلى هذه المدينة، الواقعة غرب محافظة نينوى بشمال العراق التي يسكنها نحو 300 ألف من الإيزيديين.

ومن المعروف أن مدينة «سنجار» ارتبط اسمها بقصة الطوفان، حيث تقول الروايات إن سفينة نوح اصطدمت بجبل المدينة عندما مرّت به، فقال: هذا «سن جبل جار علينا» فسُمّيت منذ هذا الوقت (سن - جار)، ثم تحوّلت مع الوقت إلى سنجار.

لقد ظلت سنجار مدينة مختلفًا عليها بين العرب والأكراد لفترة طويلة، ولم ينسحب الأكراد من حدودها إلا بعد وصول قوات «داعش» إليها خلال شهر أغسطس من العام 2014.

لقد فوجئ رجال «البشمركة»، الأكراد الذين كانوا يقفون على أبواب المدينة بالزحف السريع لقوات «داعش» التي كانت مجهزة بالأسلحة الثقيلة والمتقدمة في ليلة الجمعة.

وقد قامت قوات «داعش» بطرد نحو 200 ألف شخص إلى المناطق المجاورة، غالبيتهم من الإيزيديين والمسيحيين وبعض الشيعة التركمان. ولم يستثن تنظيم «داعش» الأكراد سواء كانوا داخل الحدود الكردية أو في بعض المدن الأخرى، حيث إن «داعش» وضع على أجنדתه إسقاط الكيان الكردي والسيطرة على مناطق كردستان العراق؛ حتى لا تكون عقبة تحول دون امتداد دولة داعش في سوريا والعراق.. وربما لهذا السبب تدخل الطيران الأمريكي ليوقف زحف «داعش» باتجاه كردستان وحصار سد الموصل.

لقد اتهمت منظمة العفو الدولية تنظيم «داعش» بشن حملة تطهير عرقي ممنهجة في شمال العراق وتنفيذ إعدامات جماعية وبالجملة في السكان.

وقالت المنظمة في تقريرها الذي نشرته في 12 أغسطس 2014 إنها حصلت على شهادات مروعة من سكان ناجين، متهمة مسلحي «داعش» بارتكاب جرائم تمثلت في الإعدامات التعسفية الجماعية

وعمليات الخطف التي استهدفت بشكل ممنهج أبناء الأقليات في شمال العراق ومنهم «المسيحيون والتركمان والشيعة والإيزيديون» خصوصًا. وكانت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة «نافي بيلاي» قد اتهمت في 25 أغسطس 2014 تنظيم «داعش» المتطرف بشن حملة تطهير عرقي وديني في شمال العراق، ودعت الأسرة الدولية إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

وفي تقريرها الذي حمل عنوان «تطهير عرقي بمقاييس تاريخية»، أكدت منظمة العفو الدولية أن لديها أدلة على حصول العديد من المجازر الجماعية في أغسطس في منطقة «سنجار»، حيث يقيم الكثير من الإيزيديين، وهم أبناء أقلية غير مسلمة ناطقة بالكردية.

وبحسب التقرير فإن عناصر «داعش» جمعوا عشرات الرجال والصبية في شاحنات ونقلوهم خارج قراهم حيث أعدموهم.

وقالت المنظمة في تقريرها: «إن تنظيم داعش حوّل مناطق سنجار الريفية إلى حقول للقتل، في إطار حملته الوحشية الرامية لمحو أي أثر لكل من ليس عربيًا وليس مسلمًا وليس سنّيًا في هذه المنطقة».

وأضافت المنظمة: «إن الاعتداءين الأكثر دموية من بين تلك الاعتداءات حصلا في قرية «قينية» في 3 أغسطس 2014 وفي قرية «كوشو» في 15 أغسطس 2014؛ حيث سقط في هاتين القريتين وجدهما مئات القتلى».

وتابعت المنظمة: «إن مقاتلي داعش قاموا بختطف أو قتل أكثر من 30 فردًا من عائلتين في قرية «خانة صور» في الشمال الغربي من سنجار وعلى مقربة من الحدود السورية».

وقال أحد أقرباء العائلة في شهادته لمثلي منظمة العفو الدولية: «لقد قتلوا 15 رجلًا وأخذوا النساء والأطفال ولا نعلم حتى الآن ماذا حل بهم، ولا نعرف مكان تواجدهم وإذا ما كانوا أحياء أو أمواتًا!!»

وقال التقرير: «لقد فرّت إحدى النساء الإزدييات المسنّات من قرية تل البنات الواقعة جنوب غرب بلدة سنجار، قبل أن تصل إلى جبل سنجار، وأخبرت المرأة منظمة العفو الدولية أنها تخشى من أن يكون ابنها المفقود (حسين بوتو)، البالغ من العمر 45 عامًا وهو والد لثلاثة أطفال، قد تعرض للختطف».

وقالت المرأة: «لم تصلنا أي أخبار عنهم منذ فررنا قبل ثلاثة أيام، ولو كان الرجل على قيد الحياة لاتصل بنا».

أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» فقد أعلنت في 5 أغسطس 2014 عن وفاة أربعين طفلًا من الأقلية الإزيدية في أعقاب هجوم عناصر من داعش على مدينة سنجار.

وقال البيان: «إن هؤلاء الأطفال توفوا نتيجة أعمال العنف والتهجير والجفاف خلال يومين سابقين فقط».

وقد أكدت المنظمة في هذا الوقت «أن أكثر من 25 ألف طفل من هذه الطائفة لا يزالون معلقين في المناطق الجبلية في سنجار، وهم بحاجة ماسة للماء والغذاء».

وفي وقت لاحق ارتكبت عناصر «داعش»، الذين يسيطرون على مناطق واسعة في شمال العراق، «مجزرة» جديدة في قرية «كوجو» ذات الغالية الإيزيدية وأعدموا العشرات من سكانها.

وقال «هوشيار زيباري» وزير الخارجية العراقي السابق: «لقد ارتكبوا مجزرة ضد الناس». وأضاف نقلاً عن معلومات استخبارية: «إن حوالي ثمانين منهم قُتلوا»، كما أكد شهود عيان أنهم رأوا عددًا كبيرًا من الجثث في القرية.

لم تستثن الجرائم أحدًا من الفئات الدينية والعرقية والمدنية، بل ارتكبت عناصر «داعش» جرائم بشعة ضد المدنيين منذ دخولها الموصل والعديد من المناطق الأخرى في إطار سيناريو ظل مستمرًا منذ ظهور هذه التنظيمات على أرض العراق.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أصدرت تقريرًا في 14 يوليو 2014، حمل عنوان «المدنيون على خط النار»، تضمّن شهادات مروعة من مدنيين نازحين فروا من المناطق التي استولى عليها «داعش» خوفًا على حياتهم بعد أن اختطف أقرباؤهم وقُتلوا على يد الجماعة، وسط تصاعد الخطر من الضربات الجوية التي كانت تقوم بها الحكومة العراقية.

وبحسب كبيرة مستشاري مواجهة الأزمات في العفو الدولية العائدة لتوها من شمال العراق «دوناتيل روفيرا» تقول: «يجد المدنيون المحاصرون في العراق أنفسهم مرة أخرى وسط دوامة العنف الطائفي من جانب جميع الأطراف، مئات الآلاف قد فرّوا من منازلهم بسبب الرعب من عمليات الاختطاف والقتل على يد داعش والضربات الجوية التي تشنها القوات الحكومية.. بينما يبدي كل من الجانبين تجاهلاً تاماً للقانون الإنساني الدولي، إذ جرت عمليات اختطاف في كل بلدة وقرية سقطت تحت سيطرة داعش، والعديد من المخطوفين في عداد المفقودين، بينما عُثر على البعض مقتولاً».

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أقارب صبي يبلغ من العمر 18 عاماً من «جو غجالي» شرق الموصل وعمه البالغ 44 عاماً اللذين اختُطفا على حاجز لـ «داعش» في 20 يونية وقُتلا في وقت لاحق، وعثرت والدّة الصبي على جثتيهما المهشمتين بعد ذلك بيومين، وأطلعت العفو الدولية على صور للجثتين وقد تم تحطيم رأسيهما بأدوات ثقيلة وأيديهما مكبلت وراء ظهريهما، وكان عنق أحدهما قد قُطع، بينما بدت جثته محترقة جزئياً، واضطرت الأسرة، وهي من طائفة الشبك الشيعية، إلى الفرار من «جو غجالي» فوراً بعد الحادث.

وقالت «دوناتيل روفيرا»: «إن مثل هذه الاعتداءات الوحشية على المدنيين قد بعثت برسالة واضحة للطوائف غير السنية بأنها غير آمنة في المناطق التي يسيطر عليها داعش»، وتابعت: «يبدو أن اختطاف وقتل

الأسرى من بين الأدوات الرئيسة المستخدمة من قبل الجماعة لسحق المعارضين وترهيب المدنيين».

ووثقت المنظمة سلسلة من الحوادث قُتل فيها عمدًا الأفراد بعد أسرهم من قبل تنظيم «داعش».

ففي إحدى الحالات قُتل ثلاثة من رجال الشرطة الشيعة دون سابق إنذار على يد «داعش» بعد أن أمسكت بهم في مركز للشرطة في الموصل. وفي 27 يونيو قتل أعضاء «داعش» ثلاثة من الرجال الشيعة كانوا قد أسروا في قرية «زيارة تبعة» التي تقطنها أغلبية من الشبك وألقوا بجثثهم في وادٍ مجاور، حسبما روى أقارب القتلى لمنظمة العفو الدولية، وقد تُركت القرية دون حماية منذ انسحاب الجيش العراقي من المنطقة في 10 يونيو 2014.

ولم يكن «داعش» وحده الذي مارس القتل في هذه المناطق، فقد أكد تقرير منظمة العفو الدولية «أن لديها أدلة تُظهر مقتل أكثر من 100 معتقل (سني) بدم بارد على يد القوات الحكومية والمليشيات الشيعية التي كان يرعاها «نوري المالكي» رئيس الحكومة السابق في هجمات انتقامية قبل الانسحاب من مدن «تلعفر والموصل وبعقوبة» أثناء زحف «داعش»، ووصفت امرأة لمنظمة العفو الدولية الإصابات المروعة التي لحقت بجثة أحد أقاربها الذي كان من بين المعتقلين بالقول: «أطلق عليه الرصاص مرات عدة في الرأس والصدر، وكان جسده مغطى بالدم،

ولكن لم أستطع التعرف على الجثة، حيث كانت الجثث مكدسة فوق بعضها.

لقد ارتكب «داعش» حجباً من الجرائم ضد الأقليات والمواطنين بشكل ربما لم يحدث من قبل بهذه الفظاعة بقطع الرؤوس ووضعها على الأجساد أو تعليقها على الأعمدة والأسوار؛ حتى تكون رادعاً للآخرين، وكان من الأمثلة على ذلك ذبح الصحفي الأمريكي «جيمس فولي»، وأيضاً الصحفي الأمريكي «ستيفن سوتلوف».

ولم يأبه قائد التنظيم أبو بكر البغدادي بنداءات الأسر والأمهات التي وُجّهت إليه تطلب منه العفو عن الصحفيين الأمريكيين قبيل ذبحهما، بل كان ذلك إنذاراً للجميع يعكس إرهاباً بلا حدود وقسوة بلا رحمة، وإساءة متعمدة للدين والعقيدة.

1- حلم الشرق الأوسط الجديد !!

فاجأ تنظيم «داعش» الجميع بقوته، وأسلحته المتقدمة، وتدريباته المتميزة، فكان السؤال المطروح: كيف ومن أين.. ولماذا؟! منذ البداية كانت المعلومات تؤكد، أن هناك قوة فاعلة ولديها القدرة والسيطرة، هي التي تقف خلف تنظيم «داعش»، تقدم له المال، وتتولى دعمه بالسلاح، وتدريب أعضائه وقياداته على فنون القتال. إن ذلك يرتبط بالمخطط الذي تبنته الولايات المتحدة وسعت إلى تنفيذه على أرض الواقع، وهو ما سُمّي «بمخطط الشرق الأوسط الجديد». فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989 بفعل سياسة «البورستريكا» أدركت واشنطن أن إعلان الحرب على العقول وتوظيف شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان كهدف إسقاط الدول والأنظمة يمكن أن يوفر على الولايات المتحدة خسائر مادية وبشرية كبيرة يمكن أن تدفعها كما حدث في العراق وباكستان.

وقد استطاعت واشنطن في هذا الوقت بناء وتكوين تنظيم القاعدة الذي تزعمه أسامة بن لادن لاستخدامه في تنفيذ أهدافها الخاصة وإثارة العنف والقتل في العديد من بلدان العالم.

وكانت مؤامرة 11 سبتمبر 2001 ، بمثابة عقد شراكة بين تنظيم القاعدة والاستخبارات الأمريكية؛ حيث وفّر تنظيم القاعدة «الكوادر»، ووفرت الاستخبارات الأمريكية التسهيلات اللازمة لتنفيذ هذه العملية.

ونجحت الخطة التي فتحت الطريق أمام إعلان أمريكا حربها على الإسلام، وهو نفس ما بشر به الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه «الفرصة سانحة».

واستطاعت «واشنطن»، تأسيس تنظيم «القاعدة»، الذي اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية (السابقة) هيلاري كلينتون بدور الاستخبارات الأمريكية في صناعته، كما أن تقديم «الإرهاب» على أنه صناعة إسلامية، أشعل الحروب في شتى أنحاء العالم ضد الدين الإسلامي، وبدأنا نشهد حالات تراجع في معدلات اعتناق الكثيرين للإسلام والإيمان به في الغرب.

وبعد موجة إرهاب «القاعدة»، جاء الدور على ما سُمّي بـ«الإسلام المعتدل»، حيث جرى الاتفاق مع جماعة «الإخوان المسلمين» على تولى السلطة في بلدان العالم العربي من خلال ما سُمّي بثورات «الربيع

العربي»، في مقابل المشاركة في تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد وإقامة دولة للفلسطينيين تمتد من غزة إلى سيناء.

وبعد سقوط الإخوان في مصر وعجز المعارضة السورية عن إسقاط نظام حكم الرئيس بشار الأسد، كان الاتفاق «الأمريكي - الإسرائيلي - التركي - القطري» على استغلال حالة الاحتقان التي تسود مناطق طائفة السنة في العراق، بفعل ممارسة الميليشيات الشيعية، في احتضان تنظيم جديد حمل اسم (الدولة الإسلامية) «داعش»، واستطاع «داعش» أن يحرز انتصارات عديدة بفعل المساندة الأمريكية، الإسرائيلية، التركية، القطرية.

لقد أوجدت القوى المعادية «تنظيم داعش» ليس فقط لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد على أرض العراق وسوريا ومنها إلى بقية المنطقة، ولكن أيضًا لاستخدام «داعش» أداة لتهيب وتهديد بقية دول المنطقة، خاصة الخليجية منها، بعد أن وجدت هذه البلدان تتحدى السياسة الأمريكية وترفض الانصياع لمتطلباتها في المنطقة، ومن بينها محاصرة النظام المصري الجديد سعيًا لإسقاطه.

لم يقتصر الأمر على ذلك فقط، لكن الإدارة الأمريكية الحالية وضعت على سلم أولوياتها توظيف «داعش» أيضًا لإرغام إيران على التسليم بمطالب الغرب فيما يتعلق ببرنامجهما النووي، وبما يحقق السيطرة على هذا المشروع.

وهناك أيضًا هدف إسقاط النظام السوري وتقسيم سوريا، وكان ذلك شرطًا أساسيًا لتركيا لمشاركة التحالف الدولي ضرباته ضد «داعش».

لقد كان طبيعيًا والحال كذلك أن تعتمد واشنطن سياسة الضغط المباشر على كل من إيران وسوريا.. فهي امتنعت بعد التطورات التي شهدتها العراق منذ العاشر من يونيو 2014 عن تسليم صفقة الـ 36 طائرة من طراز (إف) 16 التي كانت العراق قد تعاقدت عليها وسددت ثمنها بدعوى وجود موانع فنية ناجمة عن هجمات «داعش» في العراق، ورغم كافة الاتصالات التي أجرتها الحكومة العراقية وأكدت فيها على أهمية الصفقة لوقف زحف «داعش» إلا أن واشنطن لم تُعز ذلك اهتمامًا.

أما بالنسبة لسوريا فقد خصصت واشنطن 500 مليون دولار لتمويل وتسليح المجموعات الإرهابية المعارضة لنظام بشار الأسد، كما قامت إلى جانب ذلك بفرض المزيد من الحصار وتجفيف منابع المالية لحزب الله اللبناني الحليف الرئيسي للنظام السوري.

لم يكن الأمر غريبًا على كثير من المحللين والمراقبين الذين يتابعون شئون الوضع في العراق وسوريا غير أن موقع «فورث ميديا» الصيني تحدث أيضًا عن دور للسفارة الأمريكية في أنقرة في دعم قيادة «داعش» في العراق وسوريا.

وقال الموقع في تقرير له في 29 يونية 2014: «إن الضوء الأخضر قد مُنح لتنظيم داعش بهدف تدمير العراق وتوسعة رقعة الحرب في سوريا وتحويلها إلى حرب كبيرة في الشرق الأوسط والتخلص من إيران منذ نوفمبر 2013، على حد قوله.

وقال مصدر مقرب من سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق للموقع الإخباري: «إن الضوء الأخضر في المعركة الراهنة في العراق قد مُنح أثناء اجتماع خلف الأبواب المغلقة لمؤسسة «المجلس الأطلسي» الأمريكي في أنقرة يومي 22 و 23 نوفمبر 2013».

وقال المصدر: «إن واشنطن مارست ضغوطاً كبيرة للغاية على رئيس الوزراء العراقي، في هذا الوقت، نوري المالكي بهدف إرغامه على الاستقالة»، وقال إنه بحسب اطلاعه فإن أي خطوة لا يمكن القيام بها دون الحصول على إذن من السفير الأمريكي في تركيا (ريكاردينو). أما صحيفة «التايمز البريطانية» فقد نشرت تقريراً مهماً في عددها الصادر في 12 ديسمبر 2013 يؤكد «أن القوات الأمريكية أسهمت بخلق أمير الدولة الإسلامية في العراق والشام .. الملقب بأبي بكر البغدادي، جراء إيداعه بالسجن لعدة أشهر».

وقال مراسل الصحيفة في بغداد «أنطوني لويدي»: «إن القوات الأمريكية ساعدت بطريقة غير مباشرة على خلق أهم قائد ينتمي للقاعدة في منطقة الشرق الأوسط وذلك عندما سجن إبراهيم عوض

إبراهيم علي البدرى، وهو شاب مزارع عراقي سني يبلغ من العمر 33 عامًا لمدة ثلاثة أشهر في عام 2003.

وقال: «إن وضع البدرى مع سجناء يتمون إلى القاعدة كان أحد الأسباب الرئيسية لتحوله السريع من سلفي إلى راديكالي حتى بات يُعرف اليوم باسم «أبي بكر البغدادي».

وقال كاتب المقال: «إن البغدادي كوّن مع الضابط السابق في الجيش العراقي «أبو عبدالرحمن البلاوي» أضخم الجماعات التابعة للقاعدة منذ تأسيس «طالبان» في أفغانستان»، مبيّنًا أن نشاطات هذه المنظمة توقفت في عام 2010 بسبب الوجود العسكري الأمريكي في العراق، إلا أنها تجددت بعد 3 سنوات جراء الصراع الدائر في سوريا.

ويعتقد بعض المحللين أن تنظيم «داعش الإرهابي» هو موجة جديدة ومستقلة عن تنظيم القاعدة ساهمت في بعثها إلى الوجود عدة أجهزة استخبارات إقليمية ودولية، وغض الغرب الطرف عنهم؛ خدمة لأغراضه وأهدافه في المنطقة، لكن بعد ذلك وكما حدث في القاعدة فقد انقلب السحر على الساحر.

والملاحظ هنا تأكيدًا لهذا الأمر هو أن هذا التنظيم الإرهابي لم يحرك ساكنًا إزاء العدوان الصهيوني على غزة في يوليو 2014، رغم ادعائه بأنه ينصر الدين الإسلامي وينصر المسلمين.

إن «داعش» لا تستطيع قتال الصهاينة لأنها مبرمجة على قتال مَنْ تسميهم بالمرتدّين وليس اليهود، فهي لا يمكنها أبدًا محاربة إسرائيل؛ فخيرهم هو فقط القتل والانتقام من العدو القريب وليس العدو البعيد، أي المسلم القريب المختلف عنهم مهما كان نوع الاختلاف والدولة المختلفة.

ويرى د. نور الدين لينفر الخبير المتخصص في شئون الجماعات الإسلامية «أن الإرهابي أبا بكر البغدادي السجين السابق لدى القوات الأمريكية وقع تأهيله استخباراتيًا وفق نظرية «ترياق السم المضاد» أو المادة التي تعكس أثر السم أو «الجرثومة والجرثومة المضادة»، وتقتضي هذه النظرية برنامجًا يقوم على تكوين ميليشيات متطرفة تقاتل جماعات متطرفة مثلها لتقسيم الجماعات الجهادية المعادية للجيش الأمريكي «المارينز» ليقتتلوا فيما بينهم، ويتطلب مثل هذا البرنامج نوعًا من «الفوضى العقلية»، أي إيجاد نوع من القناعات لدى هؤلاء الأشخاص من طبيعة مرضية مثل اهلوسة الجنسية، أي هلوستهم بكل ما يتعلق بالجنس ودفعهم إلى سلوكيات الاغتصاب والسبي، وكذلك القتل المجاني عبر آليات نفسية تقوم على استثارة مشاعر التباغض والإيحاء بتقسيم هذه المجموعات بين مؤمنين وكفار على مجرد اختلاف بسيط في وجهات النظر مهما كانت بساطة الاختلاف وسخفه أحيانًا».

ويقول د. نور الدين: «إن هذا البرنامج وقع تطويره قبل خروج الجيش الأمريكي بعامين، وتم اختباره عمليًا في سوريا والحرب ضد

نظام الأسد، حيث قُسمت كل الجماعات إلى تنظيم وتنظيم مضاد، وقد وقعت تعبئتها لتعادي نظام بشار الأسد وتتعاذى كذلك فيما بينها مع تكوين عناصرها على حرب العصابات وعلى استعمال مختلف أنواع الأسلحة والسبي والذبح. ولقد تم دس عناصر بينهم تكرس هذه الاختلافات وفق قاعدة (اجعلهم يفتشقون.. اجعلهم يقتتلون)».

أما القائد السابق للقوات المسلحة البريطانية الجنرال السير «ديفيد ريتشاردز» فيقول: «إن بريطانيا وأمريكا شجعتا الثوار في سوريا على مواصلة قتال نظام الرئيس الأسد في الوقت الذي منعوا عنهم وسائل تحقيق النصر»، وهو يرى «أن ذلك الفشل في السياسة خلق الظروف لصعود تنظيم «داعش» الدموي».

وأكد «ريتشاردز» في تصريحات أوردتها صحيفة «ذي انديبندنت» البريطانية على موقعها الإلكتروني الخميس 28 أغسطس 2014 «أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تُظهرا استراتيجيتهما الواضحة لمواجهة المتطرفين الذين قاموا بعمليات توسع للدولة الإسلامية عبر مساحات شاسعة من الأراضي السورية والعراقية، و نفذوا أعمالاً همجية مثل قتل الصحفي الأمريكي «جيمس فولي»، وهي كلها أمور تشير المزيد من علامات الاستفهام حول نشأة «داعش» والدور الأمريكي في نشأتها».

ولم تكن تركيا بعيدة عن هذا الحدث، فهي معنية بالأساس بخلق دولة سنية في وسط العراق تمتد إلى داخل الأراضي السورية، خاصة

وهي تدرك أن الدولة الشيعية في جنوب العراق باتت قاب قوسين أو أدنى.

وقد تولت تركيا وباتفاق أمريكي - إسرائيلي - قطري تدريب قوات «داعش» على أراضيها؛ حتى تتمكن من إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، خاصة بعد فشل قوى المعارضة الأخرى في إسقاطه.

وقد أذاعت وكالة أنباء «إخلاص» التركية في 29 / 8 / 2014 نقلاً عن القناة الأولى الألمانية «أنه وفقاً لبعض المعلومات الاستخباراتية التي توافرت فإنه يوجد في منطقة فاتح بإسطنبول مكتب غير رسمي يديره بعض الأتراك التابعين لـ «داعش»، يعمل على تسهيل انتقال المسلمين الأجانب القادمين إلى تركيا والراغبين في التوجه إلى سوريا والعراق للمشاركة ضمن صفوف التنظيم المسلح مقابل 400 دولار للفرد».

وأشارت الوكالة إلى أن نحو 2000 شاب أوروبي انضموا إلى صفوف «داعش» خلال الشهور الماضية بعد قدومهم إلى إسطنبول ومنها إلى مدينة «أنطاليا» التركية المطلّة على البحر المتوسط بحجة السياحة، وهناك من يتولى مهمة نقلهم إلى داخل الأراضي السورية والعراقية.

إن الموقف التركي الذي ظهر جلياً خلال اجتماع جدة الذي عُقد في 12 سبتمبر 2014 برفض المشاركة في أي عمليات عسكرية جوية ضد «داعش» في إطار التحالف الجديد، يضع علامة استفهام ويعزز من المعلومات الاستخباراتية التي تؤكد وجود دور «تركي» في إنشاء تنظيم

«داعش» وتدريب العديد من كوادره على الأراضي التركية وحتى بعد أن أقرّ مجلس النواب التركي عملياً بالمشاركة في الحرب ضد «داعش» وتحريك القوات المسلحة لحماية الحدود، ترددت الحكومة التركية في إرسال قواتها لحماية الأكراد في مدينة (عين العرب) دون موقف مبرر ووضعت المزيد من الشروط أبرزها: إقامة منطقة عازلة على الحدود مع سوريا والسعي لإسقاط نظام الأسد.

أما عن الموقف الإسرائيلي ودور إسرائيل في دعم هذا التنظيم فقد وصل إلى إحدى العواصم العربية نص تقرير أمني إسرائيلي سري يتضمن معلومات على جانب كبير من الأهمية ويكشف عن حجم التعاون بين «داعش» وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

ويحمل التقرير عنوان «القتل الإلهي.. من الإخوان المسلمين إلى الدولة الإسلامية (داعش)»، حيث يقول: «ترجع علاقتنا الحالية (بمعنى الإدارة المباشرة التفصيلية) مع الحركات الإسلامية إلى بدايات القرن. بالتأكيد منذ أن قررت الولايات المتحدة منهجياً اعتماد الإخوان المسلمين ركيزة سياسية لهم في المنطقة، وقُبيل حربي أفغانستان والعراق، بدأت العملية بطلب أمريكي لخدماتنا بسبب علاقتنا الجيدة مع الأتراك، ثم تدرجت الطلبات، وسيطرنا على حلقات الاتصال، ووفرنا لهم العمق النظري (خاصة في إعداد المادة الفقهية التي تسهل إصدار الفتاوى التي يهمنها أمرها)».

ويتابع التقرير: «إلا أن العمل التنظيمي اتخذ منهجاً منظماً بشكل مُرضٍ عند بدايات الحراك الشعبي. فقد كانت التنظيمات الإخوانية في المنطقة هي الوحيدة التي يمكنها توجيه تحرك الشعوب في المنطقة. لذلك، قمنا بتثبيت علاقاتنا مع الإخوان في كل من مصر وتركيا وقطر، ثم قمنا بتوسيع حلقة الاتصال، وعززنا الاتصالات بها في باقي الدول العربية».

ويقول التقرير: «إن حقيقة تنظيم الإخوان أنه يشبه العنقود، فنظرياته الفقهية تسمح بممارسة العنف بالجرعة التي يختارها القائد المحلي، وهذا يعني زيادة قدرتنا على توجيهها بأدق التفاصيل، يضاف إلى ذلك أن هذا التنظيم إلى جانب كتابات مفكريه التاريخيين، لديه تقاليد فقهية غير مكتوبة، لكنها حاضرة للاستدعاء عند الحاجة. ومن هذه التقاليد التقية، التي تسمح للمتسبب إلى التنظيم بالكذب على مَنْ هو خارج التنظيم، مما يسمح بتفسير تصرفهم، الذي يستغربه الكثير من المراقبين. وعندهم موضوع وحدة الإسلام، وهو الذي يسمح لهم بالتعامل مع إيران على أساس فقهي متين. إلا أن ذلك لا يمنعهم من تصنيف الشيعة في صف الرافضة، وبالتالي، إحلال دمهم. كذلك، فإن عندهم تأثيرات تأتي من عمق التجربة الإسماعيلية التي كانت تعتمد جزئياً على التأويل، واستعمال الغريب في تفسير القرآن؛ لإضفاء صفة التفوق على القيادات، الذين كانوا يحملون لقب «الدعاة». كل هذا يجعل من عنقود تنظيمات الإخوان المسلمين شبكة طيعة، سلسة قابلة للاستعمال ميدانياً».

ويقول التقرير: «إن هذه المقدمة ضرورية لفهم كوكبة التنظيمات، كالقاعدة والنصرة وأحرار الشام وأنصار السنة والدولة الإسلامية وغيرها؛ ذلك أن الفوارق الفكرية تكاد لا تُذكر. فالأعضاء قد ينتقلون من تنظيم إلى آخر دون أن يختلف عليهم شيء. الفوارق كلها تحمل الطابع الجغرافي (سيطرة التنظيم على منطقة) أو الشخصي (منافسة على الزعامة)».

ويرى التقرير «أنه في كل هذه التنظيمات عنصر مشترك إضافي، هو أن الأموال مودعة بأسماء القيادات مباشرة، عادة في مصارف أوروبية (السويسرية منها هي أكثرها شعبية)، وبعضهم يستعمل مصارف عربية (مثل المصارف الكويتية). إلا أن بعضهم يفضل أن يحتفظ بالنقد (كاش) أو الذهب أو الماس، في منزله أو عند زوجته. فالقيادة هي التي تتعامل مع المال، وهي التي توزع الرواتب. إن السلطة هي جزئيًا سلطة المال. لذلك، تحصل الخلافات بين القيادات، وتنفصل القيادات عن بعضها».

ويقول التقرير: «إن هذه الطريقة البدائية في إدارة المال «العام» تتيح لنا السيطرة التفصيلية على هذه التنظيمات. فهي تظن أنها تتعامل مع المصارف تحت حماية السرية المصرفية. إلا أنها، بالنتيجة، تنظيمات إرهابية. لذلك، فهي تخاف أن ينكشف أمرها، فتقبل التعليمات وتسارع إلى تنفيذها لحماية رصيدها».

ويقول: «أما التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، فقد أصبح تحت إدارتنا المباشرة، تساعدنا فيها، في الصف الثاني، الحكومة التركية».

خلفية الدولة الإسلامية :

ويشير التقرير إلى أن «تأسيس الدولة الإسلامية يرجع إلى حرب الشيشان الأولى مع روسيا عام 1991 - 1995، والتي أدت إلى قيام الشيشان بتهجير غير المسلمين، وأكثرهم طبعًا من أصول روسية. لقد شاركت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية في هذه الحرب عن طريق توفير المعلومات العسكرية ومهمات التهديف. وعند خسارتهم لهذه الحرب، قاموا بتأسيس الدولة الإسلامية. كانوا معترفين بالجميل، ووعدونا بشكل واضح بنذ أي عداء لإسرائيل، والتركيز على عداء أعداء الإسلام، و على رأسهم روسيا».

ويقول التقرير: «إلا أن اشتعال الحرب الشيشانية الثانية عام 1999 كان أشد أهمية، فبعد خسارتهم الحرب، انتظم حوالي ألفين من العناصر التي كانت قد عملت في الجيش الروسي، خاصة فرق الكوماندوز، إن خبراتهم القتالية تكاد لا تُقارَن. اجتمع قادتهم وأسسوا الدولة الإسلامية، بتوجيهنا وتنظيمنا وتمويلنا، وقد أُتيحت لنا فرصة تجربتهم في جورجيا (2005 - 2008). وتعلمنا من هذه التجربة أن الفقه الديني أفضل من مفعول المال عند المرتزقة. إن المرتزق الوحيد هو زعيم الفرقة. كل الباقي ذئاب كاسرة، إلا أنهم يُساقون للقتال كالخراف، دون أي تبرير مقنع».

ويقول التقرير: «عند بداية الحراك العربي في مصر، ظهر لنا أن تنظيم الإخوان، بعد فترة التعاون الطويلة بيننا (مع الأمريكيين)، يقبلون بأي مهمة نطلبها منهم، حتى لو كانت ضد أوطانهم التي وُلدوا فيها. إننا لا نستطيع فهم حقدهم، لكنهم يقبلون التوجيهات بلا نقاش».

ويقول: «عندما أتى دور العراق، رأت القيادة أن الوقت قد حان لإعلان الدولة الإسلامية فيه. كان من الضروري انتقاء شخصية قادرة على إدارة البرنامج الجديد. وقد ساعدنا السيناتور ماكين والإدارة السياسية في واشنطن على انتقاء أبو بكر البغدادي».

ويقول: «كما توقعنا، فقد نجح إعلان الخلافة في استنفار عدد كبير من المحاربين السنة من جنسيات مختلفة. وكان من أول المنتسبين فرقنا الشيشانية التي شجعناها على الانضمام».

ويؤكد التقرير أن «الدولة الإسلامية تحالفت أيضاً مع مجموعات سنية واسعة في العراق، وذلك بسبب السياسة الإيرانية الشيعية الغبية تحت حكم المالكي. وقد تلاقت بالذات مصالح عدد كبير من العشائر السنية المذهب، ومن ضباط جيش صدام حسين مع مجموعة الدولة الإسلامية، إضافة إلى تأييد ضمني لعدد من المجموعات الصوفية ذات التأثير السياسي، ومنها طريقة النقشبندية. وسبب هذا التأييد هو الغبن الذي لحق بهذه الطائفة تحت حكم بغداد الشيعي».

ويقول: «إن المرجح أن تتحول الدولة الإسلامية مع مرور الزمن. فالسنة، بعد تحقيقهم بعض المكاسب العسكرية، سوف ينظمون علاقتهم مع باقي المجموعات حتى يتمكنوا من العيش بشكل طبيعي. وهذا يستوجب تصفيتهم، أو على الأقل، تصفية الفريق القيادي مع العناصر الأجنبية التي تواكبه، وبالتأكيد المجموعة الشيشانية. هذا يعني الاقتتال، لكن فقط بشكل محدود. إن هذا يعني أن الدولة الإسلامية غير قادرة بتقديرنا على أن تبقى في حالة التسلط التي تمارسها حاليًا بشكل دائم. سوف تستبدلها القيادات المحلية التقليدية، بالتأكيد، وهذا لا يضر بمخططاتنا. فهناك حاجة لقدرة إبراز تنظيم جديد وإخفاء التنظيم المُضِرّ. موضوع البحث الذي يهمنا هو: مدة الاقتتال».

وحول مستوى سيطرة إسرائيل على الأوضاع في الدولة الإسلامية يقول التقرير: «إن سيطرتنا محصورة بأربع نقاط:

- الأولى: هي اعتماد الدولة الإسلامية علينا بشكل كامل فيما يتعلق بالتهديف والاتصالات، إنهم يكونون قوة محلية شديدة، إلا أنها قوة عمياء. نحن نوَفِّر لهم قدرة النظر، ونسيطر بطبيعة الحال على اتصالاتهم الهاتفية وتسهيلات الإنترنت التي يستعملونها.

- الثانية: لدينا مجموعة الشيشان، الموجودة في كل الوحدات، وهي تساعدنا في السيطرة على هذه الوحدات بسبب قدراتها القتالية المتقدمة نسبيًا، ونحن على اتصال مباشر معهم.

- الثالثة: نسيطر بطبيعة الحال على أموالهم وتمويلهم، وذلك بسبب حاجة الجميع إلى استعمال المصارف واعتماد الدولار لتحويل الأموال. ويساعدنا هنا تنظيم الإخوان بشكل منضبط.

- الرابعة: شبكة المشايخ الذين تدريبوا على أيدي مجموعاتنا، وندين بذلك إلى العمل الفقهي الجبار الذي قامت به الجامعة العبرية في توفير القرائن والبراهين والشروحات والمراجع لتسهيل مهمة الدعاة الذين نعتمد عليهم».

ويقول: «إلا أن سيطرتنا تتوقف هنا. نحن لا نقرر أو نساوم في قرارات انضمام المتطوعين، وبالتالي زيادة عدد الكتائب التي تؤلف جيشهم. إنهم تنظيم عسكري بهندسة متغيرة، قد يزيد أو ينقص عددهم حسب نجاحاتهم أو فشلهم في مسار سير العمليات».

تقييم الدولة الإسلامية؛

ويرى التقرير أن قدرة الدولة الإسلامية الفعلية المؤلفة من عسكريين مجربين هي 13500 جندي، منهم 950 من الشيشان (يبقى حوالي ألف آخرين، نستعملهم كاحتياط، وهم موجودون في جروزني، وأكثريّة الباقي هم من العراقيين والسوريين وبعض العرب (من تونس وليبيا والسعودية). الجندي السعودي والعراقي يتعلم بسرعة. يصبح أداة قتل هائلة عندما يستكمل تدريبه. إن الشيشان كلهم من فرق الكوماندوز الروس، وعندهم كفاءة قتالية تتفوق في بعض أوجهها

على التدريب الأمريكي المماثل، لذلك، فإن دورهم رئيسي في تحويل المقاتلين العرب إلى محترفين».

ويقول: «هؤلاء الجنود يستلمون رواتب شهرية. بعضهم يفضل استلامها مباشرة، وبعضهم يرسل أكثرها لأهله. ونهتم نحن بذلك».

ويقول: «لقد انضم للدولة الإسلامية بالترجيح حوالي 6000 إلى 7000 متطوع، أكثرهم، وربما كلهم، بلا خلفية عسكرية، إلا أن هذا العدد يتغير من يوم لآخر. فقد انضم أكثر من ألفين منهم خلال أيام الانتصارات في الموصل، غير أن أكثر من ألف غادروا بعد ابتداء الضربات الأمريكية. هناك تنظيمات صغيرة كثيرة «تبايع» الدولة الإسلامية لأنها توفر للقيادة منطقة مأمونة تستطيع أن تسبي بها وأن تسرق. إن عمليات القتل الوحشية التي تمارسها هذه المنظمة موجهة جزئيًا للمتطوعين، كي تردعهم عن المغادرة. كذلك، فقد أُجبر عدد من المتطوعين على ممارسة الذبح أو عمليات الإعدام الجماعية لربطهم بالتنظيم، بشكل يذكرها بطرق المافيات الإيطالية».

ويقول: «هناك طبعًا المجموعات التي انضمت للتنظيم من محيط الإسلاميين السوري. لقد انضمت مجموعات عدة، بالترجيح حوالي أربع عشرة، منها خمس أعدادها كبيرة. هناك كتائب من جند الشام (حوالي 12000)، وأنصار الشام (8000)، وأحرار الشام (2000)، والجهة الإسلامية (5000)، وأنصار الشريعة (4500) وغيرهم، إلا

أنه يجب تسجيل انتقال هؤلاء من الجبهة العراقية إلى الجبهة السورية. مفعولهم محدود بسبب انتشارهم الجغرافي الواسع وعدم استطاعتهم فهم مردود انتقالتهم عبر الحدود على قدراتهم على التوصل والتهديف، في غياب مساعدتنا، يمكن أن ينهاروا بفترة قصيرة».

ويقول: «لقد استطعنا تجربة اعتمادهم علينا. لقد نقلنا فرقاً متعددة إلى الغوطة الغربية عبر الجولان، وأخرى أكثر عددًا عبر النقب إلى شمال سيناء. أمرنا إحدى المجموعات في سيناء، فقتلوا عددًا من أفراد الشرطة، لكننا لم نتابعهم، وتركناهم بلا مواصلات لأقل من بضع ساعات، فاعتقلتهم القوات المصرية. في الغوطة، لم نعطيهم أي أهداف، فقاموا باعتقال قوات الأمم المتحدة. إنهم آلة قتل وإرهاب! ولم يتراجعوا أبدًا، ورفعوا علمهم قرب العلم الإسرائيلي عندما سمحنا لهم بالعبور، خوفًا من القوات السورية. ليس عندهم أي وعي سياسي!»

ويقول: «نقوم بتدريب ما يقارب 450 إلى 550 شهرًا في تركيا. سوف يكون عدد الأجانب أقل، مع مرور الزمن. إلا أن عدد المتطوعين المصريين والتونسيين والسعوديين وباقي الجنسيات العربية يكاد يكون بلا حدود».

ويقول التقرير: «إن تموين هذه المنظمة «داعش» لم ينقطع من تركيا. بالمقابل، فإن النفط هو عملة المبادلة، نشتره بحوالي خمس سعر السوق، سواء بالصهاريج أو بالسفن من ميناء جيهان».

ويقول: «أما موضوع إدارتهم المالية، فهي تقريبًا كما يلي:

- إنهم يدفعون رواتب (مبالغ) زهيدة للمتطوعين. هذا يشجعهم على النهب. إلا أن الذي يتم الاستيلاء عليه من الذهب أو المعادن الثمينة يعود للقيادة، ويترك اليسير فقط للمتطوعين. هناك تملل حول هذا الموضوع.

- ثم إنهم يستلمون أموالاً تأتيهم من متبرعين في السعودية والكويت وعدد من الدول. قطر تساعد أيضًا، وإن كانت قد تغير مواقفها من يوم إلى آخر. إن سيطرتنا كبيرة، إلا أنها ليست كاملة.

- إن مجموع ثروتهم يصل إلى 350 مليون دولار تقريبًا. إنهم يظنون أن أصولهم أكثر من ذلك بكثير. إلا أن الذي يعيش في الموصل في الظروف الحالية لا يستطيع التحقق من شيء. نحن نرسل لهم من أموالهم ما يكفي لمتابعة القتال والغزو.

ويقول التقرير: «إن مساحة سيطرة الدولة الإسلامية تمتد على رُبع العراق تقريبًا، وثُلث سوريا، في المناطق النفطية. ويتم تهريب النفط بواسطة الصهاريج، حيث نقوم بتكليف شبكة من المحليين الأتراك بشرائها لصالحنا. إننا نستعمل أيضًا الأنابيب التركية، إذ يتم ضخ بعض النفط بواسطةها، ونستترفه من الأنابيب إلى الصهاريج في نقاط معينة، أيضًا في تركيا. طبعًا، نقوم بذلك عندما يتوقف ضخ نفط المنطقة الكردية. وبما أننا نساعد الأكراد على تمويل مشاريعهم المحلية، فإننا

نسيطر على خط الأنابيب هذا بشكل مباشر. القيادات التركية تغض النظر، ولهذا أيضًا ثمن!»

ويقول: «إن المساحة التي نتكلم عنها تساوي ما يقارب عشر مرات مساحة إسرائيل. إنهم غير قادرين على السيطرة على كل هذه المنطقة. وبما أن دورهم لا يتعدى ممارسة عملية استمرار العداء لجيرانهم وتبادل إطلاق النار، فإنه غير مُجدٍ أن نسلحهم أكثر مما بين أيديهم اليوم».

ويقول: «إن السلاح الذي تمكنوا من الاستيلاء عليه في عملية الموصل من الجيش العراقي يكفيهم في الوقت الحاضر. إنها كمية من الدبابات والمدفعية تكفي لتسليح كتية بشكل كامل تقريبًا. إلا أن توزيع هذا السلاح وسوء تنظيم القوة العسكرية يجعل من هذا السلاح قيمة خاسرة، فيما لو واجه جيشًا جديدًا».

ويقول: «إن دور الدولة الإسلامية واضح في سوريا والعراق، أما في مصر، فبالرغم من إصرار عدد كبير من الإخوان والسلفيين على الظهور تحت هذا الاسم (الدولة الإسلامية)، فإن القيادة لم تسمح بعدُ بفتح هذا الباب في مصر. ويرجع ذلك للخطط الخاصة بمصر، والتي أمرت القيادة بدراستها، وهي خارج إطار هذا البحث. إلا أن مصر إمكانية لم تُغلق بعدُ».

ويقول: «أما السعودية، فهي مفتوحة لنا بشكل كامل. تستطيع الدولة الإسلامية أن تسيطر بسهولة على المناطق الشمالية، من عرعر

إلى تبوك، وسوف يساعدها في ذلك أنصارهم في معان (الأردن)، وهم ذوو خبرة قتالية عالية. كذلك فإن في منطقة جدة - مكة موارد بشرية كبيرة لديها مخططاتها، وكذلك الحال في الرياض.

يقول التقرير: «إن الدور المطلوب من «الدولة الإسلامية» هو استمرار استنزاف كل من سوريا والعراق لمدة سنة أو اثنتين، بانتظار تغيير مراكز الثقل السياسي في المنطقة، وقد تقرر القيادة إعطاء الضوء الأخضر وتفكيك السعودية. والدولة الإسلامية مفيدة في هذا البرنامج».

ويقول: «هذا يجعل دور الدولة الإسلامية يتماثل مع دور التنظيمات الأخرى في عنقود الإخوان، سواء كان ذلك في العراق أو سوريا أو مصر، أو باقي المناطق التي تهمنا».

إلى هنا ينتهي نص التقرير الإسرائيلي الذي يكشف حقيقة دور الكيان الصهيوني في صناعة داعش.

أما عن قطر، فقد تولت منذ البداية تمويل إنشاء التنظيم وتحمل تكلفة الوافدين من دول العالم للانضمام إليه، حيث لعبت السفارات والاستخبارات القطرية في شتى أنحاء العالم دوراً مهماً في تسهيل مهمة العناصر الأجنبية التي دخلت إلى العراق وسوريا عبر تركيا.

قطر هي التي تولت دفع ثمن العديد من صفقات الأسلحة ومنح جوازات سفر للعديد من هذه العناصر، وارتبطت ببعض كوادره،

الذين ساهموا في إنجاح العديد من الوساطات القطرية للإفراج عن بعض مَن اختطفتهم جبهة النصرة في سوريا مقابل دفع مبالغ مالية كبيرة كفدية للخاطفين.

إن الدور القطري في دعم «داعش» وتحمل تكلفة التمويل أكدته حقائق الواقع وتقارير الأجهزة المعنية.

. إن ذلك الأمر أقلق الكثير من الدوائر الغربية، وهو ما دعا رئيس الوزراء البريطاني «ديفيد كامرون» إلى مواجهة أمير قطر تميم بن حمد خلال لقائه به في لندن في 30 أكتوبر 2014 للتعبير عن قلق بلاده من الدور القطري في تمويل «داعش».

لقد خرجت صحيفة التايمز البريطانية لتؤكد في تقرير لها «أن الأمير تميم لا بد أنه توقع زيارة سلسلة، لكنه وجد نفسه في خضم اتهامات لبلاده بتمويل الإرهابيين، وأن المهمة الآن أمام الأمير الشاب هي تغيير المسار الذي اتبعته بلاده أثناء حكم والده، مع حفظ ماء الوجه!!».



لم يكن الأمر مقتصرًا على دعم القوى الإقليمية والدولية نشأة التنظيم واحتضانه، بل جرى استغلال الظروف الداخلية وتحديدًا في العراق لتكون دافعًا قويًا للالتفاف حول «داعش» التي رفعت شعارات حظيت بقبول واسع في المحافظات السنية العراقية.

استطاع تنظيم «داعش» في البداية أن ينجح فئات عديدة من السنة لبعض الوقت، بعد أن قدم نفسه كمخلص لهم من الممارسات القمعية التي يقوم بها حكم نوري المالكي، إلا أن الحقائق تكشفت سريعاً بعد أن سقط القناع عن التنظيم بأسرع مما يتوقع الكثيرون.

لقد ظل أهل السنة في العراق ومنذ الاحتلال الأمريكي عام 2003 يعانون الأمرين من الحكومات المتعاقبة، حتى جاء نوري المالكي ليبدأ حملات من التطهير الطائفي والعِرقي وليطلق ميليشياته التي أخذت الطابع الطائفي «الشيوعي» لتُحدث مجازر وترتكب أفعالاً إجرامية ضد أهل السنة في العراق.

منذ هذا الوقت بدأت عناصر تنظيم القاعدة في استغلال هذه الحالة، واللعب على أوتار الطائفية، ومقاومة المحتل الأمريكي، وأصبح للقاعدة نفوذ داخل الطائفة السنية، وتحديدًا في المحافظات السنية المهمة «الموصل والأنبار وتكريت وغيرها».

ومع تزايد نفوذ القاعدة بدأ الصدام يحدث مع مشايخ ووجهاء العشائر الذين رفضوا نهج القاعدة وملاحقتها للمواطنين وأبناء العشائر ومحاولة فرض سطوتها عليهم، فجرى تشكيل الصحوات العشائرية عام 2007 والتي سعت إلى مواجهة القاعدة في هذه المحافظات ومحاولة الحد من نشاطها، إلا أنها لم تنجح في اقتلاعها من المناطق التي زرعت فيها القاعدة عناصرها.

كان الصدام قويًا وعنيفًا، وكان أبو مصعب الزرقاوي قد قاد هذه الحرب منذ عام 2004 مع فصائل رئيسية مثل كتائب ثورة العشرين والجيش الإسلامي وحماس العراق، وكل ذلك أدى إلى تراجع قوة ونفوذ القاعدة في هذه المناطق خاصة بعد مقتل الزرقاوي عام 2006.

ومع تزايد حدة القمع وجرائم الميليشيات التي كان يرعاها نوري المالكي في أوقات لاحقة، بدأت الدعاوى تنطلق في أوساط السنة بأن العدو الرئيسي الذي يريد اجتثاثهم من المجتمع العراقي وإجبارهم على الهجرة هو الميليشيات الشيعية الصفوية، وأن العدو الرئيسي الذي يجب مواجهته هو هذه الميليشيات وكذلك حكومة المالكي التي كانت تمثل في نظر الكثيرين حكومة معادية للسنة في العراق.

وكان أخطر التحديات التي واجهت السنة في ظل حكومة نوري المالكي هو حالة العقاب الجماعي التي فرضت ضدهم عبر إصدار القوانين التي أقصتهم عن المناصب الحكومية وإلصاق التهم بقياداتهم، والتي طالت نائب الرئيس العراقي (طارق الهاشمي) وعددًا كبيرًا من الوزراء والنواب وكبار المسؤولين السنة.

وفي عام 2010 جرى تزوير الانتخابات البرلمانية لصالح المالكي والمتحالفين معه، وضاعت أصوات أهل السنة دون جدوى، بعد أن تواطأ الكثير من القوى داخل العراق وخارجه، وهو نفس ما تكرّر في انتخابات 2014، التي لم يحصل فيها المالكي على الغالبية، ومع ذلك أصر حتى وقت قريب على التمسك بمنصبه رئيسًا للحكومة.

لقد كانت تلك الأحوال التي تردت والأوضاع المجتمعية الخطيرة التي عاشها السُّنة في ظل الحكم الشيعي (الطائفي) العامل الأساسي وراء البحث عن خيار بديل ينهي معاناة أهل السنة في العراق.

كانت (الدولة الإسلامية في العراق والشام) «داعش» قد ترعرعت وحقت انتصارات عديدة على الساحة السورية، وقد استطاع تنظيم «داعش» أن يبني تحالفات قوية مع القوى السنية الأخرى ومن بينها ثوار العشائر وتنظيم النقشبندية والجيش الإسلامي، ولذلك نجح في تحقيق انتصارات عديدة في العراق بعد أن وجد ترحيباً قوياً في البداية من عشائر السنة التي كانت تبحث عن يخلصها من ظلم وفساد المالكين.

وكان جيش رجال الطريقة النقشبندية من أبرز القوى المتحالفة مع «داعش».

وهو فصيل من أتباع الطريقة النقشبندية (سني صوفي) أسسه عزة الدوري - نائب الرئيس العراقي (الراحل) صدام حسين - الذي استهدف مقاومة الاحتلال الأمريكي وعملاءه من المتحالفين معه الذين تولوا الحكم في ظل فترة الاحتلال، وهذا الفصيل يعتبر نفسه مدافعاً عن السنة في مواجهة ما يسميه بالحكم الصفوي الطائفي العميل للاحتلال وإيران التي يحملها هذا الفصيل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في العراق.

ورجال هذه الطريقة بدءوا تحركاتهم في مناطق شمال العراق وأيضاً في بعض المناطق الكردية، وهم يمتلكون أسلحة متقدمة للغاية من

دبابات وصواريخ حصلوا عليها من الجيش العراقي السابق، كما أن لديهم خبرات واسعة في عمليات القتال اكتسبوها تحديدًا خلال فترة الحرب مع إيران.

وهؤلاء لهم تواجد في مناطق بغداد وديالى والأنبار ونيّوى وصلاح الدين، إلى جانب بعض المناطق الأخرى داخل حدود كردستان.

وقد بلغت قوة هذا الجيش أكثر من 15 ألفاً وحوّهم عشرات الألوف من المساندين، ومن بينهم ضباط كبار في الجيش العراقي السابق وقيادات بعثية سابقة.

والطريقة النقشبندية هي واحدة من الطرق الصوفية المعروفة، تنتسب للشيخ محمد بهاء الدين النقشبندی الذي توفي سنة 791 هـ، وعقيدة النقشبندية، وفقًا لما تضمنه موقع هذا الفصيل، مستمدة من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، فلا تكفير لأحد من أهل القبلة، كما أنهم يلجئون إلى سياسة النصح للحكام الذين لا يحكمون بشرع الله ولا يكفرونهم.

وبالرغم من إعلان جيش النقشبندية أنه لا يكفر ولا يمارس الإرهاب، فإنه انضم إلى تحالف «داعش» وكان من القوى التي أسهمت في سيطرة «داعش» وخذاع الجماهير السنية.

وهناك أيضًا مجلس ثوار العشائر العراقية: وهذا المجلس يتحرك في أوساط العشائر العراقية السنية، وقد استقطب أغلب أبناء العشائر، وقد كان هؤلاء الثوار الدور الأكبر في السيطرة على غالبية المحافظات

السنية وفتح الطريق أمام تنظيم «داعش»، حيث يرى البعض أن وحدة الأهداف بين ثوار العشائر وتنظيم داعش قد جاءت لأسباب معروفة. وفي ضوء الظروف الحالية، فإنه من المستبعد استمرار هذا التحالف؛ لوجود فارق شاسع بين مشروع ثوار العشائر، وهو مشروع وطني يهدف إلى بناء دولة مدنية، وبين مشروع «داعش» الذي يهدف إلى فرض نظام الخلافة وبناء دولة إسلامية.

وقد بدأ تنظيم ثوار العشائر بالتمرد والعمل المسلح ضد الجيش العراقي بقيادة رئيس الحكومة السابقة «نوري المالكي» بعد أن قام الجيش بفض اعتصامات الأنبار عندما اقتحم ساحة اعتصام الرمادي في 30 ديسمبر 2013.

وكانت مطالب عدد من محافظات أهل السنة في غرب وشمال العراق محددة في:

- الإفراج عن المعتقلين من الرجال والنساء.
- وقف تنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت ظلماً بحق العديد من أبناء طائفة السنة.
- سحب قوات الجيش من داخل المدن بعد الممارسات القمعية التي تعرض لها السكان على يد القوات المتمركزة في هذه المناطق.
- إعادة دور العبادة والسماح لأهل السنة بممارسة شعائهم الدينية بحرية ودون تدخل.

- وضع حد لتدهور مستوى المعيشة، والاهتمام بالخدمات في محافظات السنة.

لقد ظل أبناء الطائفة السنية يرفعون هذه المطالب لفترة لم تقلّ عن العام، بعد أن بدءوا اعتصامًا مفتوحًا في عدد من المدن والمحافظات، إلا أن نوري المالكي لم يستجب لأيّ من هذه المطالب، بل أصدر أوامره بحرق مخيم الاعتصام وإطلاق النار عليهم، مما تسبب في سقوط وجرح المئات منهم.

ومنذ هذا الوقت استطاع ثوار العشائر فرض سيطرتهم الكاملة على العديد من المدن العراقية، ومن بينها مدينة «الفالوجة» غرب بغداد ومناطق واسعة من مدينة الرمادي وغيرها.

وقد لعب ثوار العشائر دورًا رئيسيًا في تمكين «داعش» من المدن العراقية التي سيطرت عليها، وقد قال رعد عبدالستار السليمان، رئيس الهيئة التنسيقية لثوار العشائر التي جرى تشكيلها في الثامن من يوليو 2014: «إذا استطاع «داعش» طرد الإيرانيين من العراق فسنؤيد خلافته».

وقال السليمان في حديث لجريدة الشرق الأوسط نشرته في 10 يوليو 2014: «إن العراقيين مستعدون للاستعانة بأي جهة أو طرق من أجل الخلاص من هذه الزمرة التي تحكم العراق».

وقال السليمان: «إن هناك تنسيقًا مع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وقد أبلغناهم عن طريق بعض الأشخاص الذين دخلوا على

الخط بيننا بأن الوقت ليس مناسبًا لإعلان الخلافة، بل هدفنا هو دخول بغداد وتطهيرها من هذه الحكومة، وطلبنا من قادتهم إبلاغ أبي بكر البغدادي بأننا في حينه سنعلنه «أميرًا للمؤمنين» وليس خليفة فقط، وسنضع التاج على رأسه، لكننا حاليًا لا نؤيد الخلافة؛ لأننا لم ندخل بغداد بعد، وهدفنا التالي بغداد».

وأكمل حديثه مستدركًا بالقول: «لكننا لن نقاتل مع «داعش» حول هذه الجزئيات الصغيرة كالخلافة وغيرها، وسبحانه الوحيد الذي لا يخطئ».

وقال: «نحن الذين حررنا الأنبار والموصل، وأعداد «داعش» لا تتعدى 2000 مسلح أو أكثر بقليل، لكننا بالملايين نقاتل هذه الحكومة للخلاص من بطشها وفسادها، والدولة الإسلامية في العراق والشام مع هؤلاء في جبهة واحدة ضد الحكومة، ونحن لا نريد أن نقاتل «داعش» فهم معنا لمحاربة المالكى»، مشددًا على أنه «إذا حررت «داعش» العراق وطردت الإيرانيين فسنباركها للخلافة ونؤيد خلافتها. المهم أن تنقذنا من الإيرانيين».

هكذا وصل الحال بالسنة في العراق، لقد تحالفوا، كما هو واضح، مع تنظيم «داعش» الإرهابي ليس إيمانًا به وبأفكاره المتطرفة، بل انتقامًا من أفعال حكومة المالكى وميليشياتها الإجرامية المدعومة من إيران.

وكانت القوة الثالثة هي الجيش الإسلامي: وهو جيش أسسه الشيخ أحمد الدباش البالغ من العمر 47 عامًا، وقد أكد الدباش في حديث نشره موقع إيلاف في 12 يونية 2014 أن رجاله يحاربون جنبًا إلى جنب مع عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام من أجل استرداد بغداد، حتى ولو كان ذلك يعني التسبب في دفع البلاد نحو حرب أهلية.

وقال الدباش في مقابلة خاصة أجراها مع صحيفة «الدلي تلغراف» البريطانية: «إن الآلاف من رجالي يشاركون بالفعل في العمليات المسلحة التي يقودها تنظيم «داعش» عبر شمال العراق، والتي باتت تهدد الآن أبواب العاصمة العراقية بغداد».

وأكد الدباش أن جيشه لا يتبنى الفكر المتطرف نفسه مع «داعش»، ملمحًا في هذا الشأن إلى أن رجاله قد يلجئون يومًا ما لحمل السلاح ضد عناصر «داعش».

وقال الدباش: «إن المالكي يجب أن يرحل أولاً، وبعدها سنطلب تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق ذاتية الحكم، على أن يتقاسم السنة والشيعية والأكراد الموارد بصورة متساوية، وسنطلب تعويضًا للمليون ونصف مليون عراقي، ومعظمهم من السنة، الذين تم قتلهم على أيدي الأمريكيين ورجال نظام نوري المالكي».

وقد تساءل الدباش في حديثه: «هل يمكن أن يفرض بضع مئات من جهاديين «داعش» سيطرتهم على الموصل بكاملها؟ الإجابة «لا»؛ لأن كل القبائل السنية اتحدت ضد المالكى، وهناك أجزاء من الجيش، والبعثيين من فترة حكم صدام حسين، ورجال الدين، والجميع كلهم قرروا الخروج من حالة الاضطهاد التي نعانيها، وأنا أفضل التوصل إلى حل سياسي تقوم الحكومة العراقية بموجبه بتلبية مطالب الجيش الإسلامي».

وكانت وكالة «شفق نيوز» العراقية قد أكدت «أن الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية في ديسمبر 2013 تفاعلت بقوة، لا سيما بعد اقتحام قوات الجيش العراقي ساحة الاعتصام في الحويجة بمحافظة كركوك وما نجم عنها من ضحايا، وما تبع ذلك من تصعيد في المواقف وتصاعد نبرة الخطابات في ساحة الاعتصام وخارجها من شتى الأطراف».

وقالت الوكالة: «إنه في إطار هذه التفاعلات واختلاف المواقف يظهر وبقوة على الساحة مرة أخرى ما يُعرف بالجيش الإسلامي في العراق، وهو تنظيم جهادي إسلامي سلفي عراقي».

ونقلت الوكالة عن أحمد الدباش (منسق الحراك الشعبي في الجيش الإسلامي) في هذا الوقت قوله: «لقد أعلننا التغير العام وتشكيل جيش العشائر، وإن فصائل المقاومة جزء من العشائر».

وحول تواجد الجيش الإسلامي ومواقفه قال: «نحن متواجدون في كل العراق وليس في الأنبار فقط، في شمال بغداد وغربها وجنوبها وشرقها، نحن متواجدون في كل الساحات».



وبعد مضي عدة أشهر على سيطرة «داعش» على الكثير من المناطق بمساعدة القوى الحليفة، راح التنظيم يشق لنفسه خطاً مستقلاً وينحى حلفاءه جانباً ليبدأ مرحلة ترسيخ قواعده على الأرض، ولا أحد يستطيع أن يحسم في ظل هذه المواقف أين موقع «داعش» بالضبط مع مَنْ تقف وضد مَنْ تعلن الحرب!

لقد رسمت «داعش» لنفسها خريطة على جغرافية المنطقة لتبني عليها دولة تمتد من حلب في سوريا شمالاً إلى البصرة في العراق جنوباً، لتحكم فيها بحد السيف الذي لم يستثن حتى حلفاء الأمس!!

2- الغنيمة السورية

منذ عام 2011 ، كان الهدف واضحًا: إسقاط نظام الأسد، وتقسيم سوريا. كل له أهدافه ومطامعه، إسرائيل تعتبر أن إسقاط النظام الحاكم في سوريا قضية أمن قومي، فهذا النظام لا يزال يسبب لها صدامًا مزمنًا، خاصة أن النظام لا يخفي دعمه لحزب الله وقوى المقاومة في لبنان التي لا تزال تمثل خطرًا استراتيجيًا على الأمن القومي.

وتركيا ترى أن سوريا لا تزال تشكل عائقًا أمام حلم أردوغان بإحياء الخلافة العثمانية التي سقطت في عام 1924 ، كما أن إدخال سوريا في فوضى عارمة سوف ينعكس سلبيًا على الأكراد وحلمهم في إقامة دولة مستقلة على الحدود مع تركيا.

أما واشنطن والغرب فلديهم مطامع كبرى في حقول الغاز السورية التي يمكن أن تُغني الغرب عن الغاز الروسي الذي وضع أوروبا تحت رحمة الروس، كما أن استغناء الغرب عن الغاز الروسي واستبدال الغاز السوري به سوف يزيد الأزمة إحكامًا ضد روسيا.

أما قطر فقد تبنت بدورها توكيل «الفوضى المدمرة وما سُمّي بثورات الربيع العربي»، وكانت تأمل في أن سقوط نظام الأسد وسيادة الفوضى في سوريا من شأنه أن يعيد رسم الخريطة الجيوسياسية في المنطقة. كما أن هناك أنظمة رأت أن الفرصة باتت مواتية لوضع حد لعناد بشار الأسد وتطاوله على العديد من الأنظمة.

أما واشنطن فقد رأت أن خيار إسقاط الأسد هو وحده الذي يمكن أن يفتح الطريق أمام حل القضية الفلسطينية وإنهاء وجود المقاومة، بما يحقق مصلحة إسرائيل ويمهّد الطريق أمام أطماعها في المنطقة.

كما أن واشنطن رأت أن دعمها للمعارضة السورية وحركات التمرد الإرهابية من شأنه أن يحقق هزيمة كاسحة لإيران وروسيا صاحبتَي النفوذ على الساحة السورية؛ ولذلك وبعد مرور أكثر من عامين ونصف العام من الحرب التي تُشنُّ ضد النظام السوري والتي حشد لها الخصوم الإقليميون والدوليون كلَّ الإمكانيات لصالح القوى المناوئة لم يحققوا الانتصار الذي كانوا يتوقعون حدوثه خلال شهور محدودة، بعد أن فتحت العديد من البلدان خزائنها وترسانات أسلحتها ودعمها السياسي والإعلامي، كما أن تركيا تولت فتح الحدود واستقبال الإرهابيين وتدريبهم، وكل ذلك لم يجبر النظام السوري على إسقاط خياراته الأساسية.

كان من الطبيعي في هذا الوقت أن تسعى واشنطن إلى حشد قواها والتهديد بغزو سوريا بعد أن نفذ صبرها، وضافت ذرعًا بالأزمة التي صدرها نظام الأسد إليها داخل الولايات المتحدة ذاتها، بعد أن تبخرت وعود أوباما في الهواء، وأصبح أمام خيار من اثنين.. إما أن يُسقط نظام الأسد بالقوة، وإما أن يسقط هو في نظر الأمريكيين والغربيين والحلفاء.

كانت البداية ادعاءات كاذبة، ساقتها واشنطن باتفاق مع قطر وتركيا وإسرائيل والقوى المتمردة على الأرض السورية، كان الكل يعلم أن الحكومة السورية لم تتورط - وليس من المعقول أن تتورط - في ضرب منطقة الغوطة الشرقية بالأسلحة الكيميائية؛ لأنه لم يكن من مصلحتها على الإطلاق، فهي التي وجهت الدعوة للجنة التفيتش الدولية، وهي كانت المستفيد الأكبر من عقد مؤتمر جنيف 2.

أعلنت واشنطن الحرب على سوريا، وسعت إلى حشد الحلفاء لمشاركتها في توجيه ضربة عسكرية إلى مواقع سورية متقاة، كان الهدف ضرب منصات الصواريخ والمطارات وتدمير السلاح الكيميائي السوري. إنها حرب بالوكالة قررت واشنطن أن تخوضها نيابة عن إسرائيل، وانتظرت اللحظة المناسبة والمبررات المقبولة دوليًا.

جاءت الضربة الأولى للمخطط من بريطانيا، حيث رفض مجلس العموم مشاركة بلاده في الحرب، ولم يكن أمام «ديفيد كامرون» رئيس الحكومة من خيار، فقرر الرضوخ وأبلغ أوباما بأن بلاده لن تشارك.

قبل هذا الموقف كانت ألمانيا وبلدان غربية أخرى عديدة ترفض المشاركة في توجيه أي ضربة عسكرية إلى سوريا إلا بموافقة مجلس الأمن، وكان ذلك مستحيلاً، بسبب المعارضة الروسية - الصينية والتهديد باستخدام حق الفيتو.

حاول أوباما إقناع الأمريكيين بالحرب، أجرى العديد من المقابلات التليفزيونية إلا أنه فوجئ بردود فعل رافضة، لجأ إلى الكونغرس للحصول على دعمه، إلا أن التقارير أكدت وجود معارضة شديدة ترفض إعادة إنتاج سيناريو العراق مرة أخرى، فاضطر إلى طلب تأجيل التصويت الذي كان محددًا له، بحجة انتظار معرفة نتائج المبادرة التي أعلن عنها وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» التي دعا فيها سوريا إلى وضع ترسانتها الكيميائية تحت رقابة دولية؛ لضمان تجنب ضربات عسكرية غربية ضدها.

لقد وجدت واشنطن في هذه المبادرة طوق النجاة الوحيد لإخراج أوباما من ورطته، لقد كشف أوباما في حديث تليفزيوني لقناة «إن. بي. سي» الأمريكية أنه ناقش مع بوتين في أثناء قمة العشرين، التي عُقدت مؤخراً، احتمالات مبادرة دبلوماسية بشأن سوريا، وقال إنه غير واثق بدعم الكونغرس الأمريكي له في توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا.

لقد وصف أوباما العرض الروسي بأنه ينطوي على احتمالات إيجابية، وأن جون كيري سيبحث مع روسيا جدية العرض.

لم تختلف رؤية جون كيري عن الطرح الذي أعلنه الرئيس أوباما، لقد قال في وقت سابق إن بشار الأسد يمكنه أن يتجنب ضربة عسكرية أمريكية بتسليم كل أسلحته الكيميائية خلال أسبوع، وقال إن الحل للنزاع السوري يجب أن يكون سياسيًا وليس عسكريًا!!

كان الحل السياسي قاسمًا مشتركًا بين المسؤولين الأمريكيين والروس في جميع اللقاءات، كان الطرفان على قناعة أن الحل العسكري لن يُنهي الأزمة، وكانت روسيا تجدد مطلبها في كل لقاء بضرورة الإسراع بعقد مؤتمر جنيف (2)، باعتبار أن ذلك هو الأساس لإنهاء النزاع سلميًا.

لقد تهربت واشنطن، أكثر من مرة، من تحديد موعد نهائي لانطلاق المؤتمر المأمول، بحجة أنها في حاجة إلى مزيد من الوقت للتشاور مع الحلفاء، إلا أن الحقيقة كانت على العكس من ذلك، لقد كانت واشنطن تنتظر حدوث تقدم عسكري للمعارضة على الأرض يسمح بفرض الشروط السياسية في المؤتمر.

وكان الروس لديهم قناعة بأن حلفاء الأمريكان في المنطقة طلبوا مزيدًا من الوقت وقدموا للمعارضة المزيد من المال والأسلحة، إلا أنهم فشلوا في دفع المتمردين لتحقيق إنجازات عسكرية على الأرض، في موعد غايته شهر سبتمبر الحالي.

فشل المتمرّدون في تحقيق الهدف، بينما الجيش السوري، وبفضل المساندة الروسية الإيرانية، حقق انتصارات مذهلة على الأرض، مما

دفع القوى المعادية إلى استخدام لعبة الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، التي أعطت حجة للأمريكيين للتهديد بتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا.

كان الروس على قناعة تامة بأن النظام السوري ليس متورطاً في استخدام السلاح الكيميائي أبداً، وأن الجيش السوري ليس لديه ما يدفعه إلى ذلك، فهو يحقق تقدماً كبيراً على الأرض، وقوى التمرد تخسر المزيد، كما أن الروس يعرفون أن النظام السوري كان مصرّاً على طلب لجنة تحقيق دولية، للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في «خان العسل» في حلب، ولم يكن من المعقول أن يستخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية في منطقة أخرى في اليوم الأول لوصول بعثة التفيتش الدولية.

وكان الروس يعرفون أيضاً أن الحكومة السورية تمتلك جميع الوثائق والأدلة، التي تدل على تورط فصائل المعارضة المسلحة في سوريا، في استخدام الأسلحة الكيميائية، ولذلك مارست واشنطن ضغوطاً على مجلس الأمن لمنعه من إرسال هذه اللجنة لمدة خمسة أشهر سابقة.

وقد سلّم الرئيس بوتين في وقت سابق، المستشار الألمانية «ميركل» صوراً حية التقطتها الأقمار الصناعية الروسية لصواريخ تنطلق من أماكن وجود المعارضة، وتحمل مواد كيميائية، وقبلها سلّمت روسيا ألمانيا عشية قمة الثمانية في «دبلن» شريط فيديو، يوثق اعترافات ضابطين

قطريين قبضت عليها الحكومة السورية، تؤكد قيام قطر بتوريد أسلحة كيميائية إلى سوريا وتدريب فصائل من المعارضة المسلحة على استخدامها وضربها.

وعشية قمة العشرين سلّم الروس عددًا من المشاركين في هذه القمة معلومات موثقة، تؤكد تورط المعارضة السورية في إطلاق الأسلحة الكيميائية على منطقة «الغوطة الشرقية»، وربما لهذا السبب لم تنجح واشنطن في تحقيق النتائج التي كانت تأملها من وراء قمة العشرين، حيث حدث انقسام حاد في الموقف.

لقد أدركت واشنطن أنها خسرت قمة العشرين، وأن معركتها الداخلية في الكونغرس لن تكون سهلة، وأنه لا أمل لديها في تشكيل حلف قوي لضرب سوريا، بعد تراجع بريطانيا ورفض ألمانيا والعديد من البلدان الأخرى المشاركة في هذه الضربة إلا بموافقة مجلس الأمن أولاً.

لجأ الرئيس أوباما إلى المستشار الألمانية «ميركل» للبحث عن خيار للخروج من المأزق، خاصة بعد أن أدرك أنه سيخسر كثيرًا من وراء هذه الحرب.

وقد توصلت «ميركل» إلى مبادرة للحل، أبلغتها سرًا إلى روسيا وأمريكا، وتم الاتفاق على أن تتبنى روسيا طرحها على سوريا وغيرها من البلدان.

لقد تضمنت المبادرة الألمانية السرية خمسة بنود، هي:

- 1 - انتظار نتائج لجنة تحقيق الأمم المتحدة بشكل نهائي.
- 2 - تقديم نتائج هذه اللجنة إلى مجلس الأمن لدراستها.
- 3 - يدين مجلس الأمن بالإجماع كل من يثبت تورطه باستخدام الأسلحة الكيميائية.
- 4 - يتخذ مجلس الأمن قرارًا واضحًا وملزمًا بتدمير الأسلحة الكيميائية واستئصالها من الجهة التي يثبت التقرير أنها تورطت في استخدامها.
- 5 - البحث بشكل جدي من قبل مجلس الأمن في الاتفاق على كيفية السيطرة على الترسانة الكيميائية لدى الجيش السوري ونزعها، وإرغام سوريا على التوقيع على الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية.

أدرك الروس حجم المأزق الذي يعيشه الرئيس أوباما وعرفوا أنه كان وراء دفع ألمانيا للقيام بهذا الدور وإطلاق تلك المبادرة سرًا، لدفع روسيا إلى تبنيها، فقام الروس بدورهم بإبلاغ ألمانيا أنهم يتفهمون هذه المبادرة، وأن تحفظاتهم عليها محدودة، وأن وزير الخارجية الروسي سيتبنى مضمونها، وأنهم سيبادرون بالاتصال بكل من سوريا وإيران لضمان الموافقة عليها.

وبالفعل تم إطلاق هذه المبادرة باعتبارها مبادرة روسية، وتم إبلاغ سوريا، فأرسلت وفدًا سوريًا كبيرًا برئاسة وزير الخارجية وليد المعلم،

ضم عددًا من أبرز القيادات الأمنية والعسكرية السورية، كما تزامن وصول وفد إيراني إلى روسيا في نفس الوقت، ولنفس الغرض برئاسة نائب وزير الخارجية الإيراني.

كان الوفد السوري يحمل تفويضًا مفتوحًا للقيادة الروسية، للتصرف وفق ما تراه مناسبًا وملائمًا، خاصة بعد أن أثبتت روسيا أنها حليف قوي ونزيه إلى جانب سوريا وأنها لعبت دورًا مهمًا في التراجع الأمريكي عندما أبلغت واشنطن أن حشودها في المنطقة ليست في نزهة، وأن من حق روسيا أن تحارب الإرهاب بنفس الحق الذي تستخدمه أمريكا، وأنها سوف تقوم بضرب تجمعات المعارضة المسلحة في أماكن وجودها في سوريا؛ لأنها تضم نحو 5 آلاف شيشاني وقوقازي في سوريا، وهم مطلوبون جميعًا للأمن الروسي، خاصة أن هناك قرارًا لمجلس الدوما الروسي سبق أن فوّض بمقتضاه القيادة الروسية بملاحقة ومعاقبة هؤلاء الإرهابيين أينما وجدوا، وقد أبلغت روسيا القيادة الأمريكية وبعض الدول الأوربية أن الضربة الروسية للإرهابيين الشيشان والقوقاز ستبدأ في نفس التوقيت الذي ستوجه فيه أمريكا وحلفاؤها الضربة إلى القوات السورية.

كان ذلك يعني أن روسيا ستقضي على آمال الإدارة الأمريكية، بإحداث خلل في ميزان التوازن العسكري يمكن القوات المتمردة من تحقيق تقدم على الأراضي السورية، على حساب الجيش السوري؛ ولذلك راحت أمريكا تراجع موقفها من جديد.

كان طبيعيًا والحال كذلك، أن يتم وضع المخرج الجديد موضع التنفيذ، حيث رحبت سوريا بالمبادرة التي أعلنتها روسيا في تصريح على لسان وزير الخارجية وليد المعلم، والذي قال إن بلاده على استعداد لكشف مواقع أسلحتها الكيميائية أمام روسيا والأمم المتحدة، مؤكدًا رغبة بلاده في الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، واستعدادها لتطبيق المبادرة الروسية بشكل كامل، معتبرًا أن التزام سوريا بالمبادرة الروسية يهدف إلى إنهاء حيازة سوريا للأسلحة الكيميائية.

لقد سعت روسيا إلى اقتناص الفرصة واستغلال المأزق الأمريكي، فلجأت إلى دعوة مجلس الأمن الدولي لعقد جلسة طارئة لمناقشة الأزمة السورية، كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي أن بلاده ستطرح مشروع قرار على مجلس الأمن، يطالب سوريا بوضع ترسانة أسلحتها الكيميائية تحت السيطرة الدولية، حتى يمكن تدميرها.

أما الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» فقد سارع أيضًا بإعلان أنه سيحث مجلس الأمن على أن يطالب سوريا بالانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي لم توقع عليها دمشق قط.

وفي الوقت الذي رحبت فيه المفوض العام للاتحاد الأوروبي «كاترين أشتون» بالموقف الجديد، وكذلك إعلان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أنه سيعقد لقاء في جنيف مع نظيره الروسي لبحث المبادرة، خرج

الرئيس أوباما في خطاب ألقاه من البيت الأبيض، ليعيد فيه الأزيمة إلى المربع صفر.

لقد قال أوباما إنه قرر شن عملية عسكرية محدودة ضد نظام بشار، وإن الضربة لن تكون طويلة المدى مثل العراق، كما أنه شدد على أنه لن يرسل جنودًا أمريكيين إلى سوريا وأن الضربة ستكون بواسطة سلاح الجو الأمريكي، وقال إن على إسرائيل أن تحمي نفسها تجاه أي رد فعل سوري.

وقال أوباما في خطابه إن نظام الأسد لديه قدرة على تهديد قواتنا العسكرية، وإنني طلبت من الكونغرس تأجيل التصويت على قرار الضربة، مؤكدًا أن الضربة العسكرية ستؤدي إلى حل دبلوماسي للأزمة السورية دون استبداد.

وقال إنه يُجري مشاورات مع الرئيس الروسي بوتين، من أجل تفهم سبب التدخل العسكري، وقال: من المبكر القول إن الخطة الروسية ستُكلل بالنجاح.

غير أن الأحداث التي تلت ذلك أكدت أن تهديدات أوباما، لم تكن سوى محاولات مقصود بها الضغط على سوريا وحلفائها، ولذلك مضت الأيام دون حدوث العدوان الذي هدد به أوباما، وكان البديل هو مفاوضات في جنيف والرضوخ للمبادرة الروسية بتدمير الأسلحة الكيماوية لتصعيد المواقف ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

هكذا كان المشهد حتى هذا الوقت، غير أن واشنطن راحت تشكل «خلية أزمة» لبحث الخيارات البديلة والمقبولة التي تمكنها من إسقاط النظام السوري عبر تحالف دولي تشارك فيه قوى عديدة تحت شعار «محرية الإرهاب»، فكانت داعش هي المخرج، وهي بوابة العبور إلى قلب سوريا.



مع بداية شهر ديسمبر من عام 2013 وصل نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان إلى بيروت في زيارة غير معلنة للقاء قيادة حزب الله ومن ثم التوجه إلى دمشق للقاء القيادة السورية، وذلك في أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية التركي في هذا الوقت «داود أوغلو» إلى طهران في 27 من نوفمبر 2013.

توجّه عبداللهيان غداة وصوله إلى بيروت برفقة غضنفر آبادي السفير الإيراني في بيروت للقاء الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وقد حضر اللقاء برفقة حسن نصر الله: عمار الموسوي والحاج وفيق صفا. ووفقاً لتقرير منسوب إلى مصادر دبلوماسية موثوقة فقد نقل عبداللهيان لحسن نصر الله رسالة من القيادة الإيرانية مفادها أن تغييراً ما قد حصل في الموقف التركي بشأن الأزمة السورية وبشأن المنطقة بأسرها، وأن الأتراك قد أبلغونا أنهم بصدد تقييم وإعادة نظر بشأن الأزمة السورية، وأنهم على استعداد كامل للتنسيق المباشر

والمواصل مع القيادة الإيرانية، وأنهم قد تركوا لنا إيجاد المخارج لهم والانتقال التدريجي للموقف التركي بخصوص الأزمة السورية، وأنهم (أي الأتراك) قد بدءوا بخطوات عملية على الأرض للتضييق على التنظيمات الإرهابية التي تستهدف سوريا.

أبلغ الإيرانيون حسن نصر الله أنهم يرون في هذه المرة مصداقية واضحة في الموقف التركي، وأن تحليلهم نابع من أن تركيا قد أصبحت على قناعة مطلقة بأن إسقاط النظام قد أصبح من ورائها، وأن أهم ما تهدف إليه تركيا الآن هو أن تحجز مقعدًا على الطاولة كمقرر أساسي في خارطة المنطقة الجديدة، وأن كل ما يهدفون إليه هو تحجيم أي دور إقليمي لأي دولة سنية دونهم وبالتحديد الدور السعودي.

كما أبلغ الجانب التركي الجانب الإيراني أن لا مشكلة لتركيا مع دول الخليج، باستثناء السعودية التي تنافسهم بعد «اختفاء» الدور المصري في قيادة المنطقة.

كان الإيرانيون واثقين كل الثقة، من خلال رسائلهم التي نقلوها لحسن نصر الله، بأن تركيا لا تناور معهم هذه المرة، فقد أعلن الجانب التركي استعداداه للبدء بتنسيق أمني مع السوريين من خلال القناة الإيرانية.

ويقول التقرير: إن حسن نصر الله بدأ كلامه مخاطبًا المسئول الإيراني قائلاً: أنا لا أريد أن أتدخل بالقرارات الإيرانية، وأنا على ثقة مطلقة بحرص القيادة الإيرانية وإمامها بما يجري في المنطقة، ولكنني كعبد فقير

لله أرى لزاماً عليّ أن أوضح وجهة نظري بشأن الموقف التركي ولكم أن تأخذوا أو لا تأخذوا به، ولكن واجبي أن أكون صادقاً وأن انتهائي يلزمني أن أقول لكم موقعي بكل صراحة.

أنا لا أثق بالمطلق بالسياسة التركية ولا بأردوغان شخصياً؛ فكل مواقفه السابقة وسياسته تقوم على المراوغة والكذب والنفاق والخداع وهو في غاية البراجماتية، ولا يمكن أن تمسكه في نقطة محددة؛ فهو دائم الهروب، ولا يمكن أن تأخذ منه موقفاً ثابتاً في أي قضية؛ فهو أشبه بالتاجر الذي ينزل إلى بازار وكل همه الكسب وليس غير الكسب، حتى لو كان من قوت وخبز الفقراء والحلفاء.

أنا هنا أرى لزاماً عليّ أن أوضح لكم وبالتحديد موقف أردوغان، أرجوكم أن لا تنخدعوا فيه، فهو يعمل مع جماعة الإخوان المسلمين، يشارك في رسم سياستها، وهو منفذ أمين لسياسة هذه الجماعة، قراره عند الإخوان المسلمين، وهو الآن في راحة تامة لأن الأمريكان والإخوان المسلمين على تواصل وتنسيق، أردوغان ليس بعيداً عن ذلك.. أي أن مشروعه ينفذ بغطاء أمريكي كامل، وإذا كان للأوروبيين بعض التحفظات تجاه سياسته، لأنها ستأتي بالمصائب والويلات على أوروبا، لكن الضغوط الأمريكية التي تستغل الوضع الاقتصادي المتأزم في أوروبا تجعل الأوروبيين يلوذون بالصمت حتى وإن كانوا غير مقتنعين بالموقف الأمريكي.

أنا أتساءل بصوت هادئ: هل نحن على قناعة تامة بأن الإخوان المسلمين قد عدلوا عن مشروعاتهم في سوريا، خاصة بعد أن هُزموا في مواقع أخرى؟! يجب أن نرى الصورة كاملة ونبحث موقف الإخوان المسلمين ككل، هل غيروا وجهة نظرهم أم أنهم قد بدءوا مشوار التسوية مع النظام السوري؟ وجهة نظري وما لدي من معلومات أن موقف الإخوان المسلمين عكس أكاذيب أردوغان، حتى وإن كان الإخوان المسلمين يريدون تسوية مع النظام السوري فأنا على ثقة كاملة أن الموقف السوري سيرفض ذلك بالمطلق؛ فهو غير مستعد ولا يريد أي تسوية معهم، ونحن نتفق مع الجانب السوري في هذه النقطة.

وقال نصر الله: كل تحركات أردوغان كما نراها تشير إلى أنه في مأزق؛ فالدور السعودي يتعاضد، وقطر كحليفة لتركيا في طريقها إلى التحجيم من قبل دول الخليج والمنطقة، كما أن هزيمة الإخوان في مصر دفعت بأردوغان لطرق أبواب إيران وكل الذي يبحث عنه الآن هو مصالح ذاتية له ولحزبه ولجماعة الإخوان المسلمين، وأؤكد أنه يناور ويخادع.

وقال: إن موقف النهائي دون أن أتدخل في الموقف السيادي الإيراني هو أنه إذا كان لإيران مصالحها وظروفها في المنطقة والتي نقدرها ونراعيها جيدًا، لكنني لا أثق بهذا الرجل نهائيًا، فأردوغان يريد كسب الوقت والبحث عن مخرج جديدة بعد الأزمة الكبرى التي وصل لها الإخوان.

وقال: إن أردوغان يريد منكم أن تحتضن إيران قيادات الإخوان الهاربين من كل مكان، وهو يهدف لأن تكون ساحة إيران هي الساحة الخلفية لقيادة الإخوان في المنطقة بعد أن أصبح هو غير قادر على استيعابها بفعل ضغوط داخلية وخارجية.

وهو أيضًا يريد أن يريح الموقف القطري الذي يمر بأزمة كبيرة مع دول الخليج الأخرى والتي ستزداد تفاقمًا في المستقبل؛ حيث تنظر دول الخليج لقطر الآن على أنها مأوى للإرهابيين وقادتهم.

وقال: لذلك فإن كل ما يهدف له أردوغان الآن هو البحث عن مأوى جديد ومستقر لجماعة الإخوان.

وتساءل نصر الله: هل ستكون إيران على استعداد لذلك؟ وهل ستدخل إيران فيما يحصل في مصر؟ هذا ما يجب علينا التفكير به بجدية. وأضاف نصر الله أن الإخوان المسلمين في لبنان ومن خلال الجماعة الإسلامية هم رأس الحربة في مجابهة حزب الله، وأن معظم مَنْ قاموا بالتفجيرات التي وقعت في البلاد كان وراءهم مَنْ هم على علاقة مباشرة بالبيئة الحاضنة لهم في لبنان وهم (الإخوان المسلمين) وَمَنْ هم على شاكلتهم. وقد تمنى حسن نصر الله على نائب الوزير عبداللهيان أن يبلغ السوريين بما أبلغه به الجانب التركي، وأن يستمع لوجهة نظرهم بتبصر، وكذلك تمنى عليه أن ينقل لهم موقفه.



بعد ذلك توجه الوفد الإيراني إلى سوريا، وأبلغ الجانب السوري - المكون من وليد المعلم وفیصل المقداد والمملوكي - بما لديه، ناقلاً موقف القيادة الإيرانية بهذا الشأن.

وقد كان السوريون أكثر صراحة تجاه ما نقله إليهم الوفد الإيراني. لقد اعتبر الجانب السوري أن التجاوب مع طروحات «أوغلو» هو بمثابة طوق نجاة لأردوغان لا يجوز أن يُعطى له، خاصة من قبل الأصدقاء الإيرانيين، وكرروا أوصاف حسن نصر الله لأردوغان بالكذب والخداع.

وتناولوا بالتفصيل شرح التاريخ الطويل لتجربتهم بالتعامل مع أردوغان، قائلين: «عندما حضر أوغلو وأردوغان في بداية الأزمة السورية إلى دمشق حيث نقل لنا أردوغان مشروعاً لتسوية الأزمة، كان تقييماً أن هذا المشروع كان مشروعاً إخوانياً».

وقال وليد المعلم: «في آخر لقاء لأردوغان مع بشار الأسد قال للرئيس: إنه إذا لم توافقني على ما أطره فإن سوريا في طريقها إلى الدمار وستكون أنت المسئول عن ذلك».

وأضاف أردوغان للرئيس: «إنني أحمل مبادرة ومشروعاً بتشكيل حكومة جديدة يشارك فيها الإخوان بثقل ملموس، وإذا ما تم ذلك سينتهي ما يحدث في سوريا خلال أيام إن لم يكن خلال ساعات»، وهو نفس المشروع الذي طرحه علينا القطريون منذ البداية.

وقال المعلم: لقد رفضنا عروض أردوغان التي لم تكن تهدف إلا إلى تقسيم سوريا وتدميرها.

وقال: إن كل ما يهدف له أردوغان الآن هو اختراق جبهة الحلفاء (روسيا - إيران - حزب الله - سوريا)، وهو دور أمريكي مرسوم له ومتفق عليه مع جماعة الإخوان المسلمين.

وقال: إن ما حدث في مصر وضع الإخوان في ورطة ومأزق فلا يمكن لأحد أن يأويهم، وهم يتطلعون مع إيران لتحقيق هذا الهدف وسيدعمهم الأمريكيان في ذلك، وبذلك ستكون إيران - لو تحقق لهم ما يريدون - رأس حربة في المنطقة لتحقيق مصلحة الإخوان.

وقال: نبلغكم الآن وبشكل واضح أننا لسنا مع هذه السياسة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هناك تسويات مع الإخوان.

وأضاف: لا نلزمكم برأينا، لكم مصالحكم، ولكننا نثق بصدق موقفكم معنا، نرجوكم أن لا تثقوا بأردوغان؛ فهو يريد الآن غطاءً ودعماً لتدخله في الشأن المصري، وإن قطر تسير معه في هذه السياسة.

هم يريدون أن تكون طهران في مواجهة سافرة مع القاهرة، وهو شيء لا نقبله ولا يمكن لنا الموافقة عليه، حتى لو فرضنا جداراً أنه سيعود بالخير الكبير علينا.

وقال: نحن الآن نرى أن ما حدث في مصر في 30 يونية هو بداية الخلاص مما يحدث في سوريا، إننا نثق بالقيادة المصرية الجديدة وندعمها

بكل قوة، ولا نريد لإيران أي دور سلبي في مصر؛ لأن ذلك سينعكس علينا وعلى حلفائنا في المنطقة سلبًا.

إننا نعرف أن كل ما يهدف إليه أردوغان في هذه المرحلة هو إعادة الحوار والتواصل مع إيران أولاً وحركة حماس ثانيًا، ونحن موقفنا واضح ونهائي بالنسبة لحركة حماس، وأنتم على علم بموقفنا بعد أن زودناكم بالملف الكامل لدور حماس فيما حدث ويحدث في سوريا.

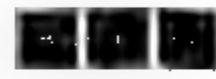
وقال: إن أردوغان يريد أن يكون القناة ما بين حماس وطهران بعد أن خسرت حماس حلفاءها القدامى (إيران - سوريا - حزب الله)، وإن احتضانكم لحماس في هذه المرحلة هو رسالة سيئة لمصر؛ لأنه يعني احتضانكم للمشروع التدميري للإخوان المسلمين في مصر.

وقال: إن مشروع الإخوان في المنطقة لم يتته، وهم يراهنون على ثغرات هنا، وإن الأمريكان لم يسلموا حتى الآن بنهاية دور الإخوان، ولذلك فإننا نرى في سوريا أن الأمريكان سيكونون في غاية السرور غير المعلن تجاه أي علاقات جديدة ما بين الإخوان وطهران.

وقال: كانت وجهة نظرنا منذ البداية وقد أبلغناها لكم أننا ندفع ونؤيد أي اختراق إيراني بتحسين العلاقات مع دول الخليج وبالذات مع السعودية بالرغم من كل المواقف السعودية ضدنا سواء كانت بالمال أو الرجال أو السلاح، إلا أننا نرى أن السعودية يمكن التفاهم والتسوية معها، وهذا ما نتمنى على أصدقائنا الإيرانيين السير به، ولكننا نعلن وبكل وضوح أننا لا نرى إمكانية تسوية مع تركيا وأردوغان.

فأردوغان رجل مريض نفسيًا وهو يريد أن يدخل ذاكرة الأتراك كأتاتورك وغيره من الزعماء الأتراك ولا يهمه أي شيء، سواء دُمّرت سوريا أو دُمّرت مصر أو دُمّرت السعودية، فكل ذلك لا يعنيه.. إنه يبحث عن مجد شخصي وعودة للخلافة.

هذا هو موقفنا ونحن نتكلم ضمن المعسكر الواحد، فأرجوكم ألاّ يخذلكم أردوغان وألاّ تلقوا له بطوق النجاة للخروج من أزمتة.



لم يجد أردوغان في زيارته لطهران يوم 29 يناير 2014 تجاوبًا مع ما نقله أوغلو لهم يوم 27 نوفمبر 2013 ؛ حيث شعر أن الجانب الإيراني ليس على استعداد للتجاوب معه فيما سبق ذكره، مما أدى به إلى دعم المعارضة بشكل مباشر لا اجتياح بعض المناطق في شمال سوريا ومحاولة توسيع رقعتها لتصل إلى مشارف اللاذقية، فعقد عدة اجتماعات بعد عودته من طهران مع قادة المؤسسة العسكرية التركية، ويبدو أن ما حصل في مشارف اللاذقية وفي منطقة «كسب» بالتحديد في هذا الوقت هو إحدى خطوات أردوغان لإظهار خطورة عدم التجاوب، في محاولة منه أيضًا لنقل الصراع الداخلي بعد التسريبات ضده بالفساد إلى الخارج. أبلغ الروس السوريين أن ما حدث في اللاذقية كان مخططًا أمريكيًا بتنفيذ تركي وبتمويل قطري، كما أبلغوهم أيضًا أنهم مع سياسة ضبط النفس حتى تمرير موعد الانتخابات البلدية في تركيا، وبعدها سيكون لروسيا موقف حاسم تجاه تركيا، ومن المؤكد أن تشتت حدة المواجهة

في تلك المنطقة خلال الفترة المقبلة، خاصة أن الروس متدمرون للغاية من الموقف التركي في أوكرانيا الذي انكشف كاملاً للجانب الروسي.

بعد المعارك على مشارف «اللاذقية وكسب» أبلغ الإيرانيون الجانب السوري والروسي أن أردوغان قد حاول خداعهم، وأن موقف إيران سيكون عنيفاً تجاه تركيا، وقد أرسلت إيران حشوداً كبيرة للحدود مع تركيا تتكون من ثلاث فرق مجهزة تجهيزاً كاملاً.

وصل وفد عسكري إيراني كبير إلى سوريا يوم الجمعة 28 مارس 2014 لحق به وفد عسكري روسي آخر، والعنوان الشاغل الآن هو شمال سوريا وتلقين أردوغان درساً لا ينساه.

كما أبلغ الإيرانيون حزب الله والسوريين أنهم عندما أبلغوهم بأن هناك تحولاً بالموقف التركي كانوا يأملون أن يكون أردوغان صادقاً ولو لمرة واحدة، لكنه تبين لهم صحة موقف السوريين وحزب الله من أردوغان، وأن تقديراتهم (أي الإيرانيين) كانت خاطئة وذلك بعد تطورات الأحداث في الشمال السوري.

في هذا الوقت اتفق الروس والسوريون والإيرانيون ومعهم حزب الله على ضرورة سرعة الحسم العسكري كما حدث في منطقة القلمون ويبرود، فكل الأحاديث عن مفاوضات وحلول سياسية قد أصبح مجمداً، وأن الوضع أصبح أكثر ملائمة لإعادة السيطرة على الكثير من المواقع في سوريا.

وبالفعل، لقد استطاعت سوريا أن تحقق العديد من الانتصارات العسكرية التي استعادت بمقتضاها العديد من المناطق التي سيطرت عليها قوى المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل وقطر.

وأمام هذه الانتصارات بدأ العديد من دول العالم يراجع موقفه السياسي من سوريا، بما يؤكد على وحدة شعبها وأراضيها واحترام اختيارات الشعب السوري.

لم تقبل تركيا بهذه التحولات الخطيرة، وأدركت أن استمرار الأسد في الحكم واستمرار النجاحات التي يحققها الجيش العربي السوري على الأرض سوف يشكّل خطرًا كبيرًا على أمنها واستقرارها، خاصة مع حدوث قلاقل وتظاهرات عديدة ضد حكومة أردوغان في هذا الوقت.

وفي هذا التقت الإرادة الأمريكية - التركية - الإسرائيلية - القطرية لدعم تنظيم «داعش» الذي يمكن أن يمثل القوة الفاعلة على الساحتين العراقية والسورية، وبما يمكن من إقامة دولة للسنّة تزحف للاستيلاء على الأراضي السورية؛ لبدء مخطط التقسيم على الأرض السورية.

كانت الخطة تمضي إلى الأمام في سرية كاملة، ولم يكن فقط الهدف هو إسقاط النظام السوري، بل راحت تركيا تضع مخططًا كاملاً للمنطقة بالتعاون مع أمريكا وإسرائيل وقطر.

في الرابع من أكتوبر 2014 زار صالح مسلم -زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني الكردي- أنقرة، حيث التقى في أثنائها بعدد من المسؤولين الأتراك بهدف بحث التطورات الخطيرة التي كانت تشهدها مدينة «عين العرب» كوباني.

ويُعدُّ صالح مسلم من الشخصيات المقربة إلى النظام السوري وله نفوذ واسع وقوي في المناطق السورية المحاذية لتركيا.

لقد أبلغ المسؤولون الأتراك صالح مسلم خلال اللقاء بأن تركيا لا يمكن لها أن تتدخل أو تعمل على وقف هجمات داعش في «عين العرب»، إلا إذا فك الأكراد تحالفهم مع النظام السوري وشاركوا في الحرب لإسقاط النظام وتخلوا عن الحكم الذاتي، وإن لم يفعلوا ذلك فسيواجهون حرب إبادة من داعش!!

كان الطرح التركي صادمًا لزعيم حزب الاتحاد الوطني الكردي، حتى وإن كان يعرف أن ما تقوم به «داعش» في المناطق الكردية لا يتم إلا بتغطية واضحة من الحكومة التركية، غير أن المفاجأة كانت في تبني تركيا لهذا الطرح المباشر وإبلاغه للمسئول الكردي دون لف أو دوران.

لقد تمسك صالح مسلم في هذا اللقاء بموقف حزبه الموالي لسوريا وللدولة السورية، وقال إن حزبه والأكراد جميعًا هم جزء من سوريا، وضد الإرهاب، وهم يتصدون لهذا العدوان الذي يستهدف وحدة سوريا أساسًا.

وأبلغ مسلم المسئولين الأتراك بأن تبني تركيا لهذه السياسة إنما يضع بذلك حاجزًا قويًا أمام أي تفاهم مع الأكراد، سواء في تركيا أو غيرها، ورفض عقد أي صفقة مع الأتراك على حساب سوريا ووحدتها.

كانت هذه النقطة كاشفة بالنسبة لحلفاء سوريا الذين أدركوا حقيقة الدور التركي في دعم «داعش» وموافقة الأمريكيين على هذا الدور، فتركيا التي رفضت أن تكون طرفًا في التحالف الدولي لمواجهة داعش خلال اجتماع جدة في 11 سبتمبر 2014، تقدمت الآن بخطة جديدة لهذا التحالف بأن تكون هي رأس الحربة، ولكن بشرط إسقاط النظام السوري، وتقسيم سوريا والعراق بين الأطراف المختلفة، بحيث يكون لتركيا نصيب الأسد.

لقد وجدت تركيا الفرصة سانحة لتحقيق أهدافها في المنطقة مستغلة الأزمة التي تمر بها، وقد اعتقد أردوغان - وتحديدًا بعد الانتخابات الأخيرة التي فاز فيها - أنه قد أصبح بإمكانه فرض شروطه على التحالف الدولي وعلى الولايات المتحدة، فشرطه ومطامعه في سوريا والمنطقة لم تتغير.

وقد اعتقد «أردوغان» أن «داعش» والمنظمات الإرهابية الأخرى مثل جبهة النصرة وغيرها لا تمثل عقبة أمام تنفيذ مشروعه، وأنه قادر - بعد تحقيق أولوياته في هذه المرحلة والمتمثلة في إسقاط النظام السوري - على محاصرة هذه التنظيمات وتصفيتهم.

وقد أكد «أردوغان» للمقرين منه أكثر من مرة أن بإمكانه وفي هذه الظروف تحديدًا إجبار الأمريكان على التجاوب مع رغباته بعد أن هيا لهذه الخطة في أوروبا، وبعد أن قدّم الكثير من المغريات لفرنسا التي وعدّها بأنه سيكون لها دور أساسي في استخراج الغاز السوري الموجود في «الحسكة والرقّة ودير الزور»، وأن هذا المخزون الكبير من الغاز السوري سيعوض الغاز الروسي وهو أكثر جودة منه.

ويبدو أن الفرنسيين والأوربيين باتوا مقتنعين أيضًا بأن الوضع الراهن يمثل فرصة تاريخية لهم للتحرر مما يسمونه بالابتزاز الروسي فيما يتعلق بالغاز، لذلك كان الفرنسيون هم الأسرع تجاوبًا مع الخطة والمسعى التركي بإقامة المنطقة العازلة داخل الأراضي السورية.

لقد اتفق الأتراك والفرنسيون على تفاصيل هذه الخطة، وقد أبلغ الفرنسيون الأتراك بأنه في النهاية عليهم إقناع الأمريكان بها، وأنهم «الفرنسيون» قد قطعوا شوطًا مهمًا في هذا الاتجاه، ويبقى المطلوب من الجانب التركي إقناع الأمريكان بتفاصيل الخطة من خلال اللجنة العسكرية الأمنية التركية.

ولم يقتصر دور تركيا في التحرك على أوروبا، بل إنه مع بدء الأزمة الأوكرانية واحتدام الصراع الروسي - الأمريكي بشأن الوضع هناك، نقل أردوغان مقترحًا أمريكيًا لإيران مفاده «أنه لا مانع لدى واشنطن من أن تأخذ إيران دورًا مهمًا في تصدير الغاز إلى أوروبا بعد إنجاح المباحثات

النووية ورفع العقوبات وذلك من أجل تطويق روسيا بالاستغناء عن غازها المرسل إلى أوروبا، مع وعد آخر بأن يكون لإيران دورٌ رئيسيٌّ ومهم في الإشراف وتصدير الغاز السوري الواعد إلى أوروبا».

وقد رفضت إيران في ذاك الوقت، هذا العرض وأبلغت روسيا بمضمونه، وحذرت من أن تركيا تقوم الآن بدور العرّاب للسياسات الأمريكية المناهضة لأي دور روسي في المنطقة.

وعندما علم حلفاء سوريا بمضمون المحادثات التي جرت بين المسؤولين الأتراك وزعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني الكردي، جزموا بأن كل ما جرى في المرحلة السابقة في تشكيل التحالف الدولي ليس إلا خطوة ستعقبها خطوات أخرى تصعيدية وتراكمية تهدف في النهاية إلى إسقاط النظام السوري وتدمير وحدة سوريا.

وفي ضوء ذلك تم عقد لقاء مهم وطارئ في طهران خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2014، شارك فيه مسئولون إيرانيون وروس وسوريون، ناقشوا خلاله كافة الخطط لمواجهة ما يُعد للمنطقة، ورأوا أن الدور التركي مخطط له أمريكيًا، وأن ما يتم الآن يأتي ضمن اتفاق خفي أمريكي- تركي، وأن ما تلح عليه تركيا بإقامة المنطقة العازلة متفق عليه مع الأمريكان أيضًا، ولكن الخلاف هو على التوقيت.

لقد أدرك المشاركون في هذا اللقاء أن خطة أمريكا وحلفائها في إسقاط النظام السوري هي خطة جادة، بغض النظر عن توزيع الأدوار بين الأطراف المعنية.

ولذلك استنفر الإيرانيون بعد هذا الاجتماع المشترك بشكل سريع وأدركوا أن أردوغان ما زال يمارس معهم الخديعة، ولو كانوا في السابق لسعوا إلى تمثيل دور الغباء أمامه من خلال تصديقهم لدعاويه، إلا أنهم في هذه المرة اتخذوا قراراً بأن يكشفوا لأردوغان عن كافة ألاعيبه، التي أصبحت مفضوحة ومكشوفة لهم. كانت بداية هذه المواجهة بعد أن طلب «أردوغان» زيارة طهران على وجه السرعة ولقاء المرشد «آية الله خامنئي» والرئيس «روحاني» حتى يضعهما في صورة الخطة التركية وأهدافها من وراء المنطقة العازلة، بزعم حماية الأمن الداخلي التركي، وليس مواجهة وإسقاط النظام السوري، بزعم أن قواته لا تستطيع أن تخوض حرباً برية في مواجهة داعش في سوريا دون أن تكون هناك منطقة عازلة داخل الأراضي السورية، يتم من خلالها صد الهجمات الارتدادية من داعش وجبهة النصرة وأيضاً الأكراد داخل العمق التركي.

وبعد أن وصلت مبررات الزيارة للجهات الإيرانية، أبلغ الإيرانيون الأتراك بوقف الاستعدادات لزيارة «أردوغان» وإلغاء فكرة هذه الزيارة من الأساس.

وفي ضوء ذلك، عقد مجلس الأمن القومي الإيراني جلسة طارئة شارك فيها الإمام «خامنئي» رغم مرضه و«علي لاريجاني» رئيس مجلس الشورى، وعلى أثر هذا الاجتماع والمناقشات التي جرت فيه تم استدعاء السفير التركي إلى وزارة الخارجية الإيرانية، حيث التقى موظفاً في الخارجية - ليس ذا شأن - (في خرق للبروتوكول الدبلوماسي)

وتم تسليم رسالة واضحة وصریحة وشديدة اللهجة من إيران إلى تركيا. لقد تضمنت هذه الرسالة رفضاً صريحاً للمخططات التركية - الأمريكية - الغربية التي تستهدف إسقاط النظام السوري، وحذرت من خطورة السعي نحو إقامة منطقة عازلة على الحدود.

لقد حملت الرسالة تهديداً جدياً لتركيا من قبل إيران، وتضمنت الرسالة عبارة نصها التالي: «إذا كان السيد أردوغان يعتقد أنه في قمة الذكاء لاستغباء الجمهورية الإسلامية فهو واهم، فموقف إيران الذي تماشى مع الأتراك في بعض الأمور كان من أجل التعرف على النوايا، لكننا منذ اللحظة الأولى كنا ندرك ألا عيب وأهداف تركيا».

وأبلغت إيران تركيا في هذه الرسالة بأن دخول تركيا لأي ستيمر واحد داخل الأراضي السورية هو بمثابة احتلال، وأن إيران ملزمة ضمن اتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين سوريا بالرد المباشر والسريع على هذا العدوان.

وفي اليوم التالي لتسليم هذه الرسالة للسفير التركي، طلب خامنئي من حسين أمير عبد اللهيان مساعد وزير الخارجية الإيراني الاتصال بوزير الخارجية التركي «أوغلو» وإبلاغه بمضمون الرسالة الأولى وبلغة أكثر جدية.

وبالفعل اتصل «عبد اللهيان» بأوغلو - وهي مكالمة خارج البروتوكول - وأبلغه «أن رد إيران سيكون سريعاً وحاسماً إذا ما أقدمت

تركيا على اختراق الأراضي السورية، وأن أراضي تركيا وقواتها ستكون أهدافاً مشروعة للإيرانيين».

لقد جرى الاتفاق خلال الاجتماع الروسي - الإيراني - السوري الذي عقد في طهران خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر على عدد من التوصيات المهمة، أبرزها:

- تقديم كل الدعم لسوريا وجيشها وتحصين اقتصادها.
- أن تقوم روسيا على الفور بإرسال صفقة أسلحة استراتيجية للجيش السوري مع خبراء روس للتدريب على هذه الأسلحة.
- مواصلة التدريب لعشرات الألوف من السوريين المنتشرين في إيران وسوريا ولبنان على المهام القتالية في حرب العصابات لمواجهة التنظيمات الإرهابية والعمل خلف خطوطها الدفاعية.
- لقد سبق أن نفذ الجيش الثوري وحزب الله والحرس الثوري الإيراني أكبر عملية خلف خطوط داعش في دير الزور أدت إلى تدمير جسر استراتيجي يربط قراها بعضها ببعض يوم 15 سبتمبر 2014 ، وكان لهذه العملية دور كبير في إرباك وتشيتت قوات داعش هناك، مما مكن هذه القوات الموجودة على الأرض من تصفية مجموعات كبيرة من عناصر «داعش» كانت منتشرة بين قري دير الزور وهضابها وتلالها، وقد كان لهذه الضربة نتائج مهمة واستراتيجية فاقت في أثرها وقوتها كل ضربات التحالف الدولي.

.. وقد جاءت الرسالة الأكثر قوة من قبل حلفاء سوريا ضد أمريكا وقوى التحالف الدولي من البوابة اليمنية، حيث أصبحت بوابة البحر الأحمر الجنوبية تقريبًا تحت السيطرة الإيرانية كاملة، من ناحية مضيق باب المندب وأيضًا من ناحية مضيق «هرمز».

وقد أرادت إيران من وراء ذلك أن تبلغ الغرب والتحالف «بأنه إذا كنتم تريدون الذهاب في المواجهة إلى آخرها فنحن جاهزون لذلك».

- لقد جرى الاتفاق خلال هذا الاجتماع على ضرب القوات التركية ومن معها في حال دخولها الأراضي السورية بصواريخ بعيدة المدى من قبل الإيرانيين والروس والسوريين.

- وقد هدد الإيرانيون الأتراك بشكل واضح وصريح باستخدام الورقة الكردية وكذلك ورقة العلويين وأحزاب المعارضة في تركيا مهما كانت النتائج.

- وقد أبلغ الروس والإيرانيون والسوريون الحكومة المصرية رسالة موجهة إلى دول الخليج، بأنه في حال مشاركة دول الخليج في أي عدوان على سوريا من خلال مشروع المنطقة العازلة فستكون دول الخليج منذ تلك اللحظة معرضة لبدء اضطرابات داخلية ستتوسع وتنتشر ليصبح الخليج في قلب الحدث.

وأبلغت الحكومة الروسية مصر معلومات تفيد بأن هناك خطة تركية - قطرية تم البدء بتنفيذها، مضمونها أنه بعد الضربات الجوية لبعض مواقع داعش، تقوم تركيا وقطر حاليًا بتسفير عناصر داعش

الذين هربوا من داخل الأراضي السورية إلى ليبيا عبر تركيا لإدخالهم بعد ذلك إلى الأراضي المصرية.

وبدوره أبلغ الجانب المصري المسؤولين الروس بأن مصر أجرت اتصالات مع دول الخليج حذرتها من مخاطر المشروع التركي في سوريا، وأبلغت مصر دول الخليج بأنها تعتبر أي عدوان تركي على سوريا هو اعتداء على العرب جميعًا، وسيكون لمصر موقف من هذا العدوان الذي يستهدف احتلال أراضٍ سورية.

أما عن «إسرائيل» فهي طرف حاضر في كل ما يجري، وتسعى إلى استغلال الأحداث في محاولة لإنشاء منطقة عازلة في جنوب سوريا، وتشكيل جيش سوري لبناني شبيه بجيش (أنطوان لحد) في منطقة الجولان وجبل الشيخ وجبل جدعون، وعندما عُرض الأمر على وليد جنبلاط (الزعيم الدرزي) رفض وتصدى لمحاولة الزج بالدروز لأن يكونوا طرفًا في هذا المشروع وحذر بعض الضباط الدروز السابقين من التورط في ذلك المخطط، وقال لهم إن إسرائيل ستضع طائفة «الموحدين» الدرزية كلها في لبنان وسوريا في مواجهة العرب، وأكد أن خلافه مع النظام السوري لن يدفعه إلى أن يكون حليفًا لإسرائيل.

وهكذا رويدًا رويدًا تتضح أبعاد المخطط الذي تشارك فيه أطراف دولية وإقليمية عديدة بهدف إسقاط الدولة السورية، وإعادة صياغة الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة بأسرها.

3- المنطقة العازلة والورقة الكردية

مضت الأيام ثقيلة على سكان مدينة عين العرب، انتظروا تدخل التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد التنظيم، الذي يفرض حصارًا على المدينة بدءًا من 16 سبتمبر 2014، إلا أن ذلك لم يحرك ساكنًا، بل كان من نتيجته هروب أكثر من مائتي ألف من سكانها إلى منطقة الحدود التركية - السورية.

ومدينة «عين العرب» التابعة لمحافظة حلب في الشمال السوري تقع على بعد نحو ميل واحد من الحدود التركية - السورية، حيث تضم حولها نحو 365 قرية، نزح أغلب سكانها إلى مناطق الحدود..

لقد قيل منذ البداية إن مقاتلي التنظيم الإرهابي «داعش» استهدفوا هذه المدينة وقراها بهدف الاستيلاء على المنفذ الحدودي المهم مع تركيا؛ وذلك لمنع مقاتلي المعارضة الذين تدعمهم تركيا من تلقي المعونات اللوجستية، وبحيث تبقى «داعش» وحدها المسيطرة على المناطق التي تمكنت المعارضة السورية من الاستيلاء عليها في أوقات سابقة..

وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن اتفاقاً جرى بين داعش وحكومة أردوغان يقضى بترك «داعش» تنفذ مخططاتها للقضاء على الأكراد وإخضاعهم لسيطرتها، خاصة بعد أن لاحت في الأفق مؤخرًا محاولات لإقامة دولة كردية على الحدود مع تركيا، يمكن أن تشكل لها صداً مزمنًا نظرًا لأن غالبية الأكراد البالغ تعدادهم نحو 30 مليونًا موجودون داخل الأراضي التركية.

ومنذ بداية الهجوم على هذه المدينة التراثية التاريخية انطلقت المناشدات تحذر من خطورة مذبحة قادمة سوف يدفع فيها سكان المدينة من الأكراد وغيرهم ثمنًا فادحًا، إلا أن العالم التزم الصمت، دون أي تحرك قوي وفاعل يضع حدًا لهذه الهجمة وعلامات الاستفهام المثارة حولها.

وفي الوقت الذي حاصرت فيه قوات «داعش» المدينة، وتمكنت من السيطرة على نحو 40٪ منها بعد أن زحفت إلى شرق المدينة، وتقدمت نحوها من جهتي الجنوب والغرب وصولاً إلى وسطها، لم يحرك التحالف الدولي ساكنًا، سوى ضربات للطيران متقطعة وغير مجددة، الأمر الذي لم يُلْجأ دون تقدم مقاتلي التنظيم.

لقد أقر البرلمان التركي بأغلبية كبيرة مشروع قرار حكومي يميز للجيش تنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، ويسمح للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد هذا التنظيم باستخدام الأراضي التركية والقواعد العسكرية في أي

عمليات عسكرية محتملة، وكان يمكن أن يمثل ذلك فرصة لتدخل القوات التركية ضد محاولات «داعش» للسيطرة على «عين العرب» وإنقاذ مئات الآلاف من سكانها الأكراد، إلا أن ذلك لم يحدث، وكأنه جاء ليزيد علامات الاستفهام تعقيداً.

لقد شهد العديد من مدن جنوب شرق تركيا، «ماردين وشرناق وبيطمان» وغيرها مظاهرات عارمة نظمها أحزاب وقوى كردية مطالبة تركيا بالتدخل لإنقاذ الأكراد أو السماح لهم بعبور الحدود، إلا أن قوات الأمن التركية تصدت للمتظاهرين وقتلت العشرات منهم، واستخدمت كل أساليب العنف والقوة لردعهم، كما أعلنت الحكومة حظر التجول في ست ولايات تركية شهدت هذه المظاهرات.

وعندما وجه حزب العمال الكردستاني الدعوة إلى مقاتليه بالتوجه إلى مدينة «عين العرب» تحركت القوات التركية لتحويل دون وصول المقاتلين لإنقاذ المدينة المحاصرة، مما دعا عبدالله أوجلان -زعيم الحزب والمسجون في تركيا- إلى التهديد بإلغاء اتفاقية السلام بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية .

إن الغريب في الأمر أنه ومع تقدم تنظيم «داعش» للاستيلاء على المزيد من أراضي منطقة عين العرب «كوباني»، لم يكن هناك في المقابل رد عملي إقليمي أو دولي يُذكر لمواجهة محاولات التنظيم للاستيلاء على المدينة السورية التاريخية.

لقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 9 أكتوبر 2014 بأن تقدم مسلحي «تنظيم الدولة - داعش» في بلدة «عين العرب» الحدودية السورية يمثل مأساة، لكنه لن يثني الولايات المتحدة وحلفاءها عن مواصلة استراتيجيتهم في المنطقة على الأمد الطويل.

وقال كيري في تصريحات صحفية في بوسطن: «كوباني» مأساة لأنها تجسد شرور «داعش»، لكن ذلك لا علاقة له بالاستراتيجية أو الإجراءات الكاملة لما يحدث ردًا على «داعش».

وقال كيري: «لم يبق أمامنا سوى بضعة أسابيع لبناء التحالف وما زال يجري توزيع المهام، والهدف الرئيس لهذا المجهود هو إتاحة المجال للعراق حتى تكتمل حكومته ويبدأ الهجوم المضاد حتى يمكن حرمان مسلحي التنظيم من القيادة والسيطرة ومراكز الإمداد والتدريب، وهذا هو ما يجري».

ويشير «كيري» العالم باحتمالية استيلاء «داعش» على المزيد من الأراضي عندما قال «إن بلدات أخرى على الأرجح ضعيفة أمام تقدم تنظيم «داعش»، بينما الجهود التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة سوف تستغرق أسابيع وأشهرًا للعمل!!»

وهكذا كشف كيري مجددًا عن أن التحالف الدولي لن يستطيع التصدي لوقف استيلاء «داعش» على مدينة «عين العرب» أو غيرها من المدن؛ لأنه يركز فقط على حرمان «داعش» من مراكز القيادة

والسيطرة ومراكز الإمداد والتدريب.. متجاهلاً أن تغلغل «داعش» واحتلالها للمزيد من المدن والأراضي إنما يصعب من مهمة دحر هذا التنظيم، وهو ما يدفع إلى طرح المزيد من علامات الاستفهام حول أسباب نشأة هذا التحالف الدولي من الأساس!!

لقد سعت واشنطن إلى تحميل تركيا المسؤولية الكاملة عن تردي الأوضاع في مدينة «عين العرب» السورية، ليس فقط لإبراء ساحتها أمام الرأي العام في الداخل والخارج، وإنما أيضاً بهدف إحراج أردوغان أمام الأكراد الذين راحت مدتهم وقراهم تسقط الواحدة تلو الأخرى بيد تنظيم «داعش»!!

لقد قالت «النيويورك تايمز»: إن البيت الأبيض يشعر بمزيد من الإحباط إزاء عدم تحرك تركيا للتصدي لتنظيم «داعش» ومنع مدينة «عين العرب» الواقعة على الحدود التركية-السورية من الوقوع في أيدي التنظيم الإرهابي.

ونقلت الصحيفة عن مسئول كبير بالإدارة الأمريكية انتقاداته للحكومة التركية بشأن تقاعسها عن منع وقوع مذبحه على بعد أقل من ميل واحد من حدودها، مضيفاً أنه على الرغم من اشتعال المأساة الإنسانية في سوريا لا يزال الأتراك يخترعون الأسباب لعدم التحرك لمنع وقوع مأساة إنسانية أخرى.

وقال مسئول أمريكي كبير لقناة «سي. إن. إن» الأمريكية يوم الأربعاء 8 أكتوبر 2014: إن مدينة عين العرب السورية «كوباني» التي تخوض قوات كردية فيها مواجهات قاسية منذ ثلاثة أسابيع، ستسقط في يد المهاجمين من عناصر «داعش»، ولكنه رأى أن ذلك لا يقلق أمريكا كثيرًا؛ لأن مهمتها في سوريا ليست حماية المدن والبلدات.

وقال المسئول الأمريكي لـ «سي. إن. إن»: «كوباني ستسقط بيد داعش، ولكن هذا ليس مصدر قلق كبير لأمريكا، رغم أن ذلك سيسمح للتنظيم بالسيطرة على كامل الأراضي الممتدة بين «عاصمة خلافة» التنظيم والحدود التركية التي تبعد عنها أكثر من مائة كيلومتر!!» وذكر المسئول الأمريكي «إن هدف الولايات المتحدة من مواجهة التنظيم في سوريا ليس الحفاظ على المدن والبلدات من خطر الوقوع في قبضة المسلحين، بل القضاء على قادة التنظيم ومنشآته النفطية وبنيته التحتية، بما يشل قدرته على العمل وخاصة في العراق».

لقد تساءل البعض عن الأسباب التي تحول دون تدخل تركيا المباشر لإنقاذ منطقة «عين العرب» رغم الضغوط التي قيل إن التحالف الدولي مارسها ضدها.

وهنا يمكن القول إن التحرك التركي، لا يستهدف إطلاقاً دخول الحرب ضد «داعش»، خاصة أن كثيرًا من المعلومات تكشف يومًا بعد يوم الدور الرئيس والمركزي للحكومة التركية في صناعة «داعش» لاستخدامها

لتحقيق أهداف مشتركة، بعضها متعلق بالمصالح التركية، والآخر مرتبط بالخطة الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد حددت تركيا استراتيجيتها في التدخل العسكري المباشر وفقاً للتفويض الممنوح لها من البرلمان بثلاثة شروط أساسية:

- الأول.. هو أن تتضمن حملة التحالف الدولي هدفاً رئيسياً وهو إسقاط النظام السوري جنباً إلى جنب مع مواجهة التنظيمات الإرهابية، ولا تختلف واشنطن كثيراً مع ضرورة أن تتضمن أهداف الحملة إسقاط نظام الأسد، حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأن «الحملة التي تخوضها الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش» المتطرف لا تسهم في بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في الحكم».

وقال كيري في مقال نشرته صحيفة «بوسطن جلوب» في نهاية شهر سبتمبر 2014: «نحن لسنا في الجانب ذاته الذي يقف فيه الأسد، فهو في الواقع العامل الذي اجتذب مقاتلين أجانب من عشرات البلدان إلى سوريا قدموا للقتال مع تنظيم «داعش».

وكرر كيري القول «إن الرئيس الأسد فقد - منذ وقت طويل - كل شرعية للبقاء في الحكم، وهذا يعني باختصار أن الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة تستهدف أيضاً إسقاط نظام بشار الأسد أو دفعه إلى إقامة دويلة علوية تحت قيادته في منطقة «اللاذقية» على شاطئ البحر المتوسط».

- الشرط الثاني.. هو إقامة منطقة حظر جوي في سوريا، حيث طالبت بها تركيا علانية، وقال رئيس الوزراء التركي داود أوغلو: «لنفترض أننا قضينا على داعش - وهذا أمر صعب، لكننا سنفعله - ففي اليوم التالي سيشن النظام السوري غارات على حلب أو على غيرها من المدن، الأمر الذي سيؤدي بكل تأكيد إلى أزمة إنسانية، لذلك يبقى مطلبنا هو فرض منطقة حظر جوي».

وقال: «نريد منطقة آمنة بجوار حدودنا، وإلا فإن هذا الحِمل سيظل معلقاً في عنق تركيا وغيرها من دول الجوار».

- أما الشرط الثالث.. فهو ما صرح به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالقول إنه بحث مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما وحلفاء من حلف شمال الأطلسي خلال قمة الحلف في مطلع سبتمبر 2014 إقامة منطقة عازلة على الحدود مع سوريا والعراق، وهو أمر يمثل تطوراً خطيراً يهدد الأمن القومي لكل من سوريا والعراق.

وقد أثارت هذه التحركات الغضب الروسي مجدداً، حيث ذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها إن وزير الخارجية الروسي «لافروف» أبلغ نظيره الأمريكي جون كيري في اتصال هاتفي بينهما، ضرورة الالتزام التام بلوائح الأمم المتحدة وأعراف القانون الدولي والاحترام غير المشروط للسيادة السورية خلال إنجاز خطط التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يشمل استخدام القوة ضد مواقع «داعش».

وقال البيان: «إن (لافروف) بحث مع كيري التحركات الدولية لمحاربة تنظيم «داعش»، مشددًا على ضرورة تنسيق هذه التحركات من دون أي معايير مزدوجة».

وتهدف تركيا من وراء المنطقة العازلة إلى فرض حظر على الطيران السوري بعمق 30 كيلومترًا، بزعم حماية اللاجئين الفارين من سوريا، وتدريب القوات البرية للمتمردين السوريين الذين يلقون دعمًا تركيًا - أمريكيًا بهدف إسقاط النظام السوري.

في البداية أبدت واشنطن حذرًا تجاه مطلب تركيا بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع سوريا؛ إذ رأت أنه لا حاجة الآن لهذه المنطقة العازلة، بينما رأت فرنسا ضرورة الموافقة على هذه المنطقة.

لقد عقدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية «جنيفر بساكي» يوم الخميس 9 أكتوبر مؤتمرًا ردت فيه على التساؤلات المطروحة حول أسباب عدم التدخل الدولي لإنقاذ مدينة عين العرب «كوباني» بالقول: «نحن لا نريد لأي دولة على الإطلاق أن تحل أزمة «عين العرب» أو أن تأخذ على عاتقها مهمة مواجهة تهديد «داعش» بمفردها!»

وأضافت: «بالتأكيد لتركيا دور يمكنها أن تقوم به، لكننا نريد أن نتحدث عن نواياهم وما يريدون فعله».

وقالت: «إن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تطلب من أي دولة أخرى أي شيء، ولم تقم بتوزيع مهام، ولكن لا شك أن تركيا في وضع

يجعلها قادرة على المساهمة بشكل جيد للغاية في التحالف الدولي ذي المشاركة الواسعة، وذلك من خلال: التعاون العسكري، ووقف تمويل الإرهابيين، ومكافحة تدفق المحاربين الأجانب».

إذن تلك - فقط - هي المهام التي تحدثت عنها الناطقة باسم الخارجية الأمريكية في مواجهة زحف «داعش» على مدينة «عين العرب»، وهي كلها مهام لا توقف العدوان ولا سعي «داعش» للسيطرة على المدينة والقرى التابعة لها والبدء في تنفيذ مذبحة كبرى ضد سكانها وأغليبتهم من الأكراد.

لقد أبدى كثير من المراقبين دهشتهم في هذا الوقت من موقف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ورفضه مواجهة زحف «داعش» لاحتلال «عين العرب»، وترك المدينة مُحاصَرة منذ 16 سبتمبر 2014، حيث لم يُرصد توجيه أي ضربات جادة أو محاولات حقيقية لإنهاء هذا الحصار أو الحيلولة دون سقوط «عين العرب».

وقد تجاهلت الولايات المتحدة - عن عمد - تحذيرات المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا «ستيفان دي ميستورا» من حدوث مذبحة بحق آلاف المدنيين حال وقوع مدينة عين العرب «كوباني» السورية المتاخمة لتركيا في يد مقاتلي «داعش».

لقد استطاع مقاتلو «داعش» الوصول إلى المربع الأمني في وسط المدينة من الجهة الشرقية وسيطروا عليه، حيث توجد في هذا المربع

أكثرية الإدارات التابعة لكانتون الإدارة الذاتية الكردية، وهو أمر لا يخلو من دلالة.

إن أحدًا لا يستطيع أن يبرئ تركيا من مخطط «داعش» الذي استهدف إسقاط هذه المنطقة التي تعج بالأكراد على الحدود السورية - التركية، فالدولة التركية لا تُخفي عداؤها مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا، صاحب العلاقة الخاصة مع حزب العمال الكردستاني في تركيا.

لقد خلّفت الحرب بين الأكراد وتركيا أكثر من 40 ألف قتيل ويقدر عدد الأكراد داخل تركيا بما يقارب خمس السكان، وإذا ما نجح الأكراد في بناء دولة مستقلة لهم، كما كان معلنا في الفترة الماضية، فهذا يعني أن تركيا سوف تكون أمام حرب لا تنتهي ومطالب كردية لن تتوقف عند حد معين.

وإذا كانت تركيا ترتبط بعلاقات تجارية وثيقة مع أكراد العراق، فإن الموقف على العكس تمامًا مع أكراد سوريا؛ حيث يرفع الأكراد في المناطق السورية علم حزب العمال الكردستاني الذي يتزعمه عبدالله أوجلان الذي يمضي عقوبة السجن المؤبد داخل السجون التركية.

إن تركيا هي الدولة الوحيدة من بين دول التحالف الدولي التي تمتلك حدودًا مع المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش»، ومع ذلك لم تستطع حتى الآن أن تؤدي دورًا فعالًا في هذه الحرب، خاصة أن

المناطق الحدودية بين تركيا وإسرائيل تمتد لأكثر من 820 كم، غير أن هاجس تركيا الدائم والمستمر هو أن غالبية هذه المناطق الحدودية واقعة تحت سيطرة الأكراد وقوات حماية الشعب الكردي وحزب الاتحاد الوطني الكردي.

لقد كان الهم الأساسي لتركيا في ملف التحالف الدولي هو إقامة المنطقة العازلة وهو أمر بقدر ما هو موجه ضد سوريا، فهو أيضًا موجه ضد الأكراد السوريين الموجودين على الحدود بين البلدين، ويومًا عن يوم تتكشف الحقائق لتؤكد أن مشروع المنطقة العازلة الذي تسعى إليه تركيا سوف يسهل من مهمة الأجهزة السورية في حصار وغزو المناطق الكردية بهدف إسقاط طموح الأكراد وإنهاء مشروع الحكم الذاتي الذي ترسّخ على أرض الواقع.

لقد حققت الحكومة التركية انتصارًا مهمًا في الفترة الماضية في إطار تحقيق السلام مع حزب العمال الكردستاني، ووقعت اتفاقية بذلك، غير أن تركيا رصدت حدوث حالة من الانفتاح والتواصل الغربي والإسرائيلي مع الأكراد، بما يمثل خطرًا على الأمن القومي التركي.

وأمام حالة القلق التي اعترت الحكومة التركية من جراء هذا الانفتاح الغربي على حزب العمال الكردستاني، كان طبيعيًا أن تسعى تركيا إلى توظيف «داعش» لخدمة استراتيجيتها في تحجيم الطموحات الكردية وإضعاف المقاتلين الأكراد.

لقد رفضت تركيا التدخل في مواجهة «داعش» لوقف زحفها لاحتلال عين العرب «كوباني»، بل شاركت في حصار الفارين وأوقفت زحف المقاتلين، ومنعت الأسلحة عن المحاصرين، وذلك لأن سقوط «كوباني» سوف يؤدي إلى اختراق المنطقة التركية لتحقيق هدف تركيا في إقامة المنطقة العازلة وكذلك فصل شرق المنطقة الكردية عن غربها.

لقد كشف استطلاع الرأي الذي أجرته شركة «غيزي» التركية لاستطلاعات الرأي في شهر أكتوبر 2014 على 3300 مواطن في 36 محافظة تركية عن أن 55٪ من العينة قالوا إن الحكومة التركية تدعم «داعش» وتسهل عمله على أرضها. كما كشف الاستطلاع عن تراجع دعم الشارع التركي لعملية الحل السلمي للقضية الكردية مع حزب العمال الكردستاني، إذ قال 72٪ إنهم يرفضون المفاوضات الجارية بين رئيس الاستخبارات التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، كما أعرب 85٪ عن اعتقادهم بأن الحزب الكردستاني يخدع الحكومة ولا نية لديه لترك السلاح.

إن تركيا تدرك جيدًا أن المشهد الراهن في الشمال السوري، وتحديدًا في المنطقة الواقعة على بعد نحو 160 كيلو مترًا من مدينة حلب، والمحاذية للحدود التركية، سوف يضع المنطقة أمام أحد خيارين:

- إما توافق دولي إقليمي لإقامة منطقة عازلة في شمال سوريا.
- وإما أن ينتهي الأمر بإقامة منطقة كردية مستقلة على غرار كردستان العراق.

وإذا كانت الأهداف التركية قد تلاقت مع أهداف «داعش» في ضرورة القضاء على المشروع الكردي بإقامة حكم ذاتي يكون مقدمة لإقامة دولة مستقلة من زاوية أنه يتعارض مع مشروع الخلافة الإسلامية الذي تتبناه «داعش» ويتعارض أيضًا مع الأمن القومي التركي، هنا تكون المصلحة مشتركة في القضاء على قوات حماية الشعب الكردي، وفي نفس الوقت إخضاع المنطقة لسيطرة القوتين الأساسيتين في هذه المنطقة: تركيا و«داعش».

لقد كان الوضع مختلفًا عندما سعى مقاتلو «داعش» إلى السيطرة على مدينة «أربيل» الكردية في العراق، حيث تحركت قوات التحالف الدولي على الفور وأرغمتها على الانسحاب والتراجع، وهو عكس ما يحدث في «كوباني».

وإذا كان هذا الأمر يدعو إلى الدهشة، إلا أن إدريس نعلان - مساعد وزير خارجية مقاطعة «كوباني» في الإدارة الذاتية - يوضح أسباب هذا الموقف بالقول: «إن ما يتم الآن في «كوباني» يتم بغطاء دولي فطائرات التحالف تراقب تقدم «داعش» من دون أي ردة فعل حقيقية، بينما على العكس من ذلك في كردستان العراق، ذلك أن حكومة كردستان العراق مرتبطة بالرغبات والأطماع الدولية وتعمل بالتعاون مع الغرب على تحقيق مصالحه، لذلك تحرك لإنقاذ الإقليم الكردي الغني بالنفط».

ويقول المسؤول الكردي: أما هنا في «كوباني» فالوضع مختلف، نحن مستقلون بإرادتنا وندافع عن خيارنا وقرارنا، وهذا يتنافى مع مصالح

الغرب الذي يدّعي أنه يعمل على حماية الوجود الإنساني. إننا نشكل عقبة في وجه مصالحهم، لذلك قاموا بتسليم المعارك للإدارة الأمريكية التي قدّمت كل الدعم لـ«داعش».

ورصد المسئول الكردي أسباب الحشود العسكرية التركية على الحدود مع «كوباني» بالقول: «إنها مؤشر لعمل عسكري بري قد تقوم به القوات التركية في الأراضي السورية الكردية»، مشددًا على أن هذه الخطوة جاءت بعد فشل «داعش» في التقدم وتمكن القوات الكردية من التصدي لها، ومؤكّدًا في الوقت ذاته أن القوات الكردية ترى في أي تدخل بري عدوانًا واحتلالًا للأرض التي ستدافع عنها، وقال: «إن ما يحصل في «كوباني» في الوقت الحالي هو ضريبة الاستقلال في الرأي وعدم الانخراط في مشاريع الغرب».

وهكذا تتضح خيوط المؤامرة بين تركيا و«داعش» والولايات المتحدة، ويبدو أن الاتفاق يقضي بترك «داعش» تفرض سيطرتها وهيمنتها على «كوباني»، فهذا في حد ذاته سيحقق العديد من الأهداف التي تسعى إليها تركيا ولا تمنعها أمريكا في ذلك.

من هنا يتضح أن الورقة «الكردية» في هذا الملف كانت ضرورية وأساسية ومهمة، ليس فقط لأنها ستحقق لتركيا أهدافها في هذا الملف، وإنما أيضًا لأنها سوف تساعد على تنفيذ مخطط إسقاط الأسد وتقسيم الدولة السورية!

4- الحنين التركي إلى الموصل

عندما انضمت تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى التي اندلعت عام 1914 ، وبعد انتصار الحلفاء، بدأت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، وهي القوى المنتصرة في الحرب، في تقسيم تركة الدولة العثمانية، حيث تم الاتفاق على أن تكون القسطنطينية والجزء الأوربي من تركيا وبعض الجزر الأخرى في بحر إيجه أو الساحل الآسيوي من مضيق البوسفور من نصيب روسيا.

أما بريطانيا وفرنسا فقد جرى الاتفاق بينهما على تقسيم الشرق الأوسط في إطار اتفاقية سايكس-بيكو التي جرى توقيعها عام 1916 ، ولم يُكشف النقاب عنها إلا عام 1917 .

لقد أصبحت سوريا الساحلية من الإسكندرونة حتى رأس النافورة بمقتضى هذه الاتفاقية من نصيب فرنسا، بينما أصبح جزء كبير من العراق يمتد من البصرة إلى بغداد وأيضاً ميناءي حيفا وعكا من نصيب بريطانيا.

أما المنطقة الثالثة وهي تشمل ما تبقى من فلسطين فتم الاتفاق على أن تقام فيه إدارة دولية، والمنطقة الرابعة تتألف من سوريا الداخلية وولاية الموصل، أما المنطقة الخامسة والأخيرة فقد ضمت ما تبقى من العراق، وتم الاتفاق على أن تقام في هاتين المنطقتين دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعمه فرنسا وبريطانيا.

وبعد هزيمة تركيا، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918، تم الاتفاق على تنفيذ بنود اتفاقية «سايكس - بيكو»، وبدأت قوات بريطانيا وفرنسا تحتلان المناطق المقسمة بينهما، كما فرض الحلفاء المنتصرون ما سُمّي باتفاقيات «الإذعان» على الدول المهزومة ومن بينها تركيا، والتي عقدوا معها اتفاقية «سيجر» عام 1920.

وبمقتضى هذه الاتفاقية أقرّت تركيا بتنازلها عن الشعوب غير التركية التي كانت تحتلها وتحكمها، ومن بينها سوريا وفلسطين والعراق.

وبعد أن اكتشفت إحدى الشركات البريطانية وجود كميات هائلة من النفط في منطقة كركوك التابعة لولاية الموصل، قررت الحكومة البريطانية الاستيلاء على هذه المنطقة، بالرغم من أنها وفقًا للاتفاق الموقع سابقًا عام 1916 تُعدّ من ضمن الدولة العربية التي تخضع للإشراف الفرنسي.

لم يكن أمام فرنسا من خيار آخر، فبعد تفاهات جرت مع بريطانيا، استولت بريطانيا على هذه المنطقة وبعثت بجيوشها لاحتلال هذه

المنطقة، وعندما احتجّت تركيا على ذلك، وطالبت بضم الموصل إليها بزعم أن غالبية سكانها من الأتراك، تمّ رفع الأمر إلى «عصبة الأمم» التي كلفت لجنة دولية بالتحقيق في هذا الملف.

وبعد عدة زيارات ولقاءات قدمت اللجنة تقريرها إلى عصبة الأمم والذي أوصت فيه ببقاء الموصل مع العراق شرط بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني مدة 25 سنة ومنح إحدى الشركات البريطانية حق الاستثمار النفطي في كركوك.

اضطرت تركيا إلى الخضوع لتوصيات اللجنة المكلفة من عصبة الأمم، وأقرت بالوضع الجديد بعد حصولها على ضمانات من بريطانيا بعدم إقامة دولة كردستان على الحدود التركية؛ لأن ذلك سيؤثر على الأمن القومي للبلاد نظرًا لوجود غالبية الأكراد داخل الحدود التركية.

وفي هذا الوقت قامت اللجنة الدولية برسم الحدود بين تركيا والعراق عام 1926، في إطار الخط الفاصل بين الاحتلال التركي والبريطاني، كما جرى رسم الحدود في مناطق أخرى، مما أدى إلى قيام دولة والسيطرة على مناطق أخرى بين فرنسا وبريطانيا ومنح اليهود وعدًا لإقامة وطن قومي في فلسطين في 2 نوفمبر 1917.

لقد تعرض الباحث والكاتب «سكوت أندرسون» المراسل الحربي الذي سبق له العمل في لبنان وإسرائيل ومصر ومناطق أخرى، وهو مؤلف عدة كتب من بينها «لورانس العرب» إلى هذه الأحداث

بالقول: «ربما يبدو تركيز العالم الآن منصبًا على الانقسامات في العراق بين الشيعة والسنة والأكراد، ولكن نفس البلقنة حدثت في ليبيا بعد ما سُمّي بالربيع العربي، حيث انقسمت ليبيا إلى ثلاث دويلات بحكم الأمر الواقع».

وقال «أندرسون» في مقال نشره موقع شبكة «سي.إن.إن»: «في حكم المؤكد أن تكون سوريا هي المقبلة على نفس اللاتحة، فقد قسمت الحرب الأهلية الوحشية الأمة في سوريا إلى أجزاء تسيطر على عدد منها الحكومة، والمعارضة المسلحة على أجزاء أخرى، وهناك الآن حديث خافت داخل أوساط نظام بشار الأسد، حول الانزواء بغرب سوريا ذي الحضور القوي من قبل العلويين من أجل تسهيل الدفاع عن مناطقهم».

ويطرح «أندرسون» السؤال: لكن كيف وصلنا إلى ذلك؟، ويجب في مقاله بالقول: «للإجابة على ذلك سيكون أمرًا جيدًا أن نلقي نظرة على خريطة المنطقة أثناء الإمبراطورية العثمانية، فللحفاظ على السلم والتنوع الرائع في المناطق التي تتبعها، لجأ السلاطين العثمانيون إلى نظام ذكي جدًا، اسمه «النظام الملي» الذي يُلزم تلك المناطق بالولاء للباب العالي ودفع الضرائب مقابل أن تحافظ تلك المناطق على حكم نفسها، وهي التي تمتاز بتنوع أعراقها وطوائفها».

وقال: «رغم أن «النظام الملي» كان تقريبًا مثاليًا من حيث عدم احتوائه على بذور المشاكل، فإنه شكّل حجر الزاوية تقريبًا في ضعف

الإمبراطورية العثمانية حتى أصبح يطلق عليها «الرجل المريض»، وانتهى أمر تلك الإمبراطورية عام 1914، عندما انضمت إلى ألمانيا والحلف النمساوي - المجري أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث اعتبرت كل من فرنسا وبريطانيا بسبب ذلك الإمبراطورية العثمانية «الغنيمة الأكبر» لا سيما أنها تُعدُّ أكبر تحدٍّ أمام سيطرة أوربا ومد سيطرة الاستغلال الاقتصادي».

وقال «أندرسون»: «ولكن قبل ذلك كان يتعين على فرنسا وبريطانيا أن تفوزا بالحرب، لكنها عانتا ضعفاً استمر. وفي حركة يائسة، توصلت بريطانيا إلى اتفاق مع الشريف حسين بن علي، على إطلاق ثورة عربية ضد الأتراك، ومقابل ذلك مُنح وعدًا بأن تُمنح كل الدول العربية الاستقلال».

وقال «أندرسون»: «إن بريطانيا لم تنفذ وعدها بسرعة ودخلت في مفاوضات مع فرنسا انتهت باتفاقية «سايكس - بيكو»، التي كانت تقليصاً لمساحة المنطقة الموعودة بالاستقلال».

ويقول «أندرسون»: «خلال ربع قرن من تغطيتي الحروب ومناطق النزاع في مختلف أنحاء العالم، أيقنت أن حركات التمرد والاحتجاجات، أينما كانت في العالم، تعبر عن مطالبها بشأن ما ترغب فيه من قضايا، لكن في الشرق الأوسط، وبالألمفارقة، يبدو الأمر تقريباً في مجمله يتعلق بالتعبير عما يرفضه الشارع العربي وليس ما يرغب فيه».

وقال: «نتيجة لذلك، على ما أعتقد، يحدث فراغ بمجرد إزالة الوضع الراهن، وبدلاً من ذلك، يقوم الشارع العربي بتعبئة ذلك الفراغ بتركيز الأنظار على الأمور التي كانت تسبق سبب غضبه، معتقداتهم وعشائرتهم. وفي الوقت الذي يبدو الوضع أقل سوءاً في الدول التي تتمتع بهوية قومية قوية مثل مصر، فهناك يتسبب عدم التوصل إلى توافق فقط في خنق ثورة الشعب، فإن الأمر مختلف تمامًا في أمة «مركبة» مثل العراق».

وقال: «نحن الآن بصدد الوضع نفسه في سوريا، فما دام أي من فصائلها المقاتلة غير قابل للخسارة عسكرياً، لا سيما مع دعم القوى الإقليمية لكل فصيل حسب أجندتها، فإن سفك الدماء سيستمر إلى أن تنبثق بحكم الأمر الواقع «أمم مصغرة». وفي العراق، تبدو كردستان مستقلة ولا ينقصها سوى الاسم؛ خجلاً من أن يثير ذلك حنق حاميتها الرئيس التركي».

وقال: «إن السؤال الأكبر الآن يدور حول ما إذا كان تنظيم «داعش» سيضم المناطق التي يوجد فيها في العراق إلى تلك التي يسيطر عليها في سوريا، وهو ما قد يؤدي إلى مفارقة يقتنع فيها النظام الشيعي في العراق والعلوي في سوريا بأنه من المحتمل أن الدولة التي بناها «الإرهاب» قد تكون الأسلوب الأمثل لتجنب أعدائهما السنة».

وقال «أندرسون»: «إن المؤكد أيضاً أن المفاجأة الأكبر حتى الساعة تتعلق بالهدوء الكبير حتى وإن كان نسبياً في الأردن، تلك المملكة التي أنشئت بقطع أرض من هنا وهناك، من قبل القوى الأوروبية بعد الحرب

العالمية الأولى، ورغم الخشية من أن تسقط بدورها في الفوضى، يمكن القول: إنها نجحت في الصمود بسبب حاجة الجميع ولا سيما جيرانها إلى ما يشبه سويسرا في المنطقة».

وتساءل الكاتب: «ما الذي سينفجر لاحقًا؟»، وقال: «نحن فقط بصدد الاستعداد لأن نعود عيوننا على عدم رؤية أماكن رسمتها الإمبريالية الأوربية!».

هكذا تبدو الصورة والرؤية المستقبلية كما رسمها الباحث والكاتب والمراسل الحربي (السابق) «سكوت أندرسون»، وهي رؤية في كل الأحوال تجسد الحالة الراهنة والتوقعات المستقبلية لخارطة المنطقة العربية، وتحديدًا سوريا والعراق.

وإذا كانت تركيا تعود اليوم من جديد لتكرر مقولة الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال على لسان وزير الخارجية الأسبق «عبدالله جول»، وتهدد مجددًا بإلغاء اتفاقية 1926 واستعادة الموصل مرة أخرى وضمها إلى تركيا، فإن ذلك في حد ذاته يجيب عن الكثير من التساؤلات الغامضة حول داعش وحقائق الدور والتأمر التركي على العرب.

إن هذه الاتفاقية «الدولية» التي يخرج المسئولون الأتراك بين الحين والآخر يهددون بإلغائها حال تقسيم العراق، لم تكن منحة من تركيا أو حقًا لها تم اغتصابه؛ فالموصل عربية حتى النخاع بحكم الواقع والتاريخ والجغرافيا.

فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور الجمهورية التركية بقيادة «مصطفى أتاتورك»، تم اقتطاع منطقة الموصل وجرى ضمها إلى تركيا، إلا أن أبناء الموصل قاوموا هذا التوجه بكل حسم، وكانت بريطانيا تواجه في هذا الوقت تحديات كبيرة في العراق بعد فرض الولاية عليه وتطبيق معاهدة 1922 بالقوة، مما دفع تركيا إلى التحرك ومحاولة فرض سيطرتها على الموصل واسترداد بعض ما فقدته في وقت سابق، وتحديدًا في اتفاقية «سيجر» الموقعة في العاشر من أغسطس 1920.

وفي العشرين من أكتوبر 1922، عُقد مؤتمر «لوزان الأول» بهدف بحث وإنهاء الخلافات المتصاعدة بين تركيا وجيرانها والتنصل من التزاماتها السابقة التي أقرتها في اتفاقية «سيجر»، ومن بينها تخليها عن منح الأكراد حق تقرير المصير والذي رفضه المجلس الوطني التركي.

في 23 إبريل 1923 تم عقد مؤتمر «لوزان الثاني» لبحث المشاكل العالقة، وانتهى المؤتمر بالتوقيع على معاهدة الصلح دون أن يتم التطرق إلى حل المشاكل الحقيقية وبينها قضية الموصل وحق تقرير المصير للأكراد، حتى بدا الأمر وكأنه صفقة بين تركيا وبريطانيا على حساب شعوب المنطقة العربية، ولذلك جرى الاتفاق على إحالة الخلاف التركي العراقي حول الموصل إلى عصبة الأمم في حال الفشل في الوصول إلى حل خلال تسعة أشهر من تاريخ إبرام المعاهدة السابقة.

وفي 30 سبتمبر 1924، قررت عصبة الأمم، تشكيل لجنة من عدد من الشخصيات المتخصصة في علوم التاريخ والجغرافيا والعسكرية

لبحث الخلاف حول الموصل وتبعيتها، وكان من أبرز رموز هذه اللجنة خبراء من بلجيكا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا وتركيا والعراق وغيرها. وقد استقبل أهالي الموصل هذه اللجنة بمظاهرات غاضبة ضد تركيا، وتولى عدد من أحزاب الموصل والشخصيات العامة بالمدينة تقديم مطالب أبناء الموصل الرافضة للانضمام إلى تركيا.

وبعد الإجراءات واللقاءات والبحوث التي أجرتها «لجنة الحدود الأمية» أصدرت تقريرها عن الخلاف التركي - العراقي حول الموصل في 311 صفحة بالإضافة إلى إحدى عشرة خارطة، وصدر عن اللجنة تقرير نهائي تضمن الآتي:

- ترى اللجنة أنه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها، وهي ترى أن هناك حججاً مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة ابتداءً من جنوب خط بروكسل بالعراق، ومن تلك الحجج خصوصاً الحجج والثوابت الجغرافية والاقتصادية مع كل التحفظات المذكورة، على أن تراعي الشروط التالية:

- 1- يجب أن تبقى تحت انتداب عصبة الأمم لمدة 25 سنة.
- 2- يجب مراعاة رغبات الأكراد فيما يخص تعيين موظفين أكراد لإدارة ممتلكاتهم، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في هذه الأمور.

وقد قُدم التقرير إلى مجلس عصبة الأمم، وبعد مناقشات مستفيضة، انتهت عصبة الأمم إلى إصدار قرار بهذا الصدد في 19 نوفمبر 1925 تضمن عدة بنود، هي:

1- البت في عائدة الموصل بشكل قاطع للعراق، وعدم قبول كل الذرائع والحجج والحججيات التي بنت عليها تركيا للمطالبة بالموصل.

2- حسن الجوار، حيث حثت العصبة طرفي النزاع - تركيا والعراق - على إقامة أفضل وأحسن العلاقات على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون المثمر والبناء لفرض الاستقرار والهدوء في عموم المنطقة.

3- النظر لموضوع القضية الكردية نظرة جادة وقائمة على أساس احترام الحقوق القومية المشروعة للأكراد، وعدم المساس بثقافتهم ولغتهم وإدارتهم المباشرة لشؤونهم.

4- تثبيت الحدود المتنازع عليها بين تركيا والعراق وفق خط بروكسل. وخط بروكسل هو الخط الذي يفصل بين الأراضي العراقية والتركية ويبدأ من ملتقى «دجلة والخابور» متبعاً وسط مجرى «الخابور» إلى ملتقاه من «الهيزل» ثم يسير وسط مجرى «الهيزل» إلى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى النهر، ويستمر الخط بالتعرج والانخفاض والارتفاع لينتهي في نقطة ملتقاه بخط مستقيم المياه، الواقع بين حوضي

نهر «حاجي بك» ورافده الذي يمر من شرق أوربا، وبعد أن يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأسًا إلى نهر «حاجي بك»، ثم يسير مع النهر معاكسًا الجيران إلى الحدود الإيرانية.

لقي القرار ترحيبًا عراقيًا كبيرًا، وبعد جدل ونقاش وضغوط اضطرت تركيا إلى القبول بهذا القرار، وقد تم عقد محادثات بين الحكومتين العراقية والتركية وفقًا لهذا القرار، أسفر عن توقيع معاهدة تضمنت نص قرار عصبة الأمم وبعض التعديلات الأخرى.

ووفقًا لرؤية الباحث العراقي «حليم الأعرجي» فإن هذه المعاهدة ركزت على أربعة محاور رئيسية هي:

- 1- إقرار تثبيت خط بروكسل مع بعض التعديلات.
- 2- إقرار بطلان مطالبة تركيا بولاية الموصل في ضوء الحقائق التاريخية والجغرافية والجيوسياسية؛ حيث إن تركيا استندت عند مطالبتها بالموصل إلى جملة من النقاط، منها:
 - خضوع الموصل للسيطرة العثمانية لأكثر من أربعة قرون، وهذا الخضوع لا ينطبق على الموصل فحسب، بل شمل العراق وبلدانًا كثيرة في آسيا وإفريقيا وأوربا، ومن ثم فقد كان ذلك احتلالًا للمنطقة وليس حقًا من حقوق تركيا.
 - وجود جالية تركية في الولاية، وقد تم إسقاط هذه الحجة في مؤتمر لوزان الأول والثاني ثم في قرار عصبة الأمم وفي معاهدة 1926

وفقاً للترتيب؛ حيث تنص المادة 30 من المعاهدة على أن الأتراك الساكنين في البلاد التي انفصلت عن تركيا سيكونون بمقتضى أحكام هذه المعاهدة تابعين للدولة التي انتقلت إليها البلاد وفق الشروط الموضوعية في القوانين المحلية - أي يكونون تابعين لدولة العراق وليس تركيا.

ومن أجل أن توافق تركيا على إغلاق هذا الملف نهائياً طرحت ثلاثة شروط وافقت عليها العراق جميعاً في هذا الوقت، وهي:

- تنازل العراق عن مساحة حوالي 1000 كيلومتر في منطقة «اشوشار آمون» باعتبار أن هذه المنطقة لها أهمية استراتيجية للأمن التركي.
- منح تركيا عشرة في المائة من حصة الحكومة العراقية في شركة النفط التركية لمدة 25 عاماً.

- تسديد مبلغ عشرة ملايين و750 ألف جنيه إسترليني تعويضاً لتركيا عن العربون الذي بذمة الدولة العثمانية.

لقد تضمنت معاهدة 1926، التي أنهت كل المزاعم التركية حول الموصل وغيرها عدة ثوابت أساسية، منها:

- أن هذه المعاهدة تم إبرامها بكفالة وضمانة سويسرية وعبر لجنة مكونة من اثنين تعينهما الحكومة التركية واثنين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية.

- كما أن المعاهدة نصت على تحرير محضر تخطيط نهائي وخرائط ووثائق ملحقة بثلاث نسخ تُرسل اثنتان منها إلى الدول المتاخمة والثالثة إلى الحكومة الفرنسية، ونسخ إلى الدول الموقعة في معاهدي لوزان الأولى والثانية.

- وأن المعاهدة جاءت نتيجة تحقيق دولي جرى بإشراف عصبة الأمم التي أقرت بعائدية ولاية الموصل للعراق بقرار يشمل ترسيم الحدود بين البلدين بصفة نهائية.

- وأن قبول تركيا بالتوقيع على المعاهدة بقرارات عصبة الأمم المتعلقة بها لم يكن نتيجة ظروف قهرية بالنسبة لتركيا وإنما نتيجة أوضاع داخلية وإقليمية ودولية وقوانين تركية.

وهكذا.. وبالرغم من جميع الحجج والأسانيد فإن حلم تركيا في الاستيلاء وفرض السيطرة عاد من جديد، بحجة أن العراق بات مقسماً، وأن توقيعها على اتفاقية 1926 كان بإرادة قهرية، وأنها تجد أن الظروف باتت مناسبة الآن لعودة سيطرتها على هذه المنطقة مجدداً، عبر الوكيل الرسمي لها «تنظيم داعش».

لقد دعا رئيس معهد الدراسات التاريخية التابع للحكومة التركية «يوسف هالاج» رئيس الحكومة «أحمد داود أوغلو» إلى إعادة النظر في اتفاقية عام 1926 التي تخلت بموجبها تركيا عن الموصل وكركوك للعراق.

وقال «هالاج»: «إن من حق تركيا أن تسترجع الموصل وكركوك إذا قررت واشنطن تقسيم العراق؛ لأن الأتراك تركوا الموصل وكركوك لدولة عراقية موحدة».

وهكذا يبدو الخطاب التركي المؤيد من عناصر الحكم، وكأنه يعود بعجلة التاريخ إلى الخلف وإعادة الحلم العثماني بالسيطرة على شمال العراق ودول أخرى مجاورة.

لم يكن هذا الأمر جديدًا على الخطاب السياسي والإعلامي التركي، بل إن أطماع تركيا باتجاه العراق ظلت مستمرة بعد سقوط النظام الملكي، فاستهدفت إسقاط النظام الجمهوري الذي سعى إلى مواجهة حلف بغداد الذي تزعمته تركيا في هذا الوقت، غير أن وقفة العالم الحر إلى جانب النظام العراقي الجديد الذي تلا سقوط الملكية أنهت هذا المخطط مبكرًا.

ونشرت وزارة التربية التركية خارطة جديدة لتركيا جرى توزيعها على طلاب المدارس الابتدائية، تضم ثلثي أراضي شمال العراق - التي كان يُطلق عليها خلال فترة الاحتلال العثماني ولاية الموصل - بالإضافة إلى الشريط الحدودي إلى الجنوب الشرقي وصولاً إلى الحدود الإيرانية - التركية - العراقية.

وهذه الخريطة التي تكشف عن المطامع التركية في أراضي العراق تضم محافظات الموصل وكركوك وأربيل ودهوك بالإضافة إلى الموصل،

باعتبار أن هذه المناطق جزء من تركيا، وأن تركيا انسحبت منها مجبرة بموجب المعاهدة التي تلت الحرب العالمية الأولى.

إن المتابع للشأن التركي يدرك أن حكومة أردوغان بدأت تصعد من لهجتها باتجاه استرداد ما كان يسمى قديماً بولاية الموصل، متجاهلة بذلك جميع الاتفاقات الدولية التي وقّعت عليها في أوقات سابقة.

إن ذلك يعطي دليلاً جديداً على أن تركيا متورطة حتى النخاع في دعم «داعش» وصناعتها من الأساس؛ حتى تقوم بالمهام التي تعجز تركيا عن القيام بها في الوقت الراهن، فمنحت لـ«داعش» التوكيل الرسمي لتنفيذ الأجندة كاملةً.

«داعش» الوجه الآخر لـ «داعش»!!

وضع تنظيم «داعش» استراتيجية للسيطرة بالتمدد من العراق شرقاً حتى نيجيريا وبلدان المغرب العربي غرباً، بالإضافة إلى العديد من البلدان الإسلامية الأخرى في شمال إفريقيا.

كان طبعياً، والحال كذلك، أن يسعى التنظيم، منذ فرض سيطرته على الموصل والعديد من المناطق العراقية والسورية الأخرى، إلى أن يُحكم سيطرته الكاملة على هذه المناطق، وأن يسرع الخطى لفرض إرادته، وأن يستخدم كل آليات العنف لإخضاع سكان هذه المناطق لجبروته، وأن يقيم ما يسمى بالمحاكم (الشرعية) لإصدار الأحكام الجائرة والفتاوى البعيدة عن صحيح الدين، وأن يستولي على مصادر النفط والثروة والمياه للتحكم في مصير الملايين من البشر.

وفي غضون أشهر قليلة استطاع تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية «داعش» أن يمتد إلى منطقة «عرسال» السنية في لبنان، وأن يسعى إلى

تحقيق انتصارات سريعة بعد أن وصل بحدود ما يسميه بـ«الدولة» إلى مناطق قريبة من حلب، كما أنه استطاع إسقاط محافظة «الرقعة» السورية كاملة بعد أن انتصر على قوات الجيش السوري واستولى على القاعدة الرئيسية له في «الرقعة» وأسر نحو 250 ضابطًا وجنديًا وجرّدهم من ملابسهم ثم قامت ميليشياته بإعدامهم إعدامًا جماعيًا.

ولقد مثلت هذه الأحداث والانتصارات ردود فعل إيجابية لدى قيادة التنظيم وقواعده وشجعتها على الإسراع بتحقيق المزيد من طموحاتها لمد هذا المشروع إلى حدود تتجاوز المشرق العربي.

وكان من بين العوامل التي شجعت «داعش» على السعى لمد مشروعها إلى المغرب العربي هو توافر البيئة الحاضنة لهذا المشروع في كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

وتشير جهات الرصد داخل تنظيم «القاعدة» إلى أن عدد من شاركوا في الحرب الأفغانية ضد السوفييت في ثمانينيات القرن الماضي وصل إلى نحو 50 ألف مقاتل مغربي، كانت نسبتهم على الوجه التالي: 17٪ لبيسون، 20٪ جزائريون، 2٪ مغاربة، 1٪ تونسيون، 3٪ موريتانيون، وذلك من حجم عدد (المجاهدين) الذين شاركوا في هذه الحرب.

وخلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، كان «المجاهدون» المغاربة حاضرين، وارتبطوا بعلاقات وثيقة مع أبي مصعب الزرقاوي ومن بعده أبو عمر البغدادي، ثم تعمقت هذه العلاقة في عام 2010

مع تولي أبي بكر البغدادي مهام تنظيم ما يسمى بـ«الدولة الإسلامية في العراق».

وبعد الحرب على سوريا، انضم الكثير من العناصر المرتبطة بتنظيمات إرهابية في المغرب العربي إلى «جبهة النصرة لبلاد الشام» التي ترأسها محمد الجولاني الذي أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة.

وبعد الخلافات والانشقاقات التي جرت بين الجولاني وأبي بكر البغدادي على خلفية إعلان أبي بكر البغدادي قيام «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام» (داعش) لتضم جبهة النصرة دون التشاور مع قيادتها، وإعلان الجولاني رفضه الانضواء تحت راية التنظيم الجديد، أصبح (المجاهدون) المغاربة في حيرة من أمرهم.

لقد فضل بعضهم الاستمرار في القتال إلى جانب «جبهة النصرة لبلاد الشام»، والقطاع الأكبر منهم أعلن مبايعته للدولة الإسلامية «داعش» ولقائدها أبي بكر البغدادي، الذي أعلن نفسه خليفة للمسلمين في يونيو 2014.

وفي فترة لاحقة استطاع أكثر من عشرة آلاف من المقاتلين على الساحتين العراقية والسورية العودة إلى بلادهم مجددًا؛ للعمل على نشر الفكر، وتمدد التنظيم في بلاد المغرب العربي.

لقد عادوا وقد امتلكوا خبرات كبيرة في القتال واستخدام الأسلحة المتقدمة، سعوا إلى توظيفها في بناء تنظيمات تمثل امتدادًا لـ«داعش» في بلاد المغرب العربي وتحديدًا في ليبيا وتونس كبداية.

كانت أهم الحركات الحاضنة لهذا الفكر في هذه الفترة هي:

- حركة أنصار الشريعة الإسلامية في ليبيا.

- حركة أنصار الشريعة الإسلامية في تونس.

- حركة أنصار الشريعة الإسلامية في درنا.

- كتيبة سيف الله سحاتي في ليبيا.

- كتيبة شهداء 17 فبراير في ليبيا.

- جماعة تحكيم الدين في ليبيا.

- جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا.

- حركة النهضة في تونس.

لقد أدرك العائدون من مسرح القتال في سوريا أن المال عامل مهم في مساعدة التنظيم على الانتشار والتسلح بأحدث الأسلحة وفرض السيطرة وشراء النفوذ، وكما هو الحال في سوريا والعراق، فقد استطاعت الحركة الأصولية الإرهابية في ليبيا على وجه التحديد الاستيلاء على الكثير من منابع النفط والأموال البنكية الحكومية في العديد من المدن الليبية.

لقد كان من عوامل نجاح «داعش» في تحقيق انتصاراتها السريعة هو نجاحها في الاستيلاء على العديد من الحقول النفطية في سوريا والعراق وتسويق النفط بأسعار متدنية ويطرق غير مشروعة، حتى بلغت جملة

ما حصل عليه التنظيم من وراء عمليات البيع نحو 5 مليارات دولار، واستطاع من خلالها شراء الأسلحة المتقدمة ورشوة الكثير من قادة الجيش العراقي وفرض نفوذه وسيطرته على العديد من المدن في سوريا والعراق.

كانت الخطة في ليبيا تقضي باستيلاء «التنظيمات الإرهابية» على العديد من الحقول النفطية وموانئ الشحن وأيضاً أنابيب نقل النفط، ولذلك ركزت هذه التنظيمات في البداية على مناطق يوجد فيها النفط وأنابيب نقله وتحديدًا في «راس لانوف وسدرا وبنغازي والبريقا».

وأمام التمدد الذي شهدته هذه الحركات وفرض نفوذها وقوتها بدأ أمير جماعة أنصار الشريعة التونسية (سيف الله بن حسن) الملقب بـ«أبو عياض» في الإشراف على سلسلة من الاجتماعات مع قيادات «داعش» في تونس وليبيا العائدين من سوريا، بحضور قيادات من تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا، لتأسيس تنظيم جديد يمثل امتدادًا لـ«داعش» في المغرب العربي أطلق عليه تنظيم «دامس» (دولة المغرب الإسلامية).

وقد أعقب هذه الاجتماعات عقد اجتماع على جانب كبير من الأهمية في منطقة «درنا» الليبية بحضور قادة حركتي أنصار الشريعة في تونس وليبيا في أواخر شهر يونية 2014، وقد حضره أيضًا صلاح الدين الشيشاني نائب أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش قبل أن يعلن نفسه أميرًا للمؤمنين.

وفي هذا الاجتماع المهم تم اعتماد هذه الحركات الأصولية المتطرفة لتكون نواة للتنظيم الجديد الذي كان يجري الإعداد له في هذا الوقت.

كانت الخطة التي جرى اعتمادها في هذا الاجتماع هي الرؤية التي طرحها «أبو عياض» زعيم تنظيم أنصار الشريعة في تونس والتي تقضي بضرورة توسيع دائرة الانتشار للتنظيم لتمتد من «درنا وبنغازي» في الشرق الليبي إلى العاصمة الليبية «طرابلس» بهدف السيطرة عليها وعلى موانئها الجوية والبحرية وطرد المؤسسات الحكومية منها، واستبدال مدينة «مصراتة» بعد ذلك بها كعاصمة بديلة.

وبالفعل ربما كان ذلك واحداً من أهم الأسباب التي دفعت ما يسمى بكتائب (فجر ليبيا) التي تنتمي جغرافياً لمصراتة للزحف إلى طرابلس والاستيلاء عليها وعلى المطار بعد أن استطاعت هزيمة ميليشيات «الزنتان» التي كانت مسيطرة على هذه المناطق.

وقد جرى الاتفاق في هذا الاجتماع أيضاً على أن يتولى تنظيم «دامس» إدارة العمليات ضد مصر ودول المغرب العربي والدول الإسلامية في جنوبها انطلاقاً من الأراضي والقواعد الليبية باعتبارها البيئة الحاضنة لعناصر التنظيم القادمة من العراق وبلاد الشام.

واعتمد التنظيم خطة التحرك في هذه البلدان وكذلك الحال في دول الجوار الإسلامي وتحديدًا «مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ونيجيريا».

واتفق قادة التنظيم الجديد على اتخاذ تونس نقطة عبور إلى الجزائر، خاصة أن تنظيم القاعدة في الجزائر أصبحت له كوادره المنتشرة في عدة مناطق جزائرية، واستطاع أن يجمع ثروة قُدِّرت بنحو 300 مليون دولار من جراء الفدية التي كان يحصل عليها من وراء عمليات الخطف التي كانت تتم بحق الجزائريين والأجانب.

ويعتقد الضابط السابق في الجيش الجزائري (أنور مالك) أن التأخر في الإعلان عن ميلاد تنظيم «دانس» في المغرب العربي حتى هذا الوقت يعود لأسباب تنظيمية وتكتيكية، حيث إن الجماعات الإرهابية تريد أن يكون لما ستعلنه «الصبغة المغربية». وقال في حديث لصحيفة «الصباح الأسبوعي» التونسية في 18 أغسطس 2014: «إن المشكلة القائمة تتعلق بالمنطقة، فتنظيم الدولة يختلف عن تنظيم القاعدة؛ إذ يحتاج إلى رقعة جغرافية على عكس تنظيم القاعدة الذي يتمركز في الجبال والأدغال».

وقال «مالك»: «إن القاعدة بدأت تلفظ أنفاسها وحن وقت طي صفحتها الذي بدأ بالإعلان عن مقتل زعيمها أسامة بن لادن»، مشيرًا إلى أن بعبع الإرهاب الذي خدم القوى الغربية مازال في حاجة لوجود تنظيمات أخرى أكثر تشددًا من القاعدة.

ورأى مالك في هذا الإطار أن سيناريو «داعش» هو الفصل الجديد من هذا «البعبع» الذي يخدم مصالح أمريكا وحلفائها في ترويض

الثورات وإيقاف مد الربيع العربي وإعادة رسم خارطة المنطقة من خلال خريطة جديدة تبدأ بعد مرور قرن على اتفاقية سايكس - بيكو سنة 1916.

وقال في تصريحاته: «بلا شك، توجد جماعات إرهابية تابعة للقاعدة على الحدود بين تونس والجزائر، وهناك مخطط إرهابي استراتيجي لدى القاعدة يتمثل في توسيع دائرة نشاطها على مستوى المغرب الكبير».

وقال: «لقد كانت حرب ليبيا هدية نزلت عليهم من السماء وأنقذتهم من النهاية المحتومة، وبعد ما كانوا بقايا جماعات عادت لهم قوة كبيرة وخطيرة».

وأضاف: «توجد معلومات استخباراتية تفيد بأن هذه التنظيمات بصدد تأسيس تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب «دانس»، وسيبايعون البغدادي خليفة لهم».

لقد تلقت الحكومة الجزائرية معلومات على جانب كبير من الأهمية أشارت إلى أن ما يجري في ليبيا وتونس يمثل تهديداً للأمن الجزائري، وأن أي تأخر في التدخل العسكري في ليبيا سيترتب عليه سقوط آبار الغاز والنفط في الجنوب الغربي الليبي على يد الجماعات السلفية الجهادية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب.

وقالت المعلومات الغربية «الاستخباراتية» التي تلقتها الجزائر من دول غربية عديدة: إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ومعه جماعة

(المرابطون) التي يتزعمها بالمختار، يتجهان لخلق كيان شبيه بالدولة الإسلامية في العراق والشام، يضم ليبيا وأجزاء من الصحراء الكبرى، ويعتمد على تهريب النفط والغاز من حقول حوض «غدامس» بغرب ليبيا.

أما صحيفة «الشروق» الجزائرية فقد أوردت في السياق ذاته معلومات عن مخطط لزعامات إرهابية ليبية مرتبطة بأجندة «داعش» تعمل منذ مدة على زرع موطئ قدم لها في الجزائر من خلال: اتخاذ تونس نقطة عبور، وسحب الزعامة من تنظيم القاعدة.

لقد أشارت التقارير الصادرة عن جهات أمنية في تونس إلى أن تنظيم «داعش» يتجه نحو احتواء العناصر المتشددة الموجودة في تونس والعائدين من سوريا، من خلال دمج أنصار الشريعة وجملة الكتائب المتشددة الأخرى على غرار كتيبة «عقبة بن نافع» لتكوين تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب «دامس».

لقد كانت الجزائر ولا تزال هدفاً لهذه التنظيمات، ليس فقط لأهمية الجزائر كدولة بترولية يمكن توظيف ثروتها لصالح التنظيم، وإنما أيضاً لأن سقوط الجزائر يعني تنفيذ المخطط وبنجاح في جميع دول المغرب العربي والدول الإفريقية الإسلامية.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى الجزائر في يونيو من العام 2014، سلم السيسي إلى الرئيس عبدالعزيز

بوتفليقة ملفاً أمنياً مهماً يتضمن معلومات حصلت عليها الأجهزة الأمنية المصرية بعد القبض على تنظيم لخلية جزائرية متشددة كانت تنوي القيام بتفجيرات كبرى ضد منشآت سياحية، وأن هذه الخلية مرتبطة بخلايا أخرى في الجزائر وعلى علاقة بتنظيم أنصار الشريعة في ليبيا.

وقد اتفق الرئيسان السيسي وبوتفليقة على أن الخطر القادم من ليبيا من شأنه أن يحدث قلقاً في كل المنطقة، وأنه يتوجب التنسيق بين الأجهزة المعنية في كلا البلدين بهدف التوصل إلى رؤية موحدة لمواجهة هذا الخطر.

وإلى جانب هذه المخاوف يبدو أن التحركات نحو تشكيل تنظيم «دامس» في بلاد المغرب تحقق نتائج ناجحة على صعيد توحيد جميع التنظيمات الإرهابية في هذه البلدان وفي مقدمتها تنظيم القاعدة لبلاد المغرب العربي.

وقد نشر «عبد الملك درودكال» الملقب بـ«أبو مصعب عبد الودود»، وهو من أبرز قادة هذا التنظيم، تسجيلاً مصوراً تناقلته وسائل الإعلام أعلن فيه ولاءه لتنظيم «داعش»، موجهاً انتقادات ضمنية لتنظيم القاعدة الأم الذي لم يعلن دعمه الصريح لدولة العراق والشام، كما رفض أيضاً وصف الموالين لهذا التنظيم الجديد بالخوارج.

وأعلن الشيخ «أبو عبدالله عثمان العاصمي»، قاضي تنظيم «القاعدة» في منطقة وسط الجزائر، في تسجيل صوتي، تأييده أيضًا لتنظيم «داعش»، مؤكدًا أن عناصر الفرع المغاربي للقاعدة «يريدون وصل جبل الود بينهم وبين داعش»، وقال: «أنتم أحب إلينا من الأهل والعشيرة»، وقال: «إننا مازلنا ننتظر فروع القاعدة من هنا وهناك أن يبينوا موقفهم ويعلنوا نصرتهم لكم» في إشارة واضحة إلى زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري.

ولم تكن مصادفة أن تشهد منطقة المغرب العربي العديد من الأحداث الإرهابية خلال الآونة الأخيرة لإحداث نقلة سريعة في خطة وأداء التنظيم الجديد «دامس»، فالهجوم الذي شنته تنظيم «عقبة بن نافع» ضد قوات الجيش التونسي في 17 يوليو 2014 - وأسفر عن استشهاد 14 جنديًا وجرح عشرين آخرين - كان مؤشرًا على تصعيد هذا التنظيم والقوى المكونة له هجماته ضد الدولة التونسية وجيشها.

لقد أثار هذا الهجوم ردود فعل متباينة في تونس، كان أبرزها ما أشار إليه وزير الدفاع التونسي «غازي الجرميني» الذي قال: «إن الحرب التي تواجهها تونس، هي حرب غير تقليدية، تُستخدم فيها أسلحة حديثة ومتطورة».

وهذا الهجوم جاء تحديدًا متوافقًا مع التهديدات التي أطلقها تنظيم «داعش» في العراق بفتح أكثر من جبهة خارج ما تمت تسميته بحدود الخلافة التي أعلن عنها في العراق وسوريا.

وكان هناك تطور آخر جرى على الساحة المصرية، فقد أعلن تنظيم «أنصار بيت المقدس» في يوم الإثنين 10 نوفمبر 2014 عن مبايعته لتنظيم «داعش» وزعيم التنظيم «أبي بكر البغدادي».

ودعا أبو أسامة المصري، القيادي بتنظيم أنصار بيت المقدس، في بيان البيعة، أهل مصر إلى ما أسماه بالجهاد في سبيل الله، وقال: «لن تنفعكم السلمية المخزية ولا الديمقراطية الكفرية وقد رأيتكم كيف أودت بأصحابها»، وقال: «إن السعيد هو مَنْ اتعظ بغيره».

وقال البيان: «طاعة لأمر الله ورسوله بعدم التفرقة ولزوم الجماعة نعلن مبايعة الخليفة إبراهيم بن عواد بن إبراهيم القرشي الحسيني على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن نرى كفرًا بواحدنا فيه من الله برهان، وندعو المسلمين في كل مكان لمبايعة الخليفة ونصرته طاعةً لله وتطبيقاً لواجب العصر المضيق».

لقد مثل هذا البيان تحولاً مهماً في استراتيجية جماعة أنصار بيت المقدس، إلا أن ذلك لن يفتح الطريق أمام «داعش» لتعيد تكرار سيناريو ما جرى في سوريا والعراق، فالواقع مختلف، والدوافع والأهداف تبدو على النقيض في الساحة المصرية.

لقد ترددت معلومات في فترة سابقة عن دخول عناصر تنتمي إلى تنظيم «داعش» الأرض المصرية قادمة من ليبيا، إلا أن جهات الأمن

استطاعت أن تقضي على هذه العناصر المحدودة وأن تلقي القبض على آخرين.

وبالرغم من المبايعة السرية لعدد من شباب جماعة الإخوان لهذا التنظيم الإرهابي إلا أن ذلك لم يحدث أثراً أو يُعطِ مؤشراً على وجود خلايا عنقودية واسعة.

أيّا كان الأمر فسوف يسعى التنظيم خلال المرحلة القادمة إلى أن يجد له موطئ قدم على الأرض المصرية، خاصة بعد أن انطلقت تهديدات عديدة من قيادته في العراق بالسعي إلى بناء التنظيم في مصر، غير أن الحقائق على الأرض تعطي مؤشرات مختلفة.

الوثائق (سري جدًا)

1- الطريق إلى الفوضى!!

2- محضر اللقاء بين كيري والمالكي

لا يمكن فهم حقيقة ظهور تنظيم «داعش» والانتصارات المذهلة التي حققها في أراضي العراق وسوريا، وتحديدًا منذ العاشر من يونيو 2014، دون وعي بحقائق المخطط الأمريكي - الإسرائيلي - الغربي الذي يهاك ضد المنطقة بهدف تفتيتها وتقسيمها والسيطرة عليها لحساب هذه البلدان.

وفي التاسع عشر من مارس 2014 عقد ممثلون من وزارات الخارجية ورجال الاستخبارات لكل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل اجتماعًا خطيرًا في القاعدة البحرية البريطانية في المملكة المتحدة (روسيث)، حيث جرى الاتفاق على وثيقة تضمنت قراءة للواقع الراهن وعددًا من التوصيات المهمة التي سوف يجري تنفيذها بها يحقق أهداف هذا المخطط.

إن الحقائق والمخططات التي تضمنتها هذه الوثيقة «السرية» لا تكشف فقط عن أبعاد هذا المخطط الاستعماري، وإنما أيضاً تنذر بخطر شديد ينتظر المنطقة في الفترة المقبلة يستهدف تدمير كياناتها وبنيتها وإشعال الحروب الأهلية الطائفية والعرقية على أراضيها، بما يؤدي إلى تخريب الأوطان وهلاك الملايين بيد أبناء الأمة أنفسهم من المتطرفين والإرهابيين والعنصريين، وفي مقدمة هذه القوى تنظيم «داعش» الذي جرى استحداثه واستخدامه كبديل «للقاعدة» وغيرها في تنفيذ المخطط.

لقد تضمنت هذه الوثيقة سبعة أهداف رئيسة تتوخى تنفيذها، كما تضمنت تقييماً للدول والأقاليم المستهدفة، إضافة إلى رؤية الوثيقة لدور التيارات «الإسلامية» المتطرفة في قلب هذا المخطط، إلى جانب مجموعة القرارات المتعلقة بالترتيبات التنظيمية والبرامج العاجلة التي يُستهدف تحقيقها على أرض الواقع.

وهذا هو النص الحرفي للوثيقة «السرية»:

المقدمة:

يرحب المجتمعون بممثل البرلمان اليهودي الأوروبي تأكيداً لدور الحركة الصهيونية الرئيس في دعم مشاريع الحلف على الضفتين، الجنوبية والشرقية من البحر الأبيض المتوسط.

تحديد الموضوع:

لقد حصلت تحولات استراتيجية كبيرة في العالم مؤخرًا، أي ابتداء من العقد الثاني من القرن العشرين، وتطرح هذه التحولات مشكلة حجم وتكلفة إدارة المناطق الواسعة التي تعتمد بدولها وشعوبها على القرار الأمريكي. كانت مسئولية أكثر هذه البلدان - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - محصورة بالولايات المتحدة.

لقد سلّمت كل من بريطانيا وفرنسا وبشكل تدريجي إدارة إمبراطوريتيهما إلى واشنطن في الخمسينيات من القرن الماضي، ووضعنا خبراتهما تحت تصرفها. لقد ساعدت هذه التدابير، آنذاك، في الحفاظ على تأثير الناتو في القسم الأكبر من منظومة الدول التي استقلت حديثًا، أي في الخمسينيات من القرن الماضي، وقد ظهر أن إدارة أوضاع هذه الدول أقل كلفة في حالة الاستقلال منها بواسطة الإدارة العسكرية الأوربية المباشرة. وبالتأكيد، فإن الإدارة الأمريكية الإمبراطورية الجديدة قد طوّرت طرقًا تنظيمية واقتصادية جديدة تسمح بالتأثير الناجع على القرار السياسي في هذه الدول حديثة الاستقلال.

إلا أن مستلزمات إدارة مصالحنا في العالم قد أصبحت تحتاج إلى مجهودات كبيرة. إن الإدارة اليومية التفصيلية لأوضاع كل هذه الدول قد زادت من حيث الكمية والنوعية بحيث طرحت مشكلة الموارد البشرية المتاحة لهذا الغرض في الولايات المتحدة. لقد تطورت

قدرات الإنتاج وكميات الناتج المحلي في أكثر هذه الدول، مما زاد في كمية الجهود الإداري المتراكم. إن تعقيدات مجتمعات القرن الحادي والعشرين والصعوبات المتعلقة بإدارتها (Social complexities) قد ازدادت وتعاظمت بشكل كبير.

إن كلفة إدارة هذه المناطق والدفاع عن المصالح الغربية فيها قد أصبحت كبيرة، فالولايات المتحدة قد أنشأت وتدير حاليًا أكثر من ألف قاعدة عسكرية، إضافة للقواعد العائمة Floating platform groups التي تتحرك إلى المناطق الساخنة عسكريًا حسب الحاجة، هذا دون ذكر الإدارات الموزعة على السفارات وفي الشركات الخاصة والتي تتابع المواضيع المتخصصة، مثل التجارة والتصدير وجمع المعلومات بواسطة البشر HUMINT وبواسطة الوسائل الأخرى، وغيرها من مستلزمات إدارة المسائل الشائكة التي تواجه الحلف.

في هذه الحقبة، فإن العمل المشترك في حلف الناتو، والذي امتد حتى الآن على أكثر من ستة عقود، قد أتاح لأعضائه الرئيسيين أن يتعارفوا، وأن يطوروا الطرق والأساليب المشتركة، وأن يرفعوا مستوى الثقة فيما بينهم إلى الدرجة التي أصبحوا فيها يعتبرون الفوارق الوطنية مسألة ثانوية. لقد أصبح من الطبيعي إذاً توزيع المهام الاستراتيجية دون المساس بالهرمية المعتمدة داخل الحلف، أو تغيير أي من الترتيبات التنظيمية الأخرى القائمة حاليًا، ولم تكن هذه الإمكانية واردة في بدايات الحلف أيام تأسيسه؛ ذلك أن الفوارق بين الأعضاء كانت

كثيرة، وقد استغرقت فترة طويلة لتسويتها، ويعتبر الحضور أنهم نجحوا في خلق مناخ من التعامل المشترك، يسمح لهم بالعمل كفريق واحد متناسق الأجزاء.

إن الاتحاد الأوروبي الذي كان يعتبره الأوروبيون مركبًا سياسيًا هدفه حماية أوروبا من القرار الأمريكي قد تطور هو أيضًا، كما تطورت السياسة الأمريكية في نفس الوقت. وقد اقتنع الطرفان اليوم بمفهوم التكامل السياسي بدل التنافس، وأصبحت سياسات أوروبا والولايات المتحدة أكثر تنسيقًا.

على ضوء ذلك، فقد اقترحت الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل استلام الضفتين، الجنوبية والشرقية، من المتوسط بما في ذلك إيران وتركيا والعراق وسوريا وكل دول شبه الجزيرة العربية، مع استكمال المنطقة عبر البحر الأحمر نحو الصومال وكينيا ورواندا والأقاليم الشرقية من الكونغو، وصولًا إلى غينيا وإفريقيا الوسطى، وحتى السنغال.

وتحتفظ واشنطن بحق القرار في إيران وتركيا والسعودية والإمارات العربية، وذلك في الحالات الخاصة وعند حصول مبررات تجعلها تهتم بذلك.

إن الأهداف التي نتوخى تنفيذها هي:

- استمرار تسهيل الحصول على المواد الأولية الموجودة في المنطقة المستهدفة.

- وتأمين نقلها.
 - والحفاظ على الأسواق المفتوحة فيها.
 - وحماية الحليفة إسرائيل وأمنها ومصالحها.
 - والحفاظ على القواعد العسكرية والاستراتيجية التي نديرها الآن والتي قد نُشئها في المستقبل.
 - واحتواء الهجمة الروسية الصينية المرتقبة فيها.
 - والاستمرار في رقابة الوضع الاستراتيجي والسيطرة على معطياته.
- طبعًا، فإن الولايات المتحدة تفهم جيدًا أن التكاليف المتعلقة بتوزيع هذه المسئوليات تحتاج إلى إعادة حساب عادلة للمصاريف والعائدات من هذه الدول والمناطق. لذلك، فإنه من الطبيعي أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار في القرارات التي سوف يتم تدوينها أدناه.
- وقد صدرت موافقة القيادة السياسية في كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على هذا التوجه الأمريكي.
- إن المجتمعين يعتبرون أن الاتفاقات التي كانت حتى الآن سارية المفعول، مثل اتفاقيات فيينا أو مؤتمر برلين، أو مؤتمر فرساي أو اتفاق سايكس بيكو - قد أصبحت بعيدة عن الواقع ولا يمكن الاستمرار بالاعتماد عليها، ويلتزم المجتمعون بمحاولة إقناع أعضاء الحلف بالاستغناء عنها، ويعتبرها المجتمعون بالتالي ملغاة وغير صالحة كمرجعية قانونية.

الفهم المشترك للوضع في المنطقة المستهدفة:

لقد حاولت مجموعة الدول الغربية السيطرة، وبشكل منهجي، على مصادر مواردها ومواقع مصالحها في العالم منذ القدم. وابتداء من الفترة التي تلت الحروب النابوليونية، ولمدة قرن تقريبًا، أي بين عامي 1815 و1915، ظهر واضحًا أن الدول الغربية قادرة على التعاون وتبادل الخدمات وتوزيع الموارد فيما بينها. وقد أثبتت الدبلوماسية الأوروبية قدرتها على ذلك في المؤتمرات المختلفة التي جرت في فيينا، ثم فيما بعد، في برلين ولندن وباريس. إلا أن ظهور طموحات طاغية عند بعض المنافسين الأوروبيين قد أدى إلى الحروب الداخلية الأوروبية الكارثية (الحرب العالمية الأولى ثم الثانية). مما أجبر الولايات المتحدة على التدخل في الساحة الدولية بشكل نشط، فبدأت تشارك في المسرح السياسي الغربي، في أوروبا وخارجها. لكنها اضطرت لممارسة القيادة في الدفاع عن المصالح الغربية ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية، أي عام 1945، خاصة وقد خلفت هذه الحروب في أوروبا أوضاعًا إنسانية واقتصادية كارثية.

لم تتحلل هذه المشاكل إلا بدمج المنافسين (دول المحور الأوروبي في الحرب العالمية الثانية) في البوتقة الغربية التي يمثلها اليوم حلف شمال الأطلسي. لم تجد الدول الغربية التي تجتمع اليوم تحت راية الناتو غريبًا جديدًا على الساحة الدولية، فقد أصبحت ألمانيا وحلفاؤها خلال

الحربين العالميتين جزءًا من المنظومة الأوربية، تتعاون مع جيرانها بدل أن تتنافس معها.

وكانت أول مواجهة جديّة للناتو مع غريم جديد، بقياسات دولية، مع الاتحاد السوفيتي. لقد دامت هذه المنافسة حوالي نصف قرن، إلا أننا استطعنا الانتصار، بصورة خاصة بسبب قيمنا الأخلاقية وقدراتنا الصناعية. ونحن نواجه الآن دولة صناعية جديدة، هي الصين. ولا تزال روسيا تحنّ لوضعها الإمبراطوري السابق. ووراءهما، كالعادة، تجتمع مجموعة من الدول التي تحاول أن تكسب من نقاط ضعفنا. لذلك، فإن مصالح الغرب ما زالت في خطر وتحتاج إلى الحماية. نحن أمام وضع استراتيجي دولي جديد، هذا هو المبرر الرئيس لتخطيطنا الجديد الحالي.

إن المنطقة موضع البحث والجغرافيا المحيطة بها قد تم تقاسم أكثرها قبل الحرب العالمية الأولى، فقد احتلت فرنسا دول شمال إفريقيا في القرن التاسع عشر، وتم توزيع أكثر دويلات إفريقيا في تفاهمات ومناوشات فرنسية بريطانية في نفس الحقبة. وقامت بريطانيا باحتلال مصر ووادي النيل في أواخر القرن التاسع عشر. أما ولايات الإمبراطورية العثمانية، فقد قامت بريطانيا وفرنسا بتقاسمها وقد قررتا معًا إقامة دولة في فلسطين تمت برمجتها لتصبح دولة يهودية، وهي الآن دولة إسرائيل.

إلا أن التفاهمات التي تم العمل على أساسها منذ قرن لم تعد مناسبة اليوم، فسكان المنطقة العربية لم يصلوا بعد إلى ما يكفي من النضج ليديروا

بلادهم بشكل عادل. إن عددهم سوف يصل إلى 800 مليون في عام 2050، أي سوف يكونون حولنا بأعداد مخيفة. وتنطبق هذه القراءة أيضًا على أكثر دول إفريقيا. وتتجه كل من إيران وتركيا نحو تصورات سياسية مشبوهة. علينا إذاً أن نمارس عملية إعادة نظر لكافة تفاهماتنا السابقة التي تعودنا عليها والتي أصبحت جزءاً من الدبلوماسية العالمية.

إلا أن واقع الأمر هو أن دول المنطقة التي تهمنا قد استنفدت فائدتها. ففي الكونغو، التزمت الدول الأوربية باتفاقية برلين 1890 التي تنص على المصالح الأوربية فيه وسُلمت القيادة لبلجيكا مع تحديد جغرافية وحدود هذا البلد الجديد. واليوم، بعد 120 سنة، لم يبق أي مبرر لهذه الاتفاقية. فالبلد مؤلف من إثنيات وقبائل ولغات وأديان لم تؤخذ بعين الاعتبار أصلاً عند تأسيسه، ورغم حصوله على الاستقلال، فإن الكونغو ما زال مقسماً. نحن نتعامل معه على هذا الأساس. نستورد موارد المنطقة الشرقية (كيفو وغوما وكيسينغاني) من ماس وذهب وقهوة وأخشاب عن طريق رواندا، دون العودة لقيادة البلد في العاصمة كينشاسا. ما فائدة هذا البلد ووحدة أراضيه؟

لقد حافظت فرنسا على وحدة الجزائر بلا سبب مفهوم. إن الأمازيغ شعب يختلف عن العرب ولا يتفاهم معهم، وموارد الجزائر تذهب هدرًا في الفساد المتفشي في مجتمع يسيطر عليه العرب. والإسلام المتوحش ينتظر في الظل لممارسة القتل. هذه أوضاع تطرح أسئلتها بالحاج.

فالسعودية يجب الحفاظ فيها على الحصة الأمريكية من النفط، كانت الترتيبات مفيدة عندما كانت المنطقة تشهد منافسة أمريكية بريطانية، وذلك في الفترة السابقة لتأسيس الناتو. اليوم أصبح التفاهم الغربي واضحًا، والتفاهمات القائمة حاليًا لا تستوجب أو تبرر الاتفاقيات الحصرية Exclusive بالمقابل.

مصر بدورها ابتكار بريطاني، كان هدفه في السابق السيطرة على قناة السويس وطريق الهند، من ناحية، وعلى باقي وادي النيل من ناحية أخرى. لقد وفرت مصر أيضًا للإمبراطورية البريطانية موقعًا استراتيجيًا لقيادتها. وبعد 120 سنة من احتلالها و 60 سنة من الاستقلال، فإن هذه الدولة لم تجد طريقها إلى تأسيس نظام يرضي شعبها، يضاف إلى ذلك تركيبها الاجتماعية الفسيفسائية التي لا يمكن أن تنجح، من عرب وقبائل وسكان مدن ونوبة وأقباط. إن وحدة مصر قد أصبحت خطرًا على شعبها، كما بدأت تشكل خطرًا على مصالح الحلف، خاصة الشريكة إسرائيل.

ولا داعي لذكر دويلات الشرق الأدنى مثل العراق وسوريا حتى اليمن وسلطنة عمان؛ فهي تقع، كلها، في نفس التصنيف.

يجب إذن وضع خطة جديدة تساعدنا على إدارة هذه المنطقة بشكل مُجدٍ يفي بمصالح دول الحلف ويخدم أمن إسرائيل، وينفذ لائحة أهدافنا.

الصورة العامة المعتمدة:

إن تركيبة الحدود القائمة الآن في المنطقة المستهدفة لم تعد صالحة، إلا

أن تغييرها ليس بالأمر السهل . فقد سَوَّقت أوروبا خلال قرنين نظرية الدولة الوطنية التي اعتمدتها لتبرير التقسيم الجغرافي الساري المفعول اليوم . إلا أن بعض هذه الدول اقتنع فعلاً بهذه النظرية مما يدفعهم لوضع برامج تشكل اليوم عائقاً جدِّياً لسياساتنا . وعلى سبيل المثال، فإن إيران والسعودية وتركيا ومصر والجزائر قد أصبحت قوى إقليمية وازنة، مع سياسات خارجية عشوائية تزيد من المشاكل بدل أن تحلها .

إن علينا أن نتخلى عن هذه النظرية وأن ندعم المسارات الوطنية التي تعتمد على الانتماء القبلي الإثني، من ناحية، والديني من ناحية أخرى . هذا يعني أن إيران والسعودية وتركيا ومصر والجزائر سوف يتحولون، مع مرور الزمن، إلى وحدات سياسية أصغر حجماً وأكثر تناسقاً . إن مساعدتنا للمجموعات الدينية والإثنية والقبلية المحلية سوف تضمن لنا ولاء أكثرها . وبالتأكيد، سوف تضمن لنا قدرة فرض القرار السياسي الذي يناسبنا على كل منها .

إن الدول التي سوف نركز عليها في تنفيذ سياساتنا المستقبلية هي :

- في وادي النيل : إثيوبيا .
- في الضفة الجنوبية للمتوسط : المغرب .
- في شمال المنطقة المستهدفة : إيران وتركيا .
- في الجنوب الشرقي للمنطقة المستهدفة : رواندا وأوغندا .
- في كل هذه المنطقة : قطر .

- وعلىنا أن نسجل أن لكل بلد في هذه اللائحة اعتبارات خاصة في حساباتنا، علينا توضيحها وتنسيق مواقفنا منها بشكل واضح.
- أما القواعد العسكرية التي سوف تدعم خطتنا فهي، وإن كانت معروفة، في التحديد الاستراتيجي بحاجة للتسجيل:
- جزر المتوسط كلها قواعد عسكرية بحرية أو جوية.
 - في تركيا 42 قاعدة تغطي احتياجات الحلف في الجو والبحر، مع قدرة تنمية إمكانات التعرض العسكري البري.
 - في الخليج الفارسي: تغطية كاملة انطلاقاً من جيوتي والسعودية، مع نواقص في إثيوبيا يجب استكمالها.
 - في شرق المنطقة المستهدفة تغطية تعاقدية مع رواندا وأوغندا.
 - ومن جنوب المنطقة المستهدفة، سوف نكتفي بجنوب إفريقيا وقواعدنا في نيجيريا.
 - أما الدول أو المناطق التي سوف تشارك في برامجنا أو سوف تقبل تحمّل مسؤولية لعب دور واجهة خططنا السياسية فهي:
 - جمهورية وسط إفريقيا ومالي.
 - عدد مهم من التنظيمات في ليبيا.
 - المقاطعات الشمالية في الصومال (من رأس الكيل إلى زيلع).
 - مملكة الأردن.
- وعلىنا النظر أيضاً في الاعتبارات الخاصة بكل منطقة منها.
- تقييم المسائل والدول والأقاليم وأهدافنا فيها:

المسائل:

تثبيت إسرائيل وتأمينها:

- إن إسرائيل شريك حيوي في الحلف، ويحظى أمنها بإجماع التأييد بين أعضائه. إن الخلافات القائمة حاليًا بين الحلف وإسرائيل حول موضوع الاستيطان مبنية على قناعة سابقة لدى الأعضاء بحقوق الأقلية المسلمة والمسيحية في المناطق التي كانت تحمل اسم فلسطين أيام الانتداب البريطاني.

- وفيما يتفق الجميع على ضرورة احترام الحقوق الإنسانية بصورة عامة، فإن النظر إلى الفلسطينيين كشعب له حقوق أمر مبالغ فيه. لذلك، وفيما يؤكد المشاركون ضرورة احترام الأعراف الدبلوماسية وتقاليدها، فإن الواضح هو أن الفلسطينيين غير قادرين على التصرف كجماعة سياسية تحسن الدفاع عن فكرة الحقوق الوطنية.

- لذلك، وفيما يصر الحاضرون على ضرورة الانتقال البطيء والمتوازن من مرحلة إلى أخرى في قراءة السياسة الجديدة وتوجهاتها، فإن على موضوع الفلسطينيين أن يأخذ دورًا أقل أهمية في مستقبل العلاقات داخل الحلف ومع إسرائيل.

- ويتفاهم الجميع، بما في ذلك إسرائيل، على ضرورة تأخير دخول إسرائيل في حلف شمال الأطلسي بصفة رسمية، وتفضيل استمرار عملها فيه وفي كافة لجانه دون المثول رسميًا على لائحة أعضائه.

أمن النفط والمنافسة مع روسيا وبرنامج الأنابيب:

- من ناحية الاستراتيجية، فإن روسيا قد حسّنت وضعها بشكل واضح مع دول أوروبا الغربية منذ أن نجحت (في ثمانينيات 20 القرن العشرين) في تركيب أنابيب الغاز باتجاه ألمانيا وعبر أوكرانيا. ومع الأزمات الأولى بين أوكرانيا وروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، قامت هذه الأخيرة بمد أنابيب غاز الخط الشمالي. لقد أمنت هذه الأنابيب لروسيا مدخولاً هائلاً وأعطتها أيضاً قدرة ابتزاز أوروبا الغربية في موضوع استهلاك الطاقة، وهي قدرة ذات وزن كبير. إن أزمة أوكرانيا في بداية 2014 حُبل بالمعاني. وهي تشير إلى ضرورة إنقاذ دول الحلف الرئيسة (أي دول الوحدة الأوروبية) من الخطر الروسي الداهم.

- إن الحاجة لاستحداث الحلول لهذه المعضلة تمر بخطين:

- الأول مبني على فكرة بناء أسطول من السفن المتخصصة بنقل الغاز السائل. وبالرغم من ارتفاع كلفة هذا الحل، فإنه يوفر التموين الآمن لأوروبا، وبلا عناء.

- والثاني مبني على فكرة مد أنابيب غاز، تمر بإسرائيل بدل أن تمر بالعراق، وسيكون ذلك ممكناً عن طريق مد أنابيب من قطر إلى إيلات عبر السعودية والأردن، وبانتظار تنفيذ هذا المشروع، يتم نقل الغاز القطري إلى إيلات بحرًا بواسطة أسطولها الحالي.

- أما الغاز الجزائري، فهو حاليًا مصدر قلق دائم بسبب التصرفات غير

المسئولة للحكومة الجزائرية. لذلك فإنه من الضروري إعادة النظر في أوضاع هذه العلاقة وفتح ملف الأنابيب من جديد، سواء أكانت تمر عبر تونس أو مباشرة إلى الشواطئ الأوربية. إلا أن هذا الموضوع لا يدخل على جدول الأعمال الجدي إلا عندما ننجح في تغيير نمط الإدارة السياسية الجزائرية.

أمن الممرات المائية؛

إن المرور الآمن للأشخاص والبضائع من أهم اهتمامات سياسة الحلف، وهي في أعلى أولوياته. إن حضورنا العسكري في كل من البحر الأحمر والخليج الفارسي يعني بهذه القضية على وجه الخصوص. ولا توجد في مسرح العمليات هذا دول ترغب أو هي قادرة على تحدي تواجدنا.

- إلا أنه تبقى في أعلى مستويات الأجندة قضيتان: وهما القرصنة البحرية وممر قناة السويس.

- إن القرصنة وباء لا يمكن السكوت عنه، إلا أننا وحيدون في هذا الميدان. ذلك أن روسيا لا تشارك في هذا المجهود، بينما يقتصر عمل البحرية الصينية على المنطقة البحرية الممتدة من مضيق جاوا- بورنيو إلى أعلى بحر الصين؛ مما يضطرنا للاهتمام بهذه القضية وحدنا.

- أما قناة السويس، فإنها مصدر قلق شديد لكل أعضاء الحلف. ذلك أن مصر قد دخلت مرحلة من الاضطراب الأمني الداخلي لا تؤمن القيادة المصرية فيه على أمن الملاحة في القناة. فالإخوان والتنظيمات

الإرهابية قد أصبحت تؤثر في الحياة اليومية المصرية وتشل قدرة السلطة على إدارة البلد. ويُخشى من إمكانية قيام الإخوان أو أحد شركائها بإعاقة الملاحة أو إيقافها، ذلك أن مثل هذه العمليات سهل التنفيذ ولا تستوجب أكثر مما فعله عبدالناصر، عندما أغرق بعض السفن في الممر. إن على الحلف أن يستعد للتدخل السريع إذا ما فشلت السلطة المصرية في حفظ أمن القناة أو قامت إحدى المجموعات الإسلامية بتعطيلها أو الحد من القدرة على استعمالها. يضاف إلى ذلك الخطر السياسي المتمثل في قدرة السلطة السياسية المصرية قانونيًا على منع مرور سفننا الحربية في القناة، إذا رغبت بذلك.

- إن أمن مضيق هرمز ومضيق البحر الأحمر عند باب المندب يشكل قلقًا كبيرًا لدى المجتمعين. وعلى الخطط القادمة أن تلاحظ تغييرات في الحدود المحلية بحيث تتأمن هذه المضائق لصالح حرية الملاحة المنشودة.

أمن الطيران:

- إن طيران أسلحة الجو التابعة لدول الحلف مؤمن حاليًا فوق أراضي المناطق المستهدفة. فالاتفاقات سارية المفعول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لا تواجه مشاكل جدية، ذلك أن سوريا لا تملك القدرة على مراقبة وحماية مجاها الجوي. أما مصر، فقد مارسنا أكثر

من أربعين ألف رحلة فوق أراضيها، دون أن تطالب بالإبلاغ المسبق أو دفع كلفة التصريح. إلا أننا نخشى أن تتغير سياسة مصر، فهي في حالة تحول، ولا يُعرَف بعد أي سياسة سوف تنتهج، ومن غير المستبعد أن تطلب منا دفع كلفة اختراق مجالها الجوي مقابل المبالغ التي كنا قد ألغينا دفعها في إطار الاتفاقات السابقة.

- أما الجزائر، فإنه من غير المستغرب أن تفعل ما قد تفعله مصر، وأن تضع قيودًا على مجالها الجوي.

إن هذين البلدين يشكلان خطرًا مرتقبًا على مصالح الحلف وحرية حركته الجوية.

أزمات المياه المرتقبة:

- إن دول الحلف تسيطر بشكل كامل على تكنولوجيا تحلية المياه في المنطقة المستهدفة. ولا خوف حاليًا من منافسة روسية أو صينية في هذا المجال.

- إلا أن المسائل المائية التي تهمنا تتعلق بالنهرين الرئيسين: النيل والفرات، والمسائل المرتبطة بهما.

نهر الفرات:

- تقع منابع هذا النهر في تركيا ورومي أراضي سوريا والعراق. والمشكلة مع الإدارة التركية الحالية هي عدم رغبتها باستعمال سلاح الماء على

دول إسلامية أخرى. إن التأثير الإخواني هنا كبير (ويظهر أن هناك موانع دينية إسلامية لهذه المشكلة). نحن أمام تعارض بالمصالح مع نظام أردوغان والإخوان من ناحية، واستفادتنا من الإخوان في المناطق العربية، من الناحية الأخرى.

- إن أحد أسباب حاجتنا لإعادة النظر في سياستنا تجاه تركيا هو حاجتنا لتنويع القرار وإدخال شيء من المرونة على مسار اتخاذ القرار في المنطقة بصورة عامة. إن وجود دولة مركزية قوية في أنقرة يجعل هذه المرونة صعبة التحقيق.

- إن توفير القدرة للحلف على إجبار بغداد على اتخاذ القرار الذي يناسبنا يمر:

- إما باستعمال الماء كأداة ضغط.
- وإما بتوزيع القرار على مركزين بدل مركز واحد، عن طريق إعادة المسألة الكردية إلى واجهة الساحة السياسية.

- إن موضوع الرجل المريض ما زال مطروحا بعد قرن كامل من مؤتمر فرساي، وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار مصالح الحلف بنفس الوقت الذي نحسب فيه مصالح الكرد والترك وغيرهما.

نهر النيل:

- إن العمل يتقدم ببطء في سد النهضة في إثيوبيا، إلا أن رغبتنا في

تسريع العمل فيه قد وصلت إلى أسماع المؤسسات المالية الرئيسة في كل من واشنطن ونيويورك والسيتي في لندن. هذا يعني أن الشركات المكلفة بالتنفيذ سوف تستطيع الحصول على التمويل بشروط ميسرة بضمانة وزارة المالية أو البنك المركزي الإثيوبي (وهذا وفقًا للسياسة التي تم وضعها مع الحكومة الإثيوبية).

- وإذا نجحنا في الحفاظ على تقدم الأمور على هذه الجبهة، فإن الترجيح أن يصبح تعطيل عمل هذا السد أمرًا عسيرًا ابتداءً من أواخر عام 2014 وبدايات 2015. إننا نتخوف من عمل طائش من قبل القاهرة التي تصعد حملتها الإعلامية ضد هذا السد.

- إن هذا المشروع مخوف بالأخطار، إلا أنه يسمح بالحد من نمو مصر التي وصل عدد سكانها إلى التسعين مليونًا تقريبًا، وهذا الرقم يكاد يصل إلى عدد سكان إثيوبيا، مما قد يخل بالتوازن بالمنطقة.

- إن التحكم بنهر النيل بواسطة السدود هو لب استراتيجية الحلف للحقبة المقبلة، وهو الذي سوف يسمح بلجم الطموحات المصرية وعزلها عن دول الخليج وبلاد الشام، ومنعها من التحالف أو التفاهم مع دول شمال إفريقيا.

- إن الحد من عدد السكان في مصر ضروري لمنعها من التحول من وضع التسول الذي تعيشه اليوم إلى وضع تنموي. لذلك فإن إنهاء العمل في السد الإثيوبي يتلاقى مع سياساتنا ويتناسق معها.

التيارات الإسلامية:

الإسلام السياسي عامة:

- إن كل التيارات الإسلامية السياسية خطيرة. فقد رأينا نتيجة دعمنا للوهابية وللعائلة السعودية على مدى أكثر من سبعين سنة، أننا نكاد نفقد مصداقيتنا في موضوع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمرأة بسبب هذه العائلة. وليست إيران أفضل حالاً من النظام السعودي، وقد رأينا كيف يمكن تجهيش المسلمين للقتال والانتحار، عن طريق بعض المشايخ الذين اقتنعوا بمنطق فقهاء قدماء (الماوردي وابن تيمية والكليني)، ومن تبعهم من علماء الدين، وعلى رأسهم محمد عبدالوهاب، مؤسس الوهابية السعودية. إنهم مستعدون لقتل أي مسلم آخر على أساس اختلاف لاهوتي بسيط.

- لقد ثقفتنا تجربة مؤتمرات أصدقاء سوريا ثقافة شديدة عن كيفية استنفار المأجورين المسلمين، فتجربة تجهيش المسلمين من أجل أفغانستان كانت محدودة المدى بالمقارنة مع ما يحصل في سوريا، وما بدأ يحصل في ليبيا ومصر. إنها أدوات عسكرية شديدة الخطورة، لا تستطيع أي دولة عربية أو إسلامية الإفلات منها إذا قررت هذه التنظيمات التوجه إليها أو تمكنت من دخولها.

- وبنفس الوقت، فإن خطر هذه الحركات على دول الحلف الأطلسي محدود جداً بسبب قدرتنا على رقابة الجاليات المسلمة (باستثناء بعض الأضرار الجانبية التي لا بد منها).

- إن أخطر ما يهدد المجتمعات الإسلامية شديدة التمرکز (dezilartnecrevo) والتي ترأسها دكتاتوريات متخلفة هو غضب شعوبهم وعودتهم إلى التيار الديني ليحميهم من نظامهم. إن أحد أهم أدوار استخباراتنا هو تمتين علاقاتها مع هذه التيارات بحيث يتم توجيهها إلى الداخل الإسلامي بدل السماح لها بممارسة إجرامها على دول الحلف.

- إن مركزة المعلومات عن الحركات الإسلامية وتجميع المعلومات المتوافرة لدى كافة دول الحلف وأصدقائهم وعملائهم هما الأداة الأنجع لتفادي أخطار هذه التنظيمات الفتاكة والإيحاء لها حتى تتوجه إلى ضحايا آخرين.

القاعدة:

- تواجهنا مع القاعدة مشكلتان: الأولى: استقلالية تمويلها، والثانية: تعصبهم لحرية القرار.

- إن للقاعدة مصادر تمويل مرتاحة من الدول العربية النفطية، وكذلك من الدول الإسلامية في جنوب غرب آسيا، وقد طوروا طرقاً للتحويلات من بلد إلى آخر، وأصبحت طرقهم هذه تميزهم عن غيرهم. وتريد سياسة الحلف الحالية ألا نتعرض لهذا التمويل إلا إذا كان خطره يستهدف دولاً صديقة أو دول الحلف مباشرة.

- إن نظام الرقابة المصرفي يسمح لنا بجمع المعلومات لمتابعة تحركات القاعدة، وهي معلومات تسمح لنا بالإيجاء لهم حتى يتوجهوا بشروهم إلى أهداف خارجية.

- أما حرية قرارهم، فهي عائدة لتنظيمهم الأفقي الذي لا تعود فيه الخلايا المحلية لقيادتنا إلا عند حاجتها للخدمات، مثل التمويل أو التهديف أو لحل مشاكل فنية. فهي بهذا المعنى مجبرة على مواقفها، لا خيار لها فيها.

أما الإخوان المسلمون:

- فإننا نرغب بالإبقاء عليهم لمواجهة التيارات الإسلامية الأخرى، ولإلجام أو توجيه أو استيعاب الحركات الإسلامية المتشردة والكثيرة، والتي لا تستطيع العمل بشكل مجد دون تنسيق مع غيرها.

- إن الإخوان موجودون في موقع الحكم في بعض البلدان مثل تركيا والسودان، وفوائدهم واضحة هناك، لكنهم سوف يكونون أشد فائدة إذا اضطررنا في المستقبل لمواجهة الإسلام الوهابي، أو حتى الإسلام الرسمي المتمثل بالأزهر.

- هذا بالإضافة إلى دورهم الممكن في المنطقة المستهدفة، نتيجة استعدادهم للعمل معنا بلا شروط، وعداوتهم الكثيرة في المنطقة، وخاصة في مصر والسعودية.

حماية المسيحيين:

- إن في الشرق الأوسط ما يقارب العشرين مليون مسيحي، موزعين في العراق وسوريا والأردن وإسرائيل وفي مصر على وجه الخصوص، حيث يبلغ عددهم فيها حوالي 16 مليوناً.
- ويعرف المشاركون أن التعامل مع المسيحيين لم يكن مجدياً حتى الآن، إلا في حالات استثنائية لا تفي بالمطلوب. كان بإمكان المسيحيين أن يحصلوا على كل دعمنا وأن يسيطروا على الكثير في مناطقهم، وبمساعدتنا، إلا أنهم اتخذوا، ولأسباب لا نستطيع فهمها، مواقف عدائية من مخططاتنا.
- إن عملياتنا، التي دامت أكثر من عقدين، لفصل جنوب السودان عن شماله، كانت ممكنة بسبب قدرتنا على استعمال العذر المسيحي، رغم كونهم أقلية في جنوب السودان.
- لا يهمنا من هذا الأمر إلا حاجتنا لعدد معين منهم إلى جانبنا، حتى يتسنى لنا أن نستعمل اسمهم في العمليات التي قد نضطر إلى أن نقوم بها في المنطقة المستهدفة.
- إن كنائس الغرب، التي كان عليها أن توفر لنا العلاقات الجيدة مع مسيحيي المنطقة العربية، تقوم حالياً بعكس ذلك، وتؤيد قضايا لا تعكس المصالح الوطنية لدول الحلف، مثل دعم الفلسطينيين وحماية المسيحيين والدفع باتجاه الديمقراطية.

- لذلك، فإنه على مؤسسات الحلف أن تستحدث مع المسيحيين العرب علاقات جديدة وأن تنشئ شبكات للعلاقات، حتى تكون من باب الاحتياط، متوافرة للاستعمال، عند الحاجة.

الدول والأقاليم:

تركيا:

- إن الوضع التركي الحالي مناسب، ما دامت الحزب الأهلية السورية مشتعلة. إلا أن الأزمة السورية، وإن طال، فهي إلى زوال، ومن الضروري الإشارة إلى مستقبل تركيا، إن دورها الاستراتيجي الرئيس هو في مواجهة الخطر الروسي. لكن الخطر هذا كان مختلفاً أيام الاتحاد السوفيتي، فقد تحررت الدول الإسلامية في جنوب غرب آسيا وأصبحت تشكل طبقة إضافية في الدفاع عن الغرب. فهم بالفعل خط الدفاع الأول. لقد أضحت تركيا خط الدفاع الثاني، وأصبحت أهميتها للحلف أقل نسبياً.

- مع انتهاء الحرب الباردة واتفاقياتنا مع الدول الإسلامية والآسيوية وتقلص قياس الخطر الروسي (رغم استمراره)، فإن نظام الحكم في تركيا قد أصبح أكثر سهولة لنا اليوم مما كان عليه خلال العقد الماضي. لقد أصبح بإمكاننا أن نتعامل معه على ضوء مصالحنا.

- لذلك، يمكننا النظر إلى أهدافنا بحرية أكبر.

- على تركيا أن تعطي الأكراد حق تقرير المصير في كل الأراضي الكردية. إنها تشتمل جغرافياً على السدود التي أنشأناها على نهر الفرات.

- و على تركيا أن تحافظ على الساحل الممتد من أضنة إلى جيهان.
المطلوب، و على المدى المتوسط، مد أنبوب يصل عسقلان (جنوب
إسرائيل) بأنابيب شبكة نابوكو مع توسيعها لتشمل الغاز الطبيعي.

إيران:

- تتصرف إيران بكل أدب في المفاوضات النووية، وهي مستعدة، إذا
حافظنا على ماء وجهها، أن تعطينا كل ما نطلبه، وسوف نطلب
بالفعل كل ما نريد، والظاهر أننا سوف نحصل عليه.

- مشكلة إيران الحالية هي أنها سجيئة وعود كثيرة أطلقتها في السابق،
مثل عدائها لإسرائيل وإصرارها على استقلالية الإنتاج الصناعي
وغيرها من التحديات الدونكيشوتية. هذه ادعاءات ليست ذات
مبرر، كما برهنت تجربتنا مع الصين. فبإمكانهم التقدم بنسبة قدرة
استيعابهم الاقتصادي، بالتفاهم بدل التشاجر. إلا أن لعبة التحدي
هي التي تعطي البوتقة الدينية الإيرانية في «قُم» مبرر وجودها وسببًا
لاستئثارها بالحكم. وهي من الناحية الثانية، غير مستعدة للتضحية
بموقعها هذا مقابل إنجازات وهمية لا طائل تحتها. مَنْ هو العدو
الذي سوف تحاربه بصواريخها وصناعتها الحربية؟ هذه هي المبررات
الرئيسة للنجاح المضمون لمفاوضاتنا النووية مع هذا البلد.

- إن علينا أن نقنع إيران بالعودة للتنسيق مع إسرائيل. ولتسهيل
ذلك، فلا مانع من استعمال العرب الذين يكرهون الشيعة ويكرهون
الإيرانيين، وهم كثر في السعودية والكويت والإمارات، وخاصة

إيران هي ساحلها العربي، لكنه أيضًا باقي الإثنيات التي تبحث عن مخرج لها مع جيرانها في الشمال.

- على إيران، أولاً، أن تؤدي دورها في مواجهة السعودية والإمارات والكويت، قبل النظر في تشجيع التيارات الاستقلالية فيها. وفي هذا الوقت، علينا تشجيع ميل قيادتها للتعامل بالسرمع إسرائيل والتنسيق معها، ونحن مسرورون أن إسرائيل قد بدأت ترتاح فعلاً لهذه الترتيبات.

سوريا:

- إن البرنامج الذي تم وضعه سابقاً، والذي يستوجب الاستمرار بدعم المعارضة، يبقى ساري المفعول ومستمراً. وعلينا التصعيد المحسوب لتسليح فرقاء المعارضة. إن الهدف هنا هو إسقاط نظام وإحلال نظام آخر محله يقبل باتفاقية سلام مع إسرائيل وعملية تطبيع نهائية. إن جزءاً مهماً من المعارضة قد تجرأ على إعلان هذا التوجه بشكل رسمي، ولا داعي للاستعجال بإنهاء هذا النزاع. إن الزمن كفيل بإقناع الأكثرية بهذا الخط، كما حصل في لبنان؛ ذلك أن روسيا سوف تستمر بدعمه عسكرياً، مما يؤدي إلى النتيجة المرغوبة، وهي إنهاك النظام وإفقاده السيطرة على المناطق الكردية، وإدخال اللامركزية إلى النظام بحيث يتطور إلى ما صار إليه العراق اليوم.

السعودية:

- إن الدراسات الإثنية والأنثروبولوجية العائدة للسعودية مفصلة لدينا منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ولم يتغير فيها شيء يُذكر. وقد تداول أعضاء الحلف تفاصيله مرارًا. لقد حان الوقت لتغيير الوضع في هذا البلد، وتخفيف مساعدتنا له في اتخاذ القرارات. عليهم أن يأخذوا قراراتهم بأنفسهم، وأن يخطئوا، وأن يتقبلوا لمواجهة مطالب شعوبهم وحدهم.

- إلا أننا مضطرون للتذكير بأن الهدف الذي نتوخاه على المدى القصير من المملكة في وضعها الحالي هو شغلها عن تقديم المساعدات المجانية لمصر، بحيث يتسنى لنا معًا التعامل مع تلك المشكلة بشيء من العقلانية.

- يضاف إلى ذلك أننا بحاجة للسعودية أيضًا لمناوشة إيران، واستدراج إيران وتوريطها في عمليات لصالح الشيعة على ساحل الخليج الفارسي حتى يبدأ العد العكسي المتعلق بإعلان استقلال هذه المناطق.

- إن وجود إمارات جديدة على ساحل الخليج الفارسي، تدين بالولاء لنا أو هي مدينة لمساعدتنا - هو ما يبرمج له الحلف في التوقيت المناسب.

اليمن:

- إن على اليمن أن يعود فيتحول إلى دولتين كما كان سابقًا، مع إنشاء

ترتيب لفصل المنطقة المقابلة لجيبوتي في كل من اليمن والسعودية، وتأمين باب المندب بشكل نهائي. ويمكن الاستعانة بالطائفة الزيدية في المنطقة، وهي موجودة على جانبي الحدود اليمنية السعودية لتنفيذ مثل هذا البرنامج. وربما كانت هناك فائدة من التفكير بضم جزيرة البريم إلى جيبوتي، أو ضمها للدولة الشيعية الزيدية المرتقبة.

إثيوبيا:

- إن هذه الدولة القديمة والكبيرة تقع في الموقع المناسب، أي على منابع النيل، وعلى الحدود مع كل الدول التي يرغب الحلف بضبطها وترويضها.
- وبسبب حجمها الجغرافي وتعداد سكانها، فإنها مرشحة لتكون في موقع القيادة في كل هذه المنطقة، من الصومال حتى المتوسط الشرقي، أي الساحل المصري للبحر الأبيض المتوسط.
- إن اقتصاد إثيوبيا ما زال ضعيفاً، ذلك أن دخل الفرد ما زال قريباً من 1300 دولار، لكن 85٪ من السكان ما زالوا يعملون بالزراعة، هذا يعني أنه بالإمكان التوصل إلى معدلات نمو عالية جداً (ربما 10٪) مقابل مجهود متواضع.
- على الحلف أن ينظر بشيء من السرعة إلى إمكانية تشجيع تمويل المشاريع الصناعية التي تتعلق بالزراعة، علماً بأنه لا ينقص هذا البلد شيء، لا الماء ولا الطاقة. هكذا، يمكن لإثيوبيا أن تصبح دولة نموذجية تحمل الطابع الصناعي، وتحتل الأدوار القيادية التي

تستحقها في الاتحاد الإفريقي.

- إن التفاهات التي أنجزناها مع القيادة السياسية في هذا البلد تسمح لنا بالاعتماد على الإدارة الجديدة. وستبدأ مؤسسات إثيوبيا بالتنسيق مع إسرائيل محليًا، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا أوريًا، للتأكد من تنسيق المواقف.

مصر:

- بخلاف إثيوبيا، فإن مصر قد دخلت نفقها الطويل نحو التخلف. الواضح أننا مشرفون على حقبة جديدة من حكم شخصيات عسكرية سوف تستمر بالترجيح لعدة عقود. إن الفريق الجديد مشاكس سياسيًا، قصير النظر، وبالتأكيد، بطيء باتخاذ القرارات. نحن ننتظر فترة طويلة من المناوشات مع القوى السياسية التي تم عزلها، من إخوان وتنظيمات إسلامية. لقد انضمت إلى هؤلاء المجموعات المفصولة عن الحياة السياسية مجموعات أخرى ترغب بمواجهة الحكم المصري لأنه غير إسلامي. إن قدرة النظام على مواجهة التطورات السياسية المقبلة محدودة كما اضطر مبارك ومرسي إلى أن يتعلما من الميدان في أحداث 2011، 2013.

- إن قدرة مصر على استدراج وإغراء رؤوس الأموال الدولية تكاد تقارب الصفر. لقد ساعدنا إراديًا في ذلك وطلبنا من المؤسسات الاقتصادية والمالية في واشنطن ونيويورك ولندن عدم العمل في مصر حتى إشعار آخر.

- إن الأفكار المتداولة في الساحة المصرية غير مقنعة لرأس المال الغربي، كما تصلنا الأخبار من تقارير خبائنا. وبالرغم من أن رجال المال في الغرب مستعدون أن يتحدّوا قراراتنا (باستثناء حالات المقاطعة الرسمية، أي بقرار سياسي معلن)، فإن المصريين لم يقدموا حتى الآن لساحة الفكر الاقتصادي المصري، أي خطة مقنعة.
- نستطيع بناء على ذلك، أن نستنتج أن غياب المبادرات المقنعة من الناحية المصرية يوفر لنا الأرضية المناسبة لأن نأخذ نحن المبادرات، وأن نحقق أهدافنا بينما هم في حالة غفوة.
- إن على مصر أن تتخلى عن سيناء لصالح إسرائيل، وعلى إسرائيل أن تقبل بالتفاوض مع حماس وتسليمهم بعض أراضي سيناء، ربما ضم رفح إلى غزة في صفقة سلام نهائية مع هؤلاء الغزawiين.
- إن على قناة السويس أن تخرج من إدارة مصر، وأن تعود إلى إدارة دولية، فرنسية - بريطانية - إسرائيلية.
- إن علينا أن نجبر المسيحيين على قبول حمايتهم من أخطار الإسلام، وأن ندفعهم رغماً عنهم ليحموا مصالحهم قبل أن يطردهم المسلمون بشكل نهائي من مصر.
- إن مصر العليا (الصعيد) منطقة تستحق ممارسة حق تقرير المصير، وعلينا تطوير علاقاتنا مع شعب النوبة وتوسيع شبكاتنا هناك.
- علينا أن نصر على برنامج صلح في مصر، تجتمع فيه الأطراف

الإسلامية وتتفاهم على طريقة إدارة أمور البلد. فبعد خروج مصر العليا عن السفلى (الصعيد عن الدلتا)، لا يمكن للفرق السياسية أن تسمح باستمرار الخلافات. عليها أن تتفاهم على تقاسم السلطة بشكل عادل.

- إن الإخوان يؤكدون لنا أنه بالإمكان إظهار الوضع الشاذ الذي يعيشه المسيحيون، وأنه بإمكانهم، بمساعدتنا الفنية، أن يعطّلوا الملاحة في قناة السويس. فإذا حصل ذلك، فإنه بالإمكان التفكير بالتدخل العسكري لحماية القناة والمسيحيين في آن واحد.

الجزائر

- إن في شعب الأمازيغ عددًا كبيرًا من المتعلمين في أوروبا وأمريكا، وبعض هؤلاء مستعد لخوض معارك جديّة للتوصل إلى حكم ذاتي، في المرحلة الأولى، بانتظار الاستقلال.

- إن أكثر آبار النفط والغاز موجودة في مناطق الأمازيغ.

- إن المطلوب، على المدى المتوسط، فصل الجنوب والأطلس عن الساحل، مع إعادة رسم خريطة هذا البلد اللامتناهي الحدود.

- إلى جانب الأمازيغ، فإن المشهد الإسلامي في الجزائر يقارب مثيله في سوريا، وهم ينتظرون مَنْ يسهّل لهم الابتداء بعملياتهم.

- إن الجزائر بحاجة إلى تحديث الخطط التي كانت قد وُضعت أيام الرئيس شيراك، بالتعاون مع خبراء بريطانيا وإسرائيل.

المغرب والأردن:

- لدينا هنا دولتان تدينان بكل ما تملكانه لواشنطن، وهما مستعدتان لتنفيذ أي تعليمات، حتى لو كانت ضد شعبيهما. هما إذا بمثابة مستعمرتين، كل أجهزتهما، خاصة الاستخباراتية منها، تحت تصرفنا وتوجيهنا بشكل كامل.

- يجب أن تستمر أحوال هذين البلدين بالتحسن اقتصاديًا، لكن ليس مطلوبًا منها أن يتقدما حتى مستوى الكفاية الاجتماعية التي توصل إلى الديمقراطية؛ فهما لا يؤتمان على شيء إلا تحت الضغط. لذلك، على هذين البلدين أن يبقيا تحت ضغط شعبيهما وهمومهما، وحتى لا يبدأ بالتفكير بالاستقلال السياسي.

قطر:

- يطلب المجتمعون من دولهم ودول الحلف الاستمرار في معاملة العائلة القطرية برحابة صدر. إنهم، بالنتيجة، لا يملكون قدرة اتخاذ أي قرار. وتبقى فائدتهم بأنهم تغطية طيبة لكل ما نطلب منهم. ولا خوف على الوجه الآخر من قوتهم الظاهرة، أي قرارهم المالي، فهو تحت السيطرة بشكل كامل.

التوجهات العامة:

لقد قرر المجتمعون اتخاذ الإجراءات التي تسمح بتنفيذ التصورات السياسية التي اعتمدها، وذلك حسب التوجهات التالية:

القرارات الأمنية:

- إن برنامج عمل الدول الأربع الحاضرة في هذا الاجتماع يستوجب مراعاة السرية المطلقة في كل مراحله، من التفكير إلى التخطيط إلى برمجة التنفيذ. إن هذا المستوى من السرية لا يسمح بالبحث في وجود البرنامج أصلاً، ولا بنواياه ولا بالخطط العامة التي تم تداولها في مؤتمراتنا هذا. إلا أنه يسمح بالتداول بمستوى أدنى من السرية عندما يتم التعامل مع كل واحد من المشاريع المحددة.
- لذلك، فإن على الوحدة المسؤولة عن الشؤون الإدارية والتي سوف تهتم بمحفوظات هذا البرنامج ووسائل ميكنته، أن تخضع لتصنيف جديد للسرية اسمه (AO) حتى اسم هذا التصنيف يبقى سرّياً بتصنيف (AO).
- ويُسمح فقط للأشخاص الذين يتم تعيينهم من قبل الحلف لإدارة هذا البرنامج بالاطلاع على محفوظات البرنامج.
- وتلتزم إسرائيل بأن تستثني هذا البرنامج والمؤسسات التابعة له من حقوق الرقابة العائدة للحكومة الإسرائيلية على الأراضي الإسرائيلية، وأن تطبق عليه نفس مستوى السرية المعتمد في الموضوع النووي الإسرائيلي، مع زيادة تصنيف (AO) على هذا البرنامج.

الترقيات التنظيمية:

- يستوجب برنامج العمل تأسيس جهاز خاص، سري، للإشراف على تنفيذه وتنسيق العمل بين وحدات العمل المتخصصة. ولهذا الغرض، فقد تفاهم المجتمعون على تسليم إسرائيل مسئولية تكوين هذا الجهاز وتوفير الوسائل اللازمة له من اختصاصيين وأدوات ميكنة وغيرها، مع مراعاة دواعي الأمن في كل عميات التوظيف.
- في غياب قرارات تعدل ذلك، فإن المجتمعين حاليًا هم أنفسهم أعضاء مجلس إدارة هذا البرنامج.
- تبقى الرئاسة بيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.
- أما المركز، فهو في مبنى الناتو في بروكسل، في قسم التنسيق العام التابع لغرفة ممثلية الوفد الأمريكي.
- يتم رصد مبلغ سريع لمباشرة تأسيس هذا البرنامج في إسرائيل، قيمته 112 مليون دولار، يُصرف من ميزانية الاستخبارات المشتركة، وقد تم تسجيل هذا المبلغ على حساب دولة قطر، دون أخذ موافقتها ولا إعلامها بذلك.
- تُشكّل وحدة صغيرة من الاختصاصيين لتجميع ميزانية هذا الجهاز من مصادر خارجة عن الميزانيات الرسمية؛ حفاظًا على السرية. ويتم تعميم المعلومة بشكل داخلي لتسهيل فتح الحسابات وتسهيل

الاستفادة من نفط ليبيا. علينا أيضًا إجبار دول النفط على شراء معدات يمكن استعمال القسم الأكبر من كلفتها لتمويل الوحدة.

- إن العلاقات بين هذا البرنامج وجهازه الرئيسي من جهة، والمؤسسات التنفيذية في دول الحلف، تمر بواسطة مجلس الإدارة. لذلك، فعلى قرارات تعديل أسماء أعضاء هذا المجلس أن تأخذ بعين الاعتبار مركزها في الحلف بحيث تبقى قادرة على توزيع المأموريات بشكل سريع وهرمي.

البرامج المستعجلة:

نظرًا للوضع الانتقالي القائم حاليًا في عدد من الدول، وخاصة في الدول المركزية في خطة عملنا، يتخذ المجلس قراراته في المواضيع التالية:

إقليميًا في السعودية وإيران وفلسطين ومصر والجزائر:

تكليف الدبلوماسية الأمريكية بطمأنة الأنظمة المحلية فيما يتعلق بالصدقة واستمرار الدعم وإصدار الوعود بتلبية طلباتهم حالما توافق عليها برلماننا. إنه أساسي أن لا يستيقظوا من حالة السعادة التي يعيشون فيها، ريثما ننتهي من استعداداتنا وننتقل إلى المرحلة اللاحقة من برنامجنا.

الجزائر:

إن على الطرف الفرنسي أن يقوم بتكثيف العلاقات مع الأمازيغ، وتأسيس علاقات أوثق مع المزاب والطوارق، وتحديد المسائل التي

قد تهمنا في هذا البلد. إن انتخاب الرئيس الحالي لولاية جديدة سوف يعطي زخمًا لإمكانات التحرك الشعبي. وعلى الاتصالات التي يتم إجراؤها أن تتحول إلى عمل ميداني، دون أن تتطور لتصل إلى مستوى العنف، وذلك حتى الاجتماع المقبل.

مصر:

إذا استطاعت المعارضة أن تشلّ عملية الانتخابات الرئاسية، فهذا أمر مرغوب فيه. إن لدى وحدة التنسيق العاملة الآن في إسرائيل ما يكفي لتشجيع هذا النشاط. وعدد المتطوعين للسفر إلى مصر كافٍ، سواء من ليبيا أو تونس أو السودان، إضافة لثوار مصر في الداخل، والذين ينتظرون الدعم.

لقد غطينا سماء مصر بالطائرات بدون طيار، ولدينا قمر صناعي متخصص فوق مصر، وعدد من الأقمار التي ترصدها في مداراتها العامة.

إن قدرتنا على التنصت وعلى تحديد مواقع القادة العسكريين بلا حدود، وقدرة اتخاذ القرار في مصر واضحة الغياب.

التعليقات هي: المباشرة الحالية بتنفيذ الخطط الموضوعية، والتي كانت تنتظر الضوء الأخضر.

السعودية:

إن الملك في حالة صحية تُخرجه من دائرة اتخاذ القرار بشكل يومي ودائم، لدينا إمكانيات واسعة مع عودة بندر بن سلطان.

لا نريد مشاكل كبيرة، المطلوب تجيش السعودية ضد شيعة إيران، بندر وفصيل آل سعود يَحْتَنُّان على بدء عمليات الاعتصام والتمرد في إيران. يجب ألا تتطور الأمور إلى أكثر من ذلك خلال الفترة المقبلة حتى الخريف.

وفي النهاية، فإن على وحدة التنسيق أن تكون جاهزة في فترة لا تتعدى خريف هذا العام، أي قبل الاجتماع المقبل لمجلس الإدارة الحالي في 8 أكتوبر 2014.

وعلى هذه الوحدة أن تكون قد أعدت اقتراحات الخطة العامة المتعلقة بكل جزء من برنامج العمل، قبل إقرارها وطلب وضع أي من الخطط التفصيلية.

2- محضر اللقاء بين كيري والمالكي

في 23 يونية 2014 التقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري برئيس الوزراء العراقي - في هذا الوقت - نوري المالكي، وجرى بينهما هذا الحوار: بدأ الحوار بترحيب نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي، بضيفه جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، والوفد المرافق له وقال: إنه من دواعي سرورنا وغبطتنا أن يزور العراق معاليكم لتطلعوا بشكل مباشر على خطر الإرهاب الذي يواجه العراق والمنطقة والعالم ولستمعوا إلى تفاصيل الجهود التي تبذلها القوات المسلحة العراقية وأجهزته الأمنية لإيقاف تمدد هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار وسلامة العراق والمنطقة. إننا كنا ننتظر هذه الزيارة ونرجو أن تكون مبعث فهم أعمق للمشكلة التي نواجهها، وسنكون صريحين معكم كما عهدتمونا. في هذه المقدمة لن أدخل في التفاصيل لأنني على يقين بأن سفيركم الموقر قد شرح لكم التفاصيل كاملة؛ لأننا ننسق معه ونُطلعه على مجريات الأحداث أولاً بأول.

- السيد جون كيري: كيف حالكم؟

- رئيس الوزراء: الحمد لله بخير.

- السيد جون كيري: أشكركم على ترحيبكم بنا، مثلما قلت فإننا على اطلاع كامل على ما يجري الآن في العراق، ونتابع مجريات الأمور فيه بدقة متناهية واهتمام بالغ، ولانخفيكم أننا قلقون جدًا لما حصل ويحصل على الأرض. إن هدفنا وهدفكم يلتقيان في محاربة الإرهاب وعدم السماح للقوى المتطرفة بالنجاح وفرض إرادتها على أي بقعة من العالم، وفي هذه المنطقة على وجه الخصوص، وإننا مصممون على عدم السماح للقوى الإرهابية بالسيطرة على العراق والقضاء على الديمقراطية الوليدة في هذا البلد، الذي عانى كثيرًا على مدى عقود، وقدّمنا وقدمتم من أجل ذلك تضحيات كبيرة.

ولكنني أود أن أشير، بصراحة، وبعيدًا عن الكلمات الدبلوماسية، إلى أن بعض السياسات التي مورست تحت ضغط الأحداث منذ نهاية عام 2011 قد أججت مشاعر شريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي، وأقصد هنا السنة؛ لأنهم يحشّون ويشعرون بأن مساهمتهم في بناء العراق قد أضعفت وهُمّشت مجتمعيًا وسياسيًا واقتصاديًا. إننا مع وحدة الأراضي العراقية وسيادته وإشاعة السلام والأمن والمساواة لكل أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناتهم، ونبذل كل الجهود في المحافظة على أمنه واستقراره. إن تحقيق ذلك يتطلب منكم ومن القوى السياسية في العراق بذل جهود استثنائية للتوحد ونبذ الخلافات السياسية فيما بينكم من أجل مستقبل بلدكم وشعبكم. ويتطلب منكم

شخصيًا الابتعاد عن ممارسة بعض السياسات التي تساهم في تأجيج الموقف وتوسيع شُقة الخلاف بين مكونات الشعب العراقي على أساس عرقي وطائفي.

نحن على قناعة، ومن خلال حواراتنا المستمرة مع زعماء أطراف العملية السياسية، أن أمام الشعب العراقي الآن فرصة لتجاوز هذه الأزمات والتشنجات لكي يختار قيادة مستعدة ألا تُقصي أحدًا، وأن تتقاسم السلطة مع المكونات الأخرى. هذه القيادة يجب أن توافق عليها الأطراف السياسية جميعًا وتحظى بقبول من الشعب العراقي، ولها القدرة على إخراج العراق من هذه الأزمة وتجد الحلول الجذرية للأزمة السياسية والعسكرية الحالية.. أود أن أؤكد لكم أننا لن نتقي أو نختار مَنْ يحكم بلدكم، ولكننا قلقون من استياء الأكراد والسنة وبعض الشيعة من القيادة الحالية في العراق، وأننا سنكون سعداء أن يختار العراقيون قيادة مستعدة ألا تُقصي أحدًا وأن تتقاسم السلطة مع الأطراف الأخرى كما ذكرت. إننا على اتصال مباشر مع الأطراف السياسية الأخرى، وهذا هو ما أكدوه لنا. إنني سألتقي بزعماء بعض تلك الأطراف ثم أزور أربيل للالتقاء بالسيد مسعود البارزاني للاستماع منه بشكل مباشر وتقييمه للوضع الحالي ورأيه في تشكيل الحكومة القادمة.

- رئيس الوزراء العراقي: أشكركم معالي الوزير على هذا الإيضاح. أريد أن أؤكد لكم أنني وزملائي بذلنا وبذل أقصى جهودنا، وعملت شخصيًا وما زلت لكي أجمع السياسيين العراقيين إلى كلمة سواء لخدمة شعب العراق وتوطيد أمنه واستقراره وبنائه وإعمارهِ، ولكن هناك بعض

القوى السياسية، لأغراض خاصة، تخلق الأزمات وتثير الحساسيات لأغراض بعيدة عن مصلحة العراق وشعبه.

لقد أشرت إلى وجود بعض الممارسات والسياسات التي تؤجج الموقف؛ إنني أفهم ما تقصده معالي الوزير. ولكن انظر إلى مَنْ في هذه القاعة، أليس هذا دليلاً على أننا لا نتبع مثل تلك السياسات؟ فإنهم يمثلون تقريباً جميع المكونات العراقية المذهبية والعرقية.

إن الذين يروّجون لمثل هذه الادعاءات المغرضة لهم أجنداتهم الخاصة، وربما مدفوعون من الخارج. إننا نعمل على قبر تلك الأجندات من أجل العراق ووحدته. وإننا بعيدون كل البعد عن النهج الطائفي، ولكن هناك طائفيون تكفيرون يتهموننا بالطائفية للنيل منا ومن سياساتنا التي تخدم جميع شرائح المجتمع العراقي.

كما تعلم معالي الوزير أن الانتخابات التي جرت في نهاية شهر نيسان الماضي كانت انتخابات نزيهة وشفافة، وقد فازت كتلتنا بـ 94 مقعداً في البرلمان، وإن تكليف مرشح الكتلة الكبرى بتشكيل الحكومة الجديدة مسألة دستورية ينبغي الالتزام بها.



(هذه الفقرة محذوفة من أصل المحضر).

- السيد جون كيري: السيد المالكى.. (لم يخاطبه باسم منصبه) دعني أكن صريحاً معك. إننا لا نريد التدخل في شئون العراق الداخلية وخلافاته المذهبية والسياسية والعرقية، ولكن علينا التزام أخلاقي أمام الشعب العراقي

جميعًا وأمام الشعب الأمريكي والعالم بعد 2003. هذا الالتزام هو أن ندعم ونساند تطلعات الشعب العراقي في الحرية والبناء والازدهار والديمقراطية، وإننا ملتزمون بذلك. ولكي يكون الدعم مكثفًا ومستمرًا وفعالاً، يجب على القادة العراقيين اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل تحقيق تلك التطلعات لا غمطها وتوحيد شرائح المجتمع العراقي لا تفريقها، وإذا ما تم ذلك من قبل القادة العراقيين، فإن هذا الدعم سيكون فعالاً ومستمرًا كما قلت. وكما ذكرت لك فإنها لحظة مهمة لمستقبل العراق، ويجب على زعماء العراق أن يتجمعوا بصورة عاجلة، ويتفقوا على تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ وطني، والوقوف معًا متحدين ضد المتشددين.

وكما تعلمون، فإن الرئيس أوباما واقع تحت ضغط شديد من الكونغرس. إن أعضاء الكونغرس على اطلاع واسع على الممارسات الطائفية، وتفضيل طائفة على أخرى وإصدار فتاوى تحريضية وتحشيد المدنيين للقتال. إن ذلك لن يكون في صالح الشعب العراقي ولا من صالح دول المنطقة. وستكون يدنا مقيدة إذا استمرت هذه السياسات. إن الاستمرار بهذه السياسات لن يكون لصالح الشعب العراقي سواء على المدى القصير أو البعيد. إن التخلي عنها ونبذها نعتبره المدخل الصحيح لتوحيد جهود السياسيين العراقيين لتشكيل حكومة وحدة وطنية بمعناه الدقيق ودون إقصاء.

إن ما نشاهده الآن على الساحة العراقية في اعتقادنا هو نتائج لتلك السياسات غير الحصيفة. إننا واضحون معكم كل الوضوح؛ لأننا حلفاء وأصدقاء ويهمنا مصلحة شعب العراق وأمنه بالأساس.

- رئيس الوزراء العراقي: أتفق معكم معالي الوزير في بعض النقاط وأختلف في أخرى.

أولاً: كما تعلمون فإننا منذ انتخابات عام 2008 نبذل كل الجهود لتوحيد الشعب العراقي دون تمييز في العرق والطائفة والدين. ولكن الإرهابيين لم يتركوا لنا أي مجال لإكمال مهمتنا والتفرغ لبناء العراق، بل واجهونا بالمفخخات والأحزمة الناسفة. إن السياسة التي مارسناها، وأنتم على اطلاع كامل على حيثياتها، كان هدفها هو تنفيذ ما اتفقنا عليه في لقاءاتنا مع المسئولين الأمريكيين وبالتنسيق مع سفرائكم في بغداد، وعلى رأسها محاربة الإرهاب. إننا بحاجة إلى دعم سياسي وعسكري عاجل من بلدكم الصديق. الإرهابيون يحصلون على دعم كبير من بعض دول الجوار، وأنتم تعرفون مَنْ أعني. وإذا استمر هذا الدعم فإننا سنكون في وضع حرج وربما يؤدي ذلك إلى تدخل دول جوار أخرى في الشأن العراقي، وهذا سيُلحق بكم وبنا ضرراً كبيراً ويوسّع المواجهة.

ثانياً: على الولايات المتحدة، كدولة حليفة وصديقة للعراق والتي قدمت تضحيات كبيرة لتحرير العراق من الديكتاتورية، أن تساعدنا في هذه الأوقات الحرجة لمحاربة الخطر المشترك، وأعني به إرهاب «داعش»، هذه القوة الإرهابية التي تريد فرض إرادتها ومنهجها على العراقيين وعلى المنطقة بقوة السلاح. فمن واجب الدول المحبة للسلام والديمقراطية، وبلدكم الصديق في المقدمة منها، مساعدة العراق وموازرتة لاجتثاث جذور الإرهاب والتكفيريين، ومن يقف وراءهم من البعثيين المجرمين.

- السيد جون كيري: نعم إننا معكم في محاربة الإرهاب في كل مكان وليس في العراق وحده، ودفعنا من أجل ذلك تضحيات كبيرة. وكما قلت لك منذ البداية إنني سأكون صريحاً معك. نعم إن «داعش» منظمة إرهابية، بل متطرفة حتى في الإرهاب. لكن المعلومات الدقيقة والمؤكد من مصادرنا تفيد بأن المسلحين والمتمردين ليسوا كلهم من «داعش» ولا من المنظمات التكفيرية، وهناك مسلحون من تنظيمات أخرى معتدلة وليست تكفيرية، كما تقول، يدعمها أبناء العشائر العربية في المنطقة الغربية وبعضها قاتل معنا ضد تنظيم القاعدة عام 2006 و2007. إنهم يطالبون برفع المعاناة عنهم والتهميش والإقصاء، وسبب معاناتهم فيما نعتقد هو نتيجة ممارسة بعض السياسات غير الحكيمة. إن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق، لكنها ترغب أولاً أن ترى تشكيل حكومة وحدة وطنية بسرعة تضم المزيد من الأطراف السياسية، وخاصة السنة والأكراد والتخلي عن السياسات غير الحكيمة. وكما أكد الرئيس أوباما فإنه ليس في نيتنا التدخل عسكرياً، أعني إرسال قوات مقاتلة للتصدي للمسلحين؛ فهذا شأنكم الداخلي ينبغي أن تعالجوه بأنفسكم. في الوقت نفسه، لا نستبعد خيارات أخرى قد تتطلب الحاجة اللجوء إليها حسب تطور الحالة. إننا في الحقيقة دهشنا من سرعة انهيار القوات العراقية في مدينة الموصل والمدن التي تلتها. وما زلنا ندرس ونقيّم الوضع من جميع جوانبه، خاصة وقوع الأسلحة الأمريكية بيد المتمردين وكيف سيتصرفون بها. كيف تفسرون انهيار الجيش بهذه السرعة؟

ذكرت تدخل دول الجوار في الشأن العراقي. إنني أعلم مَنْ تقصد. إننا على اتصال مستمر مع دول الجوار العراقي، خاصة السعودية وتركيا، وهما دولتان مسئولتان ومنضبطتان وقد أكد لنا مسئولوهما حياديتهما وأنها تحاربان الإرهاب كما نحاربه. ولكن قلقنا الشديد هو من النفوذ الإيراني المتفاقم في الشأن العراقي. إننا لا نعتقد أن تدخلها سيفيد العراق والمنطقة؛ لأن من شأنه تأجيج الوضع لا تهدئته. إنني ربما سأزور بعض دول المنطقة، إذا ما سمحت ظروف في ذلك وسأبحث الموضوع معهم بتفصيل أكثر. وفي كل الأحوال، هناك تنسيق عالٍ بيننا وبينهم في هذا الصدد.

الأكراد قلقون جدًا من تطورات الأحداث الجارية على الأرض، سأزور أربيل بعد لقائنا وألتقي الرئيس مسعود البارزاني لأستمع منه مباشرة عما يقلقه. كذلك سألتقي بعض القيادات السنية وغيرهم لأحيط بالموضوع من جميع جوانبه، كما ذكرت لك قبل قليل.

أؤكد لكم أن الحل الأمثل لهذا الوضع الخطير الذي يهدد وحدة الأراضي العراقية ومستقبله هو حل الخلافات السياسية بين أطراف العملية السياسية وسرعة تشكيل حكومة وحدة وطنية، خاصة بعد الانتخابات الديمقراطية التي جرت في نهاية شهر نيسان.

إننا قلقون جدًا من وقوع الأسلحة الأمريكية بيد المسلحين، ومن إمكانية استخدامها لغير أغراض الدفاع عن العراق أو مهاجمة بعض أصدقائنا في المنطقة.

إن اختيار شخصية قيادية تجمع جميع الأطراف العراقية مسألة في غاية الأهمية في هذه المرحلة.

لقد قرر الرئيس أوباما إرسال 300 مستشار عسكري للتنسيق معكم، وإنهم لن يشاركوا في العمليات القتالية ويقتصر عملهم على تقديم المشورة ووضع الخطط العسكرية بالتنسيق مع القادة العسكريين العراقيين.

- رئيس الوزراء العراقي: إننا لن نسمح بأي تدخل خارجي في شئوننا، ولكن من حقنا أن ننسق مع أصدقائنا وحلفائنا لمواجهة الإرهاب وتداعيات الهجمات الإرهابية. نرجوكم أن تقنعوا السعودية وقطر لكي تكفّا عن دعم الإرهابيين في العراق كما فعلتا في سوريا. لقد ذكرت تدخل إيران في شئوننا، دعني أوضح ذلك لكم. إيران دولة صديقة وجار لنا ينبغي أن نقيم علاقات متميزة معها من أجل أمن المنطقة وسلامها، ولا خشية من جانبها في هذا الصدد، بل هي تريد مساعدة العراق والعراقيين.

إن تراجع الجيش في الموصل كان نتيجة عدم التزام بعض القادة بالأوامر الصادرة إليهم أولاً وتأثير التدخل الخارجي من بعض دول الجوار ثانياً، والمؤامرة التي اشترك فيها بعض الأطراف المعنيين في العملية السياسية ثالثاً.

- السيد جون كيري: أود أنؤكد لك أن الولايات المتحدة ستكون في غاية القلق من أي تدخل عسكري إيراني مباشر في العراق، ولدينا

معلومات أن هناك بعض الوحدات القتالية أو الاستشارية الإيرانية تعمل في العراق، كما لاحظنا أن هناك شحنًا طائفيًا في إيران للتطوع للقتال في العراق. هذا العمل لن يكون مريحًا، وسيحفز الدول الأخرى في المنطقة على اتخاذ خطوات من جانبها أيضًا لحماية أمن بلدانها وشعوبها. وهذا سيؤثر سلبيًا على جهودنا لتهدئة التشنج في المنطقة.

- رئيس الوزراء العراقي: أود معالي الوزير أن أوضح لكم...

- السيد جون كيري: دعني أكمل حديثي ثم قل ما عندك.

- رئيس الوزراء العراقي: آسف على المقاطعة، تفضل.

- السيد جون كيري: إننا لانتحدث جزافيًا، ولكن وفق معلومات دقيقة. إن التدخل الإيراني بهذا الشكل سيدفعنا إلى خيارات أخرى؛ لأن من شأن ذلك إدخال المنطقة في وضع غير مريح، بل مقلق شديد القلق. إن ضبط النفس في مثل هذه الحالات ضرورة، ومن الحكمة أن تبتعد دول الجوار العراقي عن التدخل المباشر وغير المباشر في هذا الصراع. لقد أوضحنا قلقنا إلى الجانب الإيراني في اجتماع فيينا، ونحن نعلم بأن إيران دولة مسئولة ونرجو أن يفهموا مصدر قلقنا وأبعاده.

- رئيس الوزراء العراقي: إن الدفاع عن الأماكن المقدسة من صميم واجبات الشيعة في كل مكان. إنه ليس شحنًا طائفيًا بل إنه استعداد استباقي لمنع المحذور من أن يقع - لا سمح الله.

- السيد جون كيري: هل لديكم معلومات استخبارية بأن المتمردين المسلحين أو الإرهابيين من جماعة داعش ينوون الهجوم على العتبات المقدسة لديكم؟

- رئيس الوزراء العراقي: إن تنظيم داعش تنظيم إرهابي طائفي وفرع من تنظيم القاعدة، وإنكم تعلمون كيف فجّروا مرقد الإمامين العسكريين عام 2006. إننا نعتقد أن ضربات جوية ضد مواقع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أمر سيكون مفيداً جداً وسيحدّ من تقدمهم نحو العاصمة أو تركزهم في المدن التي دخلوها، وسيمنعهم من التقدم نحو بغداد وكربلاء والنجف.

- السيد جون كيري: إن تلك الحادثة كانت مأساوية راح ضحيتها المئات من الأبرياء، ونرجو ألا تتكرر مطلقاً، كما أرجو ألا توقظوا التاريخ الدموي؛ لأن ذلك لن يكون من مصلحة الجميع، بما فيه إيران. إن توجيه الضربات الجوية للمتمردين المسلحين - بمن فيهم داعش - موضوع حساس للغاية، وينبغي أخذ الكثير من الحيلة والحذر لضمان ألا تؤذي هذه الضربات المدنيين ولكيلا يعطي الانطباع بأننا نهاجم السنة والمدنيين.

أشكركم على هذا اللقاء، وكما أكدت لكم فإن الولايات المتحدة ستقف بجانب الشعب العراقي، وهي عازمة على دحر المنظمات الإرهابية، وفي مقدمتها «داعش»، كونها تشكل خطراً على العراق والمنطقة والعالم. وإن واشنطن ملتزمة باتفاقية الإطار الاستراتيجي مع العراق، ولا سيما التعاون الأمني والتسليحي، وإنها مستعدة لتجسيد

ذلك ميدانيًا، وهذا لا يتم من طرف واحد فقط، بل إن الاتفاق الشامل على حل الخلافات السياسية بينكم وبين السنة والأكراد سيعزز من موقفنا في الدفاع عن العراقيين واتخاذ الخطوات الكفيلة ضد توسع «داعش».

- رئيس الوزراء العراقي: إننا نشق بأصدقائنا وحلفائنا الأمريكيين، ونشكركم على هذه الزيارة والمناقشات الصريحة والمفيدة التي أجريناها، وكلنا أمل بأن تترجموا ما وعدتم به على أرض الواقع. ومن جانبنا سنقوم بما يملية علينا واجبنا. وإن شاء الله سنشكل الحكومة الجديدة في مطلع شهر تموز المقبل خلال اجتماع البرلمان الجديد واختيار الرئيس الجديد للجمهورية.

- السيد جون كيري: أراك متفائلًا جدًا.

- رئيس الوزراء العراقي: هكذا علّمتنا تجارب السياسة والحياة.

- السيد جون كيري: شكرًا جزيلاً، التفاؤل شيء جيد، ولكن الواقعية أفضل.

هذا، وقد حضر اللقاء كل من: السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية، والسيد سعدون الدليمي وزير الدفاع بالوكالة، والسفير ستيفارد جونز سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد.

الفهرس

الإهداء	5
المقدمة	7
من الزرقاوي إلى البغدادي!!	25
الصدمة والخيار البديل	47
الصفقة المشبوهة	75
عبودية النساء والحرب على الأقليات	87
1- حلم الشرق الأوسط الجديد!!	119
2- الغنيمة السورية	151
3- المنطقة العازلة والورقة الكردية	183
4- الحنين التركي إلى الموصل	199
«دامس» الوجه الآخر لـ «داعش»!!	215
الوثائق	229
(سري جدًا) .. 1- الطريق إلى الفوضى!!	229
2- محضر اللقاء بين كيري والمالكي	267

داعش

الحقيقة والوهم

إن التساؤلات التي تطرح نفسها حول نشأة تنظيم داعش ومساراته وأهدافه الحقيقية وتحالفاته المختلفة ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية منه، سوف تبقى ولفترة طويلة مثار حوار وجدل بين المحللين والمعنيين بل والرأي العام أيضاً.

من هنا يأتي هذا الكتاب الذي حاولت من خلاله الإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة في الشارع في محاولة للإجابة عنها من خلال قراءة الواقع بأبعاده المختلفة، سعياً إلى فك طلاسم الكثير من علامات الاستفهام.

تصميم الغلاف: الفنان صلاح

Bibliotheca Alexandrina



1240572



6 221133 350068

للطلب والاستفسار اتصل على

16766

www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group



YouTube

